

مجله الکترانیک

لین کھیت
۲۰/۹/۲۰۲۲

== 00000

عزیز و صمیمی

+

و و و

A drawing of a woven basket, showing a grid-like pattern of intersecting lines forming a diamond shape. The lines are dark and slightly irregular, suggesting a hand-drawn or woven texture. The overall shape is a diamond or lozenge, with the lines intersecting to create a series of smaller diamond-shaped cells within the larger structure. The drawing is centered on the page and is the primary focus of the illustration.

CIVR
 27915
 27915

MS

باب الرجل ينفق راضعاً على فقراء فراسته فجاء رجل من بيت فراسته وفقره ٤٤	باب الرجل ينفق راضعاً على فقراء شراء كيف تقسم العلة بينهم ٤٥	باب الرجل ينفق أو علة فائنة ٤٦	باب الرجل ينفق راضعاً على فقراء فراسته فجاء رجل من بيت فراسته وفقره ٤٧
باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة عليه ان يار ارضي عليه ان يرضي ٤٨	باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة عليه ان يرضي عليه ان يرضي ٤٩	باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة عليه ان يرضي عليه ان يرضي ٥٠	باب الرجل يقول ارضي صدقة موقوفة عليه ان يرضي عليه ان يرضي ٥١

باب الرجل يعطى أو علة فأنه ٤٧	باب الرجل يعطى نساء كيف يتكلم الفلانة ٤٥	باب الرجل يعطى قرابة فجار رجل من بيت قرابته وفقراته ٤٢
باب الرجل يعطى صدقة موقوفة عليه أن ياتي ٤٩	باب الرجل يعطى صدقة موقوفة عليه أن يعطى ٤٤	باب الرجل يعطى صدقة موقوفة عليه أن يعطى ٤٨
		باب الرجل يعطى صدقة موقوفة عليه أن يعطى ٥١

ان سعد بن جابر قال ان الصدقات كلها للمساكين الا ان يعل انه معنى ببيعهم الا ترى ان الله تعالى يقول في كتابه
اما الصدقات للفقراء والمساكين وكل صدقة لا تنفذ الى احد من المساكين الا ترى ان رجلا لو قال مالي صدقة
ولم يرد على ذلك كان ماله للفقراء والمساكين وليس قوله وقف بمنزلة قوله صدقة له معنى صحيح يعرف من اراد
بمن الماس ومن يحتج على ذلك على من خالفوا له بقوله ان يوسف ان يقال له مالي صدقة في رجل قال
تروا صيت بنت مالي ان يصدر به بعد وفاتي ولم يرد على ذلك قال ينبغي ان يصدر على المساكين فلما
له فاقول لوق لست قد اوصيت بذلك مالي ان يصدر به بعد وفاتي ولم يرد على ذلك فان قال لا يجوز
ذلك فغير فرق بينهما وهما مفرقان في قولنا على ما وصفت لك الا ترى ان رجلا اقال ارضي هذه وقف
او قل صدقتها او قال حبستها او حرمتها او قل لبي جليس محرم او حبستها او حرمتها او حرمتها او حرمتها
او قفلت او مال حبس هذه الارض او قل وقف هذه الارض كان ذلك كله باطلا لا يجوز ما وصفت
لك هذه الحكم منزلة قوله قد وقفت هذه الارض ولم يرد على ذلك الا ترى ان الارض لو وقف الدين والاس
يكون موقفا ولا وقف هذه الارض لو وقف او حبستها لاس وبقول هذه الارض بعد وفاتي لبي جليس
او بول لبي فاذ كان قوله قد وقفت هذه الارض يحتمل معنى وقف دون وقف بالامل ومعنى وقف
الدين فله جمل ابراهيم على وقف الاصل دون وقف الدين وهذا الحكم قول ابي حنيفة وقولنا ان لست اهل البنية
كل وقف لا يكون اخره للمساكين وليس بوقف وان قال صدقة موقوفة حتى يجعل اخرها للمساكين ولم يرد على
ذلك حكاه اهل البصرة قلت اريت رجلا قال ارضي هذه وصبي حدودها صدقة موقوفة لم يرد على
ذلك شافه الوحيه هذا كله باطل لا يجوز ولا يكون وقفا ولا ان يحد ثوبا له بعد ذلك وهذا
قول العامة من اهل الكوفة سمعوا عن عوف الثقفي عن سمع بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
في هذا الحديث وينزل ان قضا قاضي واجاز ذلك اجرت لان ما يحل فيه الفتا فاقضي قاضي واجاز
ذلك جازا لو يوفى عن عطاب الساب قال سالت شرا عمن دار اجبرها صاحبها على الاخر فالخون واده
تقال اما اتقي ولا اتقي فاعدت عليه المشقة لاجل من قرأ في الله ولما ان وجب عليه الله ينسحق
قال لعبد الله وقت داوي صدقة فكل ذلك عبد الله قال ادها عن قرأ في الله واده واده واده واده
ابو يوسف في هذا وقف صحيح جاز من اصل العرض وقفا وصدر في بنتها على المساكين وما جاز لاجل ذلك
في اجازة الوكيل اكثر من حديث سمعنا ورجلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر عمر بن الخطاب
ان يوقف ارضه لوقته باعرا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على ابي طالب رضى الله عنه والبرس في العام
وعمر هرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث عمن عن عمر بن رضى الله عنه ووقف اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم في يوم الناس هذا فاقى محمد بن ابي وجع من هذا واهله اجازة رواته لا يجوز ردها قل
فاذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة قال لا يجوز لوقته اصحابا وصدر في بنتها على المساكين ابا ليس فيها رجة
وكون موقوفة لاداعي ما يكون عليه الوقف الجاز قلت اذا قال ارضي هذه موقوفة كان ذلك جائزا
واذا قال ارضي هذه صدقة ولم يرد على ذلك انها لا يكون وقفا واذا قال ارضي موقوفة ولم يرد على
ذلك انها لا يكون وقفا من ذلك اذا اجرت الكلبان جريها الفتا وقف حله لانه اذا قال ارضي هذه
صدقة موقوفة قد علمنا ان لم يرد بقوله موقوفة وقف الدين لان ما لم يرد بقوله صدقة ولانه قد اجسنا اصحابا ويشهد
بها وخرجت بقوله موقوفة من ان يكون بدرا انا خبي قوله موقوفة اي يحبسها الاصل وقوله صدقة اي يتصدق
بها مثل ما صدق به من الوقف فذا اوقف صحيح جاز بقوله صدقة وسبيله وجلس اصحابا وكذلك الوقف الجاز الا ترى ان
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرسل الخطاب حين استشاره في وقف الارض ان سببت حبستها اصحابا وبطنت
بها كانت الصدقة انما هي في ثمنها وكان قوله حبستها اي حبستها اصحابا وكذلك الوقف الجاز في مثل ما امره النبي

ان الله اراد به رضى الله عنه اذا قال الرجل ارضي هذه صدقة موقوفة ما موقوفة ولا موقوفة ولا موقوفة ولا موقوفة
موقوفة حتى لو ان يصدق ما يملك على الفقراء والمساكين او يبيعها وصدر في بنتها على المساكين ولا يكون وقفا وهذا قولنا
فليس له رضى الله عنه اذا قال ارضي هذه صدقة ولم يرد على هذا شيئا يصدق بها على الفقراء والمساكين قال لا يميزه
الفرق بين ان يكون له صدقة كان عليه ان يصدق بها على المساكين وهذا بمنزلة رجل يملك له صدقة
ان يصدق بصدقة لا يملكها فليصدق بها ولا يجزى على ذلك ولو ان رجلا قال مالي صدقة او قال مالي
قد روى مالي في المساكين صدقة او امره ان يصدق بها ولا يحد ثوبا الا ترى ان الفتا اختلفوا قالوا قالوا نعم اذا قال مالي
صدقة انعت كذا او كذا ان عليه كذا مائة او ارضي هذه وقف او قال ارضي هذه صدقة او قال مالي في المساكين صدقة او قال
المسألة الاولى قلت اريت لو مات هذا الذي قال ارضي هذه صدقة او قال مالي في المساكين صدقة او قال
مالي صدقة ولم يصدر في اهلها اختدع من مات قال جميع ذلك كله مرات من رتبة على كتابه قلت اريت ان كان
جاءه يصدق بذلك ابي في العاش من يومه على ان يصدق في ذلك الخول بينه وبين شئ من ماله او ارضه التي جعلها
صدقة لست لا ينبغي للعاش من يومه وبين شئ من ماله او ارضه التي جعلها صدقة ولكن يصدق بها بينه وبين العاش من يومه
بذلك ولا يجزى عليه قلت ولو قلنا ان مات قبل ان يصدق بذلك كله مرات قال لا ترى ان الرجل يجب عليه ركة ماله
فيحت قبل ان يصدق في ذلك كله مرات من رتبة وليس عليه ان يرد ما من ذلك شيئا عنه وان اوصى به في ذلك
كان ما اوصى به من المثل ولا يكون ما اوصى به من ماله ما لم يكن واجبا عليه اشد مما اوجب الله عليه في ماله الا ترى
انه لو مات وعليه كذا ما كان اذن ورثته يورثه شيئا من ذلك ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
توري ان رجلا يورث ما مات وورثه من ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
ذلك كان من المثل وهذا الحكم قول ابي حنيفة وعمل في ذلك قال محمد بن علي بن خالد قال ابي حنيفة في ذلك قوله
ينبغي ان يرد ما عتد جميع ذلك من ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
واحي ان سقط او يورثه لغيره قال لا ينبغي ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
وله من ركة او كذا لاثامان او يورثه من ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
جميع ذلك ان يصدق ماله من جميع عراجه ومن هذه الكفارات والركوة والحج والصدقة والبر والصدقة
ومحل دين الناس وهذه الاشياء سائر يكون هذا القول ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
منه وعليه دين ليرتقى بهذا اتبع ان يصدق ماله فيصدق به دين الناس ومن هذه الديون التي لله عليه ويصدق
ان يصدق عنه وذلك من جميع ما اوصى به من ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته ان يصدق في ماله او رثته
عليه فلما في هذا الامر لو امر احد من الفقهاء والحكام فليست اربا اذا قال ارضي هذه صدقة على المساكين قال
هذا والناس الاول سوا وهذا الحكم قول ابي حنيفة ونولنا سوا ان قال صدقة على المساكين او قال صدقة
ويصدق ماله ثم سوا وكل صدقة لا تنفذ الى احد من المساكين قلت اريت رجلا قال ارضي هذه صدقة
حدودها وموضعها موقوفة ولم يرد على ذلك طلاقا ولا كفرا قال لا يكون ارضه هذه صدقة ولا تنفذ في قوله
الى حنيفة وقولنا في قوله ان يصدق ارضي هذه موقوفة ولم يرد على ذلك في قوله للفقراء ولو
قوله موقوفة لغيره جازع الوقف والفقراء ويكون وقفا للمساكين وهذا قوله عمن النبي قلت اذا قال
ارضني هذه وقف ولم يرد على ذلك ان الوقف باطل وخالف ابا يوسف قال لان الوقف يكون للفقراء والفقراء
ولم يرد على انما في ذلك البطلان لان هذا اوقف ولم يرد سبيله ووجهه فاقول في هذا باطل الا ترى ان رجلا
اقال ارضي هذه موقوفة ولم يرد على ذلك في قوله موقوفة فيما ماله على ما وصفت لك قلت
ولم يرد اذا قال ارضي هذه صدقة ولم يرد على ذلك اسوة ان يصدق بها او اذا قال مالي موقوفة لم يرد

على الله عليه وسلم واذا قال ارضي هذه صدقة وليرثك غير ذلك ولم يذكر حبس اهلها فصارت منزلة الله دور
 وخرجت من ان يكون مجبوسا الاصل على ما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبس واما اذا قال موقوفه ولم يرد
 على ذلك فليس موله موقوفه دليل على انها لغلق ولا دليل على الابتناء لان الوقت برون للفتي والفتير ولان الارض
 بوقف الدين والوصايا والحيل الاصل بهذا وقف لم يرد سبيبه ووجهه فلم يصدق بفقته فخرج من ان يكون ماله
 به النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب لانه ما ذكره حبس الاصل ولم يذكر العبدية على ما امر به عمر الخطاب رضي
 الله عنه لذلك ابطه حتى يتم الامكان العبدية والحبس فاذا احتمل كان الوقت جائز على ما وصفت لك قلت اريت
 ان قال ارضي موقوفه صدقة قال حازر الخندق والفتنة في ذلك الوقت اريت اذ قال حبس صدقة اوقال
 صدقة حبس قال هذا جار على ما وصفت لك قلت اريت اذ قال ارضي هذه مجبوسه صدقة اوقال صدقة مجبوسه
 قال هذا جار على ما وصفت لك في قولنا واما في قول ان حبيبه فانه لا يجوز في من ذلك ولا في اوجهه
 من قوله عمره عندنا وقوله موقوفه سواء عندنا من معنى الوقت من قول الرجل ارضي موقوفه قال في لغة
 من لغة اهل الحجاز موقوفه عندهم لا يجزى ولا في قولك عندهم في معنى الوقت من قول الرجل ارضي موقوفه قلت اريت
 ان قال ارضي هذه حبس وقت لم يرد على ذلك قال هذا ما خل لا يجوز في قولنا ولا في قول ان حبيبه
 قلت ولزنتك ذلك قال لان معنى قوله ومعني قوله حبس سواء فكانه قال ارضي هذه وقت لم يرد
 يا طر لا يجوز في قولنا قلت ذلك لولا ان في حرمته حبس او حبس محرمه قال نعم لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل
 ولم يرد لهم العلية فلو ان ابطه قلت ذلك قال ارضي هذه موقوفه حبس مجبوسه لا يابى ولا يوجب ولا يورث ولا
 يرد على ذلك قال هذا والمات الاول سواء لا يجوز لان جعل فيها معنى العبدية والمسالكين مع حبس
 الاصل لم يرد لك عندنا واما في قول ان حبيبه فلا يجوز ذلك وان جعل اخيه المساكين وقال اهل البصر
 في جعل اخيه المساكين يرد اجابوا ولا لا يجوز قلت اريت اذ قال ارضي هذه موقوفه اريد ولم يرد على
 ذلك قال هذا اجابوا وهو منزله صدقة موقوفه بغيره فبقي ايراد الان في قوله موقوفه اريد دليل انه
 اراد بها المساكين لان في قوله قربة الى الله بقوله الله وخرجت من ان يكون موقوفه للدين لم يرد به الا ان ترك
 ان رجلا لولا ارضي هذه موقوفه اريد لا يابى ولا يوجب ولا يورث لان ارش الله الى ان لم يرد في السجلات
 والارض ان ذلك اجابوا وكذلك لولا ان وجه الله وطلب نواجه وكذلك لولا اريد وصيته ان وقتك ارضي
 بعد وفاي به ايد الابناء ولا يوجب ولا يورث كما كان هذا وقتا صحيحا ولا يورث من حيلة لا يجوز ذلك الا ان
 قاله سابق لم يرد صدقة واما في شخص ان يخرج على ما وصفت لك واذا قال ارضي هذه صدقة موقوفه
 على فلان ولم يرد على ذلك قال هذا جار لان بدنها اهل من اصلها ولم يرد في قولنا وهذا اقول ان حبيبه
 وقولنا ليس الوقت هكذا اذ قال ارضي صدقة موقوفه على فلان ولم يملك فلان اصلها لان قوله موقوفه حبس اهلها
 فصارت له صدقة على فلان منها الغلة دون التربة لذلك اختلفا فذلك كون موقوفه فلان عليها ما عاش في ذلك
 كانت الغلة والمسالكين طلب وكذلك لولا اريد صدقة موقوفه ليد اهل فلان قال نعم هذا جار ولان الغلة
 حيوته فاذا مات قال الغلة والمسالكين والاصل وقف وكذلك لولا اريد صدقة موقوفه لله على ولدي وشيئي وعلى
 دله فلان وسيله او على قرايته قال نعم هذا وقف حازر الغلة لم يرد من فاذا انتم موثقات للغلة والمسالكين
 قلت كذلك لولا اريد صدقة موقوفه ليد اهل فلان وسيله قال نعم هذا جار وهذا بمنزلة قوله ارضي موقوفه
 على الغلة او المساكين على من يرد اعطى فلان غلتها ما عاش في هذا اجابوا لانه قد وقفا وقفا صحيحا وجعلها لغلق
 الا انه استثنى عليها فلان ما عاش فلان ممن لا يجوز له الوقت وحوز له البنا وقد قاله الناس من انها لا يجوز
 الوقت وان قال صدقة موقوفه حتى يحمل اخرها المسالكين ومن حتمت على من قاله الغلة السهم الذي
 جعله عن الخطاب من وقفه لودي القربى ولم يرد لعل المساكين وعلني قوله من خالفني في ذلك ان يطل

[illegible]

ملك صاحبها الى ملك المصدق بها عليها فلا اذا اصاب تملكه كلها من ان ينضمها والعقد الموقوف
لا يورث ملك صاحبها الى ملك احد من الناس كله ولا يباح الى باقي من النقص اذ كان ملك
المصدق من ولد من ملك الى ملك واذا كان ملكا لا يورث الى ملك لغيره الى قبض وهو عزله العقب بعد
نصل ما من العبد الموقوف من العبد الذي ليس بموقوف فلما لم اخر وناعن الرجل يحرق الى
الرجل في السحر الحري واحدها حوزا امرا والذي خيل له الجارية في ذلك الشيء قالوا بل الذي جعل الجارية
احوزا امر من جريه فلما قال قال الواقف قد ينضم ما من نفسي احوز ذلك قالوا لا فلما قال قال
قد وكلت هذا في قبضها سني ونضمها سني قالوا هذا جاز فلما قال احوز ذلك هو نفسه لم يجز واذا وكل ذلك
الرجل جاز رجل رايته احوز فعله في غي وجاز رجل وكله فيه ولا يجوز رجل وكله الامانة قالوا
انما يريدنا لوكل ان يخرج من يد الواقف من نفسه فاذا قبضها الواقف من نفسه لم يخرج من يده قلنا
النسب لوكل بدس وكذا قالوا قلنا قيد الموكيل ويده لوكل سواء ولما لم الجارية ثمانية الوقت بعدده
الرجل على الرجل قالوا لم قيل له احوز وناعن رجل قال هذه الدراهم صدقة في المساكين اخرجت عن ملكه قالوا
لا بل لهم هذا سواء العبد الموقوف في تركه الموقوفين قالوا لان وكلها بما جاز الى قبض وانما خرجت
من ملك صاحبها بالنقص فلما قال وكل المتصدق بهذه الدراهم رجلا يتقبضها منه المساكين يجوز ذلك
حتى يجوز في الوقت ويخرج من ملك الذي صدق بها فان قلنا لا يجوز حتى يتصدق بها وبملك فقد فرغتم من
الوقف والعبد الموقوف الذي تملك فلا يخفى علينا الصدقات التي اجمع الناس عليها ان تكون لا موقوفة وان
قلنا في هذا انه جائز اذ قبضها الموكيل من الذي تعقد بها فذا جازت وخرجت من ملك المتصدق بها وجعلتم
هذه الوقف سواء بقول في رجل وحبث عليه تركه ماله موكيل رجلا في قبضها المساكين وبديها اليهم
اكون هذه الدراهم التي يوقفها الى الموكيل الى المساكين ويخرج الدراهم من ملك صاحبها فان قلتم خرجت
من ملك صاحبها كخرجت الدراهم التي جعلها صاحبها صدقة فبيع يترككم ان تجريه من الزكاة كما انه لو وقفها
الى المتصدق خرجت من ملكه واخرجت لان قبض الموكيل هذا المساكين قبض فاي قول اتبع من هذا وان قلتم
لا يشبه هذا الاول فمن اس افترقا ومن اس فرتم بينهما فان قاله قال هذا كله سواء بحره ذلك اذ قبضه
هذا الموكيل لبل قال بقول في رجل مكن له ارض العشر ثوب عليه العشر في كل رجل في قبض العشر
أجوز ذلك فان قال لا يجوز فقد ترك قوله وان قاله عوز ذلك وهذا وانما الاول سواء
منه بل وكذا كل موقوف في صدقة الابل والبقر والعن توكل صاحبها ما يجب عليه من ذلك وكلها فيهما اليه
ولحريه ذلك فاي سبي الف من هذا وكذا كل البول في الذي يجب فيه الجنس في قاله هذا القول قد جعل وكل
الرجل بمنزله المتصدق بعصار الرجل يستعمل نفسه من شاء وهذا كله عندنا لا يجوز ولا يشبه ما خرج من ملك
الرجل الى ملك المصدق ما لا يخرج الى ملك احد بل ارباب الرجل يقر ارضه من ارض الخراج فان الوقف
والعبد في ارض الخراج سواء قلتم ولم اجز ذلك قال لان ملك ارض الخراج لا يباحا وعلما فيها الخراج قلنا
اذا ثبت ان وقف ارضا من ارض حوزة الوقف بالخراج في قاله لا يجوز ذلك لانه اكارا وبل من الاصل
في ولا يكون الوقف الا في الاصل الا ترى انه لو كان فيه اكاره ونه له فيها في شرط الوقف اكاره لم يجز ذلك
فكل ذلك المراجع الاول قلنا ارباب ان وقف صاحب الخراج ارضه وهو المالك الاصل قال الوقف جاز
فان قاله ارباب هذه صدقة موقوفة على فلان ونسبه فان افترقا في المساكين قاله هذا اجاز وفي سبي
من الغنم وبدا بغنمه يدين نومه على من شرط الا ترى انه لو اقر ارض هذه موقوفة على الغنم والمساكين
سواء فلان فيعطى كلها فلان لا بد ذلك للغنم والمساكين ان ذلك جاز في ما قاله فكل ذلك المبادي الاول
قلت ارباب الصدقة الموقوفة اكون في شيء من الحيوان فالاستمراء في ما قاله لا يجوز اذ وقف في شيء من ذلك

خصوصاً قال سم الناجي الذي جعل لهم سهم من الخس والوقف جائز على فقهاءهم دون اعنيانهم قلت
 ارايت لو قال رضي هذه موقوفه على فقرا وابني قال هذا باطل لا يجوز لانهم لا يحاط بهم ولم يحل اخوها
 المسلمين ولم يتصل صدقه موقوفه قلت ارايت لو قال موقوفه على فلان فاذا هلك تولى الفقراء قال هذا
 جائز على ما وقف عليه ولكل لو قال وقف على فلان صدقه قال هذا جائز وهذا بمنزلة قوله صدقه
 موقوفه للفقراء والناجيز في هذا سواء قلت لو قال رضي هذه موقوفه على فلان صدقه موقوفه قال نعم هذا جائز
 قلت ولو قال رضي هذه موقوفه على فلان صدقه قال نعم هذا وقف جائز للعدم والناجيز به سواء
 واما الواحدين فانه كان لا يجوز شيان من ذلك ولا يجوز شيان من الوقف قلنا لا والى ماله الى حقيقته ليراعى
 قال لا ان الذي جاء عن سريح في ابطالها لان رب الدار ما دلها فاذا اوقفها لم يخرج من ملكه الى ملك احد
 قلنا انما لا ترقى اجارتهما فهي اكثر واعز من حديث سريح واما قوله لم يخرج من ملك الى ملك احد فانه
 رابعا الرجل جعل داره مسجد او داره لا يباع ولا يورث وليس له ان يرجع فيه فهذا مسجد قد خرج من
 ملكه الى ملك غيره وقد اجازنا ذلك في امرى المسجد والوقف وهما عندنا سواء ومن يحتجنا على ان حقيقته
 المساجد التي احدها المسلمون والرجل جعل داره مقبرة للمسلمين بدونك فها هو ماله ولا يكون له الرجوع فيها
 وكذلك الرجل جعل السقاية في طريقه وكبر اولاد الخانات اذا اتخذها الرجل من السيل والمسافر
 والعاطر يهدى للمسلمين وكذلك الرجل يدفع طائفة من داره لطريق المسلمين مطروقة من داره للجائز
 وليس له الرجوع فيها اذا انطق المسلمون بها ولا لك الرجل سنى الدار في تدوير الوقف للمسلمين وسكتها الدار
 وكذلك ينبغي ان يكون على ان سكتها انما اجاز المسلمون ويعتبر به بعد ذلك عندنا جائز وهو قولنا ان حقيقته
 لا المسجد لا يورث من ملكه الى ملك غيره ومن يحتجنا في ذلك الرجل يدفع صدقه اهله وعنه الى المسجد
 ثم يموت قبل ان ينفذها المصدق ليس لورثته بها حق وهي كسائر الصدقة فلو اخرج من ملكه فلم يزل
 الى ملكه وكله لك كذلك الوقف وكذلك الذي يضع صدقته للطريق المسجد الحاج الذي يجعله السلوك
 بدس له الرجوع فيها وان مات لم يورث عنه وكذلك هذا الاشياء ثابتة على ما وصفت لك قال سئل ليلى
 اذا جعل ارضه هذه موقوفه واشهد على ذلك وجعل اخوها المسلمين ولم يدع لها وال يقوم لها وجعل
 نفسه من الوالد لها فان الوقف باطل لا يجوز وقال ان وكل رجل يقبض ماله وجعله الواجب لطفان الوقت
 جائز صحيح اذا قبضه اوى موقوفه على مثل ما وقفها عليه ولا يورث ان يرجع فيها وان مات لم يكن ميراثا لورثته
 وان لم يرجعها من يده الى غيره لم يجز ذلك لخاصة صدقه عن موقوفه وله ان يرجع فيها وان سبها سقى بدا
 له وان مات كاد ميراثه وميراثها اذا قبضها الى غيره صاحبها ولا يجوزها اذا كانت في يد صاحبها
 واما في ثلثها وثلث الى يوسف واهل المصنف فان الوقف صحيح جائز وان لم يقبضها الى غير ذلك صاحبها
 فان قابل اخبرنا عن الرجل يصدر عن الرجل بالارض الجوز للمصدق بها عليه قلنا يصحبها لا يجوز
 ولا كون صدقة على الرجل لا بد للفقراء فان هذا التي لا يملك فيها احد من الفقراء انا جائز فاذا انقضت غيرها
 من اجاز الوقف ومن لم يرجعها لم يملك ذلك لا يجوز حتى يقبض الصدقة الموقوفة التي يجزىها لصل الدنيا وبطلانها
 بعضهم ولا يراها في ان السيرة اسم غير متبوعه اما يجب ان يناس الصدقة الموقوفة التي لا حواها
 الاحلاق ما بعدة التي يجزىها الناس كلهم لا يجوز الصدقة التي يجزىها الناس الامتنبهه بذكر ذلك لا يجوز
 الصدقة الموقوفة الامتنبهه لئلا يملك التي ليست بموقوفة الصدقة الموقوفة قالوا اننا نرى ان افترقا
 فاذا قيل لهم ما تقولون في الصدقة التي ليست بموقوفة اذا اجازت امكن قالوا نعم قلنا فاذا بعدة الموقوفة
 اذا اجازت امكن قالوا لا لئلا يملكها افترقا ومن قبل ان الصدقة التي ليست بموقوفة يخرج من

فاد استغنت عن المدة فذبح ذلك الميه ليسكنه وهذا قياس الباب الاول قلت ارايت من صار له في سكن
هذه الدار حقاً ان يجره قال لا قلت ولما قال لا يوجب المستاجر فيها حق فلا يجوز له ذلك الا
تري ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلاً اوى لرجل سكني دار ليكن له ان يجرها كذلك الذي جعل له
سكني هذا الوقت ليس له ان يجره وهذا عندنا بمنزلة رجل اوى لرجل خدمة عبد وليس له ان يجره
وهذا عندنا قلت ارايت هذا الرجل الذي له السكني في هذه الدار ان يسكن في هذه الدار رجلاً غيره
اجاره قال نعم قلت ولما قال لا تري ان ابا حنيفة كان يقول لو ان رجلاً استأجر شيئاً من العسك له ان
يجره وكان له ان يجره كذلك الذي جعل له السكني ابرار هو ثبت فيها حقاً من المستجير فاذا كانت
المستجير ان يجره كذلك الذي جعل له سكني الوقت له ان يسكن من واجب تلك وتلك لغيره ان يجره
اذا ان ربه اوجرت عليه فقد اجرتا وقد قلت ليس عليه الوقت ان يجرها قال لا تري ان ترك هذا
حرب الدار وجرها عمارتها وتغييرها من جالها والاجارة ليست لها عماري الجارة ولا يشهد هذا
الباب الاول قلت ارايت هذا الرجل الذي جعل له ان يعطي قيمه المرمي في الباب الاول الذي
وصفت لك ان هو فعل وادى قيمه ذلك م ما قال فوريته بمنزلة الورثة الاول على ما وصفت
لك وكان ابراهيم يقول لو ان رجلاً له سفلى بيت ولا خر عليه علوه فافيد ما فاني لا اجوز صاحب السفلى
على البناء ولكن اقول لصاحب العلوى السفلى والعلوى جميعاً وحل بين صاحب السفلى وبين السفلى حتى يعطيه
قيمة بناء السفلى ذلك ليس للوقت عليه ان يجرها ولكن اجاره عليه للمجارة فبعداً ما قدر
عليه في ذلك قلت ارايت القايام بامر هذه الصدقة اري له ان سقط شي من ثيابها ان يبيعه وان
يؤمها حتى ذلك قال لا يا سب ذلك قلت ذلك وهذا النقص ما عليه الوقت قال
اذا ازيل النقص الدار قد خرج من ان تكون وقفاً فله ان يبيعه ولا يتبعه هذا البناء القايام الذي فيها
قلت ارايت لو اوقف هذا النقص لرجل وقفاً اذا زيل الدار غير انه يعاد في مرميها واسم اعلم
باب الرجل ينفق الارض على الرجل ولا يبي من ابن شقيقه قلت ارايت رجلاً قال

مطلبه في حكم البناء
الى قبل من ذلك الوقت
ومن قبل الارض

كثيره من غنمها اوى له ان يجرها هذه الغلة فاذا استغنت عن ذلك اعطى من النقص من جهات له عليه مطلب غنمي يوقفه النقص
هذه الارض قال لا قلت لرجل قال لا يجره من غنمها او غنمها قال لا اوقف ما اخرج اعدن من غنمها يجره ولو
يقول من غنمها ولا اعطيه الا بما سئلهم الاوقف ولكن امر القايام بامر هذه الصدقة ان ينفق من هذا
النقص في يده فاذا احتاجت هذه الصدقة الى مرميها اعادت فيها قلت ويؤتى على مرميها ايضا من هذه
الدار ام قال نعم قلت ويؤتى في مرميها الصدقة ما تقبل من الغلة هذه الصدقة ولا يطعن ما تقبل
من النقص قال نعم قلت وكذا اذا اوقف ارضاً مستطوعاً عليها شي قال نعم هذا كله سواء على ما وصفت لك قلت
ارايت المسجد فيون في الغلة فالحاجز باع اهل المسجد فباعه قال لا يا سب ذلك اذا عاهد الثمن في بناءه قلت احسب
البلد ان يدخل ذلك النقص في المسجد وفي بناء الوقت ما لم يكن فيه ضرر يعني قال نعم احب الي من ينفق ذلك
قلت ارايت رجلاً جعل ارضه صدقة مؤقته لغيره فخرجت في نفعه لشي اري القايام بامرها ان يبيع بعض
تربتها ويبيع ما بقي منها من ذلك ومع ذلك صلاح اقال لا اري له ولا يحل له ولا يجوز ان يبيع شيئاً
من ذلك قلت فلو كان له ان يبيع النقص الذي سقط من الدار والحل الذي يموت في الارض ويحرم
لصاحبه يومئذ اوقف ولا يبيع بعض سبعة هذه الصدقة فينصحب به الباقي منها قال لا يشهد النقص
الغرة الا اري انه لو اوقف ذلك البناء دون التربة لم يكن وقفاً ولو اوقف الغلة التي اراد المقيم
بامر هذه الصدقة جميعاً كان ذلك وقفاً جازياً لا لها اصل ولا يشبه الاصل البناء والنقص ولا يجوز وقف
شي من الوقف الا في الاصل قلت فان باع شيئاً منها لم يفسد لغيره لهدم او بعض الغل وعلى من يفسد
قال لا يجوز بيعه في شيء من ذلك ويرد ذلك كله قلت ارايت ان كان المستري قد صرّب الغل وهدم
قال لا ينبغي للقاضي ان يخرج من هذه الصدقة والقاضي بالخيار ان شاء من قيمه ذلك المشتري وان شا
البائع الذي على الصدقة فان ضمن القاضي القايام بامر هذه الصدقة جازاً الباعين الباع والمشتري
ويبقى للقاضي ان يجره من ذلك الدار والارض وان ضمن المشتري رجع على الباع بالثمن الذي اعطاه
ولا يجوز الباع فيما بينهما قلت ارايت القايام بامر هذه الصدقة ان كانت لارض تحل اري له ان يشتري
فما لا يوطأ منه من اللعاج قال نعم لان ترك هذا فيه ضرر قلت ارايت اذا كان فيه لوطاً ما يفسد
عن القايام قال لا يكون ما يبيع من ذلك بمنزلة الغلة قلت ارايت ان تحول الغل قبل الوقت الذي يحتاج
فيه الى اللعاج قال اري له ان يبيع ذلك والمشتري يبيع للقاضي الوقت الذي يحتاج فيه الى اللعاج فان
فضل من غنم شي كان بمنزلة الغلة قلت ارايت ما اخرج اعدن اصوله لغيره لهدم الارض من النقص
قال يبيع الغل بامر هذه يكون منه بمنزلة الغلة قلت وكذا السقف الذي يقطع من الغل قال
نعم قلت لك لو كان فيها باع من الغل الذي لا يحتاج اليها باع ذلك وهو بمنزلة الغلة قلت ارايت
الغل الذي يثبت في الجذور ويحتاج اليه ليعود يكون في تركه ضرر قال لا يباع ذلك ويكون بمنزلة الغل
التي حوت فيها قلت ارايت ان كان في موضع لا يفسد في يده منقطع قال لا يباع شيء من ذلك ويترك
على حاله وهذا بمنزلة الغل قلت فان مات هذا الجدي بعد ذلك قال لا يجوز له الغل الذي فيها تروك
باع ذلك ويكون منه في مرميها ولا يكون بمنزلة الغلة لانه قد خرج من ان يكون مثل الغلة قلت ارايت
لو كان في هذه الارض غل يطلع ليس فيه شيء من ذلك الطلع وعنه بمنزلة الغلة لانه لا يفسد
هذا الغل قلت اري للقايام في هذه الصدقة ان يجره لغير الغل قال لا اذا كان في ذلك فضل ورأى
قلت اقترى له ان يفسد شيء من ذلك قال لا يفسد شيئاً منه الا ان يكون فيه ضرر على ما هو خير فيه فيعمل
في ذلك ما له ويؤخره وتلك حكمة النقص هو بمنزلة الغلة التي قال نعم قلت وكذا ملكه الاس والحلاف
والزروع والظرفا والعلف قال نعم هذا كله سواء ينبغي بامر هذه الصدقة ان يبيع ذلك كله يكون بمنزلة الغلة

مطلب

مطلبه في حكم البناء
الى قبل من ذلك الوقت
ومن قبل الارض

مطلبه في حكم البناء
الى قبل من ذلك الوقت
ومن قبل الارض

مطلوبه فاعلم ان ولد علي بن ابي طالب
يحدث له من الولد

و قوله سأل اذا كانوا على يوم وقف الوقت قلت ارباب رحلا قال ارمي هذه صدفه مرفوفة
على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فان انقرضوا فعلى الفقرا والمساكين قال هذا جائز قلت فان لم
يحدث له ولد وجازت الغلة انقضت هكذا الولد انما الغلة قال نعم اعطيهم الغلة ولا احبس من يحدث له
من الولد شيئا وانما انظر الى عدد ميم يوم باقي الغلة لا انظر الى رجل قال قد وقتت ارمي هذه على قريتي
فاذا انقرضوا جميعا فعلى الفقرا والمساكين اي انما انظر الى عدد ميم يوم باقي الغلة ولا اعطي من يحدث
من الفقرا به من الغلات الخاصة شيئا واعطيهم من الغلات العامة وانما انظر الى عدد ميم يوم باقي الغلة
قله لك انما يكون من يحدث من الولد وانما انظر الى سبي الغلة في كان منهم مخلوقا يوم باقي الغلة وقد
وجبت له الغلة ولا يلتفت الى من مات منهم قبل ذلك قلت ارباب لو كان له ولد يوم وقف الوقت عشرة قال
كل ما مات منهم يطلب حصته وكان الوقف على من بقي منهم ما بقي منهم احد قلت ارباب من مات منهم بعد مي الغلة
قال حصته من مات منهم بعد مي الغلة ميراث لورثته على كتاب الله ففي من ذلك دينه وانما من ذلك وصفا
واورث زوجته منهم لا على ما لم يورثه قبل ان يموت اما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هلك منهم في من
بقي منهم دون من هلك منهم فله ان ارسله وان رجلا قال ارمي صدفه مرفوفة على قريتي فان لم يبق منهم احد
من بقي منهم ما بقي منهم احد ولا التفت الى من هلك منهم قبل مي الغلة ودخلت فيه من يحدث منهم قبل مي الغلة
ومن مات منهم بعد مي الغلة فقد وجبت حصته لغيره وهي ميراث على ما وصفت لك ولا تقبل فيما يحدث
من الغلات وكذلك الولد ذلك فاجعلك على من قال لا يكون الوقف الا على من كان مخلوقا يوم وقف الوقت
دون ما حدث قال فقال له فانقول رجل قال قد وقتت ارمي على ولدي وعلى اولادهم وسلم
ينبغي في قياس قولك ان لا يعطى الا من كان مخلوقا يوم وقف الوقت من الولد والجد والابن ولا يعطى من
يحدث له من ولد الولد والمسلم هذا ليس بي وامر الناس على اختلاف هذا قالت ارباب لو قال ارمي
صدفه مرفوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد قال هذا جائز ويقسم غله الصدفه على الفقرا
فاذا وجد له ولد بعد ذلك اعطى غله هذه الصدفه وانما يميزه رجل قال ارمي صدفه مرفوفة على الفقرا
والمساكين الا ان يولد لي ولد فله ما بقي قلده على من يحدث لي من الولد قلت ارباب لو قال
ارمي صدفه مرفوفة على ولدي وليس له ولد الا واحد قال الوقف له كله وكذلك ان كانوا انقرضوا جميعا
واحد فان الوقف كله له الا ان ابا حنيفة كان يقول اذا قال اوصيت بثلث مالي لولد فلان وليس لفلان
الا واحد فان الثلث كله له وكذلك الوقف عندنا قلت ارباب ان قال ارمي صدفه مرفوفة على من يولد
له الا ابنا قال الوقف طاهر اذا كان له من البنين اثنا فصاعدا انهم يتوزعون فله ارباب ان لم يكن له الا ابن
واحد قال ولا ينفذ نصف غلة هذه الا على ما بقي من الفقرا والمساكين قلت ولعل ذلك لان اول
ما يقال له بنين اسان فاعطيه النصف وما بقي فهو الفقرا لان الوقف عليهم لصدفه مرفوفة وهذا
عندي بمنزلة رجل قال ارمي هذه صدفه نصف غلتي لابني ثم يسكت عن ما بقي فهو الفقرا والمساكين الا
تري ان رجلا لو قال قد اوصيت بثلث مالي لبني فلان وليس له الا ابن فلان النصف وما بقي فهو
ميراث كذلك هذا عندني غير ان ما بقي الوقف فهو للمساكين لصدفه مرفوفة في اول الكلام فكل ما
يكون في اول الوصية ليس له وحده معلوم فهو لورثته وكل ما كان في الوقف ليس له وحده معلوم فهو للمساكين
لصدفه مرفوفة وهذا كله قول ابن حنيفة في الوصية على ما وصفت لك وقولنا قلت ارباب اذا قال
ارمي صدفه مرفوفة على ولدي وليس له ولد ولا ابنا قال منهم جميعا فيه سواء لا يفضل احد على احد في وقت ارباب
اذا قال على بني ولدي بنون وبنات قال منهم جميعا في الوقف سواء لان البنين والبنات في الامم كما في ميراثهم
يوسف بن خالد عن ابن حنيفة في رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لبني فلان وله بنون وبنات فالتفت

مطلوب اقل ما يقال لبنين
اثنان

لجميعهم وهذا فيما سوا ذلك الوقت واما يعقوب فترى اختلاف ذلك وقال للبنين دون البنات
الا ترى انما حسن فيه ان يقول هذه المرأة من بني فلان فاذا كان فالولد والاولاد انما لم يدخلوا وهذا
لا ياب يعقوب بل ارباب لو قال ارمي صدفه مرفوفة على اخوتي وله اخوة واخوات قال لهم جميعا
في الوقف قلت وهذا بمنزلة قوله بني فلان فالبنين والبنات في ذلك سواء في الوقف قال هذا كله سواء
وهو جميعا سواء الا ترى اني قلت انما نأب فان كان له اخوة فالأخوة والاخوات في ذلك سواء قلت ارباب
ان قال ارمي صدفه مرفوفة على بني وليس له بنون وله بنات قال الوقف للفقرا وقوله بني ليس بشي الا ان
يحدث له بنون وهذا بمنزلة الذي قال صدفه مرفوفة على ولدي وليس له ولد فالوقف على الفقرا فاذا حدث
له ولد كان ذلك لهم قلت ولما يعطى البنات كما اعطيتهم اذا قال على بني وله بنون وبنات قال لا
يقال للبنين والبنات اذا احتجوا بنات فلان ولا يقال للبنات حصة من فلان فله ذلك فترت بينهما قلت
ارباب لو قال ارمي صدفه مرفوفة على بني وله بنون وبنات قال الوقف للبنات دون البنين وهذا مثل
الباب الاول قلت فلو لم يكن له بنات وكان له بنين قال الوقف على المساكين ولا يكون للبنين شي قلت ارباب
لو قال ارمي صدفه مرفوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة ويسكنون داري قال الوقف لمن سكن
منهم البصرة دون من استقل منهم غير ما قلت ارباب ان انتقل منهم عنها قلت ارباب ان انتقل منهم عنها
طائفة وسكنها طائفة منهم لم يكونوا يسكنونها قال الوقف لمن سكن من الغلة وهو ساكن بالبصرة وانما هذا
منزله قوله على فقرا ولدي فمن استغنى عنه ومن افتقر دخلته وكذلك قوله على من سكن البصرة فيقول
عنها منعة كما منع من استغنى ومن سكنها اعطيت كما اعطى من افتقر وفي عهدنا سواء قلت وكذلك لو قال
على فقرا من الدار يسكنون البصرة قال هو على ما وقتت قلت ارباب لو قال ارمي صدفه مرفوفة
مرفوفة على ولدي والوارث العيان قال الوقف لمن كان منهم عورا وعلى من الماتين بثلث ارباب من عور
منهم بعد الوقف او على ابوعبد الله قال لا بد وليرثه لان قوله العور والبيان بمنزلة الاسم فانه قال صدفه
مرفوفة على ولدي فلان ولان ذلك ليس بين افتقر قوله العيان وقوله الفقرا والذين يسكنون البصرة فقلت الوقف
في قوله العيان لمن كان اعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث له العيون من الولد ووجبت في قوله الفقرا ووجه
الذين يسكنون البصرة من حدث له الفقرا من الولد وليس سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واستغنى قال هما
مستقران اما قوله الفقرا فالفقرا يحدث بعد الذوا والمفاد حدث بعد الفقر وكلها لا هو لا فاما بوصفه فاذا
اعاد الى المصنف اعطيه واذا ارسلت عنه المصنف لير اعطه وكل ذلك السبي فاما العيان والعور فاما
لم يثبت صاحبها معهما فهو بمنزلة الاسم وليست بمنزلة المصنف التي تزول وتعود وكذلك ما كان لا يرث
عنه الاسم الذي سما به ووصفه فكانه بعد التزم ما عيانهم قلت اذا قال صدفه مرفوفة على اصغر ولدي
قال في علي صغارهم دون كاهم قلت ارباب ان حدث له ولد بعد ذلك ارجو ان في الوقف قال لان قوله
الا صغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وقتت لك قلت وليرثه ذلك والصغير ذهب اذا اكبر والعور لا يرث
اذا اعور قال لان الصغير لا يورث بعد اكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يسيه هذا قوله فقرا ولدي ان الفقرا
يكون عينا والغني يكون فقرا وانما كان ينفذ بعد السبي وليس بعد الا نساه واما الصغير فلا يكون صغيرا
بعد ما كبر على ما وصفت لك بعد ان ينفذ بعد السبي قلت ارباب لو قال ارمي صدفه مرفوفة على ولد العباس
وعبد المطلب وليس للعباس ولد نصيبه قال اعطى ولد ولد العباس ما تيسر له ولا يسيه هذا عندني
ولعل فلان ولان ذلك لا نصيبه احيا قال لا اذا كان فلان الموقوف على ولده قد ما كان له من الولد
وليس له ولد نصيبه حدث الوقف لولده (يحيى) لان معنى الناس في هذا الا ترى ان من قولنا ان رجلا لو قال

سئل عن رجل له دين يسكنون
مطلوبه فاعلم ان ولد علي بن ابي طالب
يحدث له من الولد

قال ارمي صدفه مرفوفة على اصغر ولدي
من الاصغر

على بن عيسى وله انعام بعهم له ولد وبهم ليس له ولد قال قلت ارأيت رجل قال اوصني صدقة موتوفة على
يبد وعمر وسيله قال ليس لولده زبد في هذه الصدقة حق وانما هذه الصدقة لزيد وعمر وشمل عمر قال
ولم تلت ذلك قال لا انا اصف الفل الى عمرو دون زيد لان الفل مضاف اليه قلت وكذلك لو قال علي
زيد وعمر وولده قال نعم هذا الاول سواء علي ما وصفت لك الا ترى انه لو قال قد اوصيت بثلث
مال لزيد وعمر وولده ان الفل لزيد ولعمر وولد عمرو وخاصة كذلك الباب الاول قلت ارأيت
رجل قال ارأيت صدقة موتوفة على زيد وعمر وشملها قال هذا جائز ويكون لهما ولا وادوا حيا وبشمل قلت
ولم تلت ذلك قال لا انا اصف الفل لهما جميعا قلت فالسليم جميعا في ذلك سواء فان قلت فان فلفل
احدهما وكثر فلفل الاخر قال يقسم عليهم الصدقة على عدد الوروس قلت ارأيت لو قال علي بن عبد الله وزيد وعمر و
وسلم قال نعم هذا الباب الاول سواء تكون الوقف عليهم جميعا قلت وكذلك لو قال وولد عمر ان كان لهم
اولاد قال نعم هذا كله سواء قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على عبد الله وعمر وزيد وسلم قال نعم فانما قوله
وسلم لعمر وولد عبد الله وولد زيد يكون عمر ومعم ولا يكون لفل عبد الله ولا لزيد شي قلت ارأيت لو قال
لسلم عمرو وزيد وولد عبد الله اجعلت ذلك لفل زيد وعمر وولد عبد الله قال نعم لان الفلين
مضافين اليهما وولد عبد الله لان الكلام على ما وصفت لك قلت ارأيت ان قال ارأيت صدقة موتوفة على عمرو
من ولدي قال نعم لولد عمرو من ولده عليه وولد الاناث قلت فان قال علي ولدي الذكور قال نعم هذا وانما
الاول سواء قلت ارأيت ان قال علي ولدي وولد ولدي الذكور قال نعم لولد الذكور قال نعم هذا وانما
ولده قال نعم والولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم لولد الذكور قال نعم هذا وانما
وولد ولدي الفل الى علي من كان قتر من ولد البنين والبنات كذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفل
واحد قلت وكذلك لو قال صدقة موتوفة على ولدي وولد ولدي لاناث قال نعم في لاناث دون الذكور
قلت والاناث من ولد الذكور والاناث منها سواء قال نعم قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على ولدي
وعلى اولادي الذكور من ولدي قال نعم موتوفة على ولده لعلبه مع البنين والبنات وعلى الذكور والاناث
من ولده الذكور من ولده وهو جميعا فيها سواء قلت ولا يدخل ولد البنات المملوك قال نعم قلت ارأيت
لو قال صدقة موتوفة على ذكور ولدي وذو ذكور ولدي قال نعم لولد الذكور من ولده لعلبه ولولد من ولد
ولده وكون الذكور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء قلت ولا يدخل في ذلك انجي من ولده ولا ولد ولده
قالب لا يدخل منهم احد في هذه الصدقة قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على الذكور من ولدي وعلى اولادهم
قال نعم لولد الذكور من ولده لعلبه ولولد الذكور من لاناث والذكور دون بنات الصلب قلت ولا يدخل في
الصلب وعلي بناتها قال نعم قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من
بنات قال نعم لولد الذكور من ولده لعلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد الذكور من لاناث
من ولد الذكور وولد لاناث قلت ولا يدخل في ذلك انجي من ولده لعلبه ولولد من ولد الذكور من ولد
صدقة موتوفة على لاناث من ولدي وعلى اولادهم قال نعم لاناث من ولده لعلبه ولولد من ولد الذكور من ولد
البنات وعلى ولد البنات لعلبه وهم جميعا سواء قلت لو قال صدقة موتوفة على بنات فاعلموا جميعا
الاولى لعلبها الفل قال نعم قلت وكذلك على فلفل فلان قال نعم قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على
ولدي وشلي وما ولد قال نعم هذا اعترل قوله ما تاسلوا لعلبها ارأيت ان قلت ان قال علي ولدي وعلى اولادهم
ما بولد وان قال نعم لولد لعلبهم جميعا وهذا يقتضي منزلة قوله ما تاسلوا واسمها باسم ^{الرجل بعد ارضاء}
^{عمر بن زيد وعمر وولد عبد الله} قلت ارأيت لو قال ارأيت صدقة موتوفة على قتر اقربائي وعلى فلفل لذي شلي
قال نعم هذا عندنا جائز والمثل ان كان قترا دون الاغتيا قلت ارأيت من انتقم منهم بعد الفلنا يعطيه من الوقف قال

نم هذا سواء من كان قترا بور وقف الوقف قلت ارأيت من استحق منهم بعد الفلنا يعطى قال لا
انما انظر الى الفلنا بور علف من كان منهم فقل كانت له الفلنا وبدخل في ذلك من انتقم منهم قبل الفلنا ومع
مها قبل غيرها قلت وكذلك لو قال صدقة موتوفة على من سكن البصر من قتر ابي اعطيت من سكنها منهم
قبل من الفلنا وحرم من انتقم منهم عن البصر قال نعم قلت فان قال علي من انتقم من ولدي قال
هذا والفقير سواك قلت ارأيت من قال ولدا اقربا قترا يعطى من هذه الصدقة قال نعم وقد قال بعض
الحاجات الانصار وهو قول مجيد رحمه الله علي قال انما تولد من انتقم من قتر ابي من انتقم بعد الفلنا واسمها
قترا فلا شيء له حتى يكون غنيا فيقتدر وهذا عندنا ليس بشي ومعنى الناس على خلاف ذلك انما معاني الناس
يعطى انتقامهم غنيا كان قبل ذلك او فقيرا وس جبا على من قال هذا القول ان قال له ارأيت قوله على انتقم
ما معناه فان قال هو علي من انتقم قبل من لم يزل قترا لا شيء له قال نعم بل له ما يؤول عنه لو قال علي قتر ابي
من انتقم اعطى من مالي ليرسل بحاجاتي قتر ابي فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا يعطى منها شيئا لم يزل
سواء فيه اقول قال علي من سكن البصر من قتر ابي يعطى منها من لم يزل ساكنا فان قال نعم فقد ترك قوله
وقال له من اين انتقم وقوله على من سكن البصر وقوله على من انتقم لم لا يكون على من سكن البصر
وهو على سكنها بعد ان لا يكون ساكنا فيها ان كان قوله على من انتقم بعد الفلنا ويقال له ارأيت لو قال علي
من انعام البصره كان منهم رجل لم يزل مقبلا بها العن يعطى قلت ارأيت لو قال صدقة موتوفة على من تزوج
من امري قال نعم ليس تزوج قلت وكذلك لو قال علي من اسلم من قتر ابي قال نعم في من اسلم دون من غلب
مسلمة قلت ان قوله من اسلم من قتر ابي ومن انتقم من قتر ابي قال اما قوله من انتقم من قتر ابي انما معناه
كان قترا واما قوله من اسلم انما معناه من اسلم بعد كثر هذه اسمى الكلام في هذا وهذا السخا فقلت
ارأيت اذا قال صدقة موتوفة على قترا قتر ابي فكان في قتر ابي من له مسكن ليس له عيى اعطى من هذه الصدقة
قال نعم الا ان الرجل على كل حال له مسكن كذلك الوقف قلت ارأيت من كان له مسكن وخادم ليس له
غيرها قال هو فقير بوجه في الوقف وكذلك الزكوة وعلى منها قال نعم قلت ارأيت من كان له مسكن
وخادم وثيا كماله لا فضل فيها قال هو فقير وبدخل في الوقف قلت وكذلك الزكوة اعطى منها قال نعم
قلت ارأيت ان كان لمع هذا من شاع البيت ما لا غنايه عنه قال نعم هذا فقير يعطى قلت ارأيت من كان له منهم
من ما يناد وهم اوعشرون دينارا قال نعم هذا غني ولا حق له في الوقف قلت وكذلك الزكوة قال نعم قلت
ارأيت من كان له من المتاع ففعل من ماله غنايه عنه ففعل ما يناد وهو فاعدا قال نعم هذا غني لا يعطى من الزكوة
ولاس الوقف وهذا قول اخيه والى يوسف في الفلنا قال ابو يوسف الفلنا جسون وادها او قترها قلت
ارأيت ان كان له خادمان قال لا يعطى من الوقف شيئا اذا كانت قيمة الخادم ما يجي ودم فصاعدا قلت ارأيت
لو كان له مسكن ففعل لا يخرج الى سكنه قال نعم هو كذلك قلت ارأيت لو كانت له ارض ليس فيها ما يكتفي بها
دورها ففعل ما قال نعم هذا الباب الاول سواء وهذا غني ولا يعطى من الصدقة قلت ارأيت ان كان له مسكن واحد
من هذه الاصناف لاسوي مائة درهم قال نعم من هذه الصدقة وهو فقير قلت ارأيت ان كانت له هذه
الاصناف كلها وقيمة كل مسكن منها اقل من مائة درهم فاذا احتجوا كانت ساوي مائة درهم قال نعم هذا عند
غني ولا يعطى من الصدقة لعلبها ارأيت لو كان له مال كثير عايب عنه او من على الناس لا ينفذ على اخذه ولا يجد شيئا
قال نعم هذا اعطى من الزكوة ومن الوقف وكذلك من السبل له مال غائب عنه وبوجع لا ينفذ على بيعه لغيره
قال نعم هذا فقير يعطى من الزكوة والصدقة وان كان يدر على القوم من كان ذلك خيرا له من قبول الصدقة
فان قبل الزكوة اجزا من يعطيه وكذلك الوقف قلت ارأيت ان كان رجلا غلبا بل يدر فيصيب الثمن واليس
له شئ ولا منزل قال نعم من الوقف وكون اموه القتر منهم واما الزكوة فاعز ان يعطى منها واجب ان يعطى

يعطى
او يسكن

[illegible]

والله

[illegible][illegible]

ثبت الوقت بنت ارباب رجل جعل داره مسجدا به على ما جعلها عليه ولا يكون له ابطال لان شرطه في ابطاله
المسجد لا يجوز بطلان من انشأ الوقت والمجد فانه انما شرط ان لا يكون له رجل الوقت اربابا على قومه
ما عاينهم لم يكن لهم ووجه داره مسجدا لهم باعيا لغيرهم ان يبيعوا فيه الا ترى ان شرطه
نفسه يبيح في المسجد باطل لا يجوز وشرطه فيما يبيح من عقد الوقت جائز فلا كان شرطه في العقد في الوقت
جائزا الوقت باطل واذا كان شرطه في منفعته المسجد ومن جعلها له باطلا لا يجوز بطلان شرطه في اصل المسجد
قلت ارباب رجل وقف ارضا لغيره على وجهها معلوم به تبلغ صاحب الارض فاجاز ذلك الوقت
قال هو جاز وانه اهل باب الرجل يفت ارضا على ان لا يبيعها قلت ارباب رجل قال ارباب مدته موقوفه
باعتق اربابا على ان يبيعوا واسترى بغيرها ارضا تكون موقوفه به ابد على ما وقتك وقت هذه الارض
قال الوقت جائز والمطر جائز وله ان يبيعها ويستبدل بها قلت ولم يجز ذلك قال لا وقف وقفه موقدا
لا سببه فيه فهو جائز وقال او قل الوقت جائز والمطر باطل في البيع واما ابو يوسف فقال المطر في البيع
جائز والوقت جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف من امور الناس وشرطهم ولا يشرط ابطال الوقت
وكذلك في الوقت باطل اصله فالوقت فيه جائز والمطر فيه جائز الا ترى ان رجلا لو اشترى ارضا موقوفه
حتى لا يبيعها على ردها حكمت عليه بغيرها فاشترى بها ارضا فبطلت موقوفه على مثل ما كانت عليه الارض
المستحكمة وجعلت هذه بدل تلك الوقت فاذا اشترط البيع جوزت ذلك وجعلت له ان يبيعها ويستبدل
بما قالت ارباب ان اشترط ان يبيعها ولم يشترط ان يستبدل بها فان الوقت باطل لا يجوز قلت ارباب لو قال
قد جعلت ارضي مدته موقوفه على ان ياتي ان يبيعها بما ياتي من قبل او كثيرا قال الوقت باطل لا يجوز قلت
ولو قلت ذلك لفسد في جواز ذلك كان له ان يبيعها بما لا يجوز له ان يشتري فتوقفت فاذا كان ذلك
كذلك مكانه استرط ابطال الوقت قلت ارباب لو قال مدته موقوفه على ان يبيعها ويستبدل بها قال
يجز اجاز وهو على استرط قلت ارباب لو قال مدته موقوفه على ان ياتي ان يبيعها ويستبدل بها قال هذا جائز
وهو على ما شرطت ارباب لو قال مدته موقوفه على ان ياتي ان يبيعها فاشترى بها ارضا وليس له على ذلك قال
ابن القياس فالوقت باطل حتى يقول بكون بدله ارضا او غيرها على شرطه او يتكلم يستبدل به على
البدل واما الاستحسان فهو جاز وكون الارض بدله ارضا قلت ارباب لو قال مدته موقوفه على ان ياتي
ان يستبدل بها ارضا له ان يستبدل بها دارا قال ليس له ذلك قلت فان قال على ان يستبدل
بما عقده قال له ان يستبدل بها ويشترى بها ما ماله من الدور والاربعين قلت فان قال على ان
يشترى بها ارضا له ان يشتري بها ارضا من ارض لغيره قال نعم قلت فان قال على ان يشتري بها ارضا
من البصر قال لا فان قلت على ان يستبدل بها له ان يشتري بها ارضا من ارض لغيره قال
لا لان الوقت في الحزن لا يجوز لان الملك لغيرهم واما هو جاز فيها قلت ارباب اذ قال مدته قد
موقوفه على ان ياتي ان يستبدل بها قال هذا جائز قلت فان باعها بمن اقل من اربعين قال لا يستحق الناس
فيه قال لا يبيع باطل لا يجوز والوقت جائز فان باعها مما يبيع الناس فيه قال لا يبيع جاز قلت
فان باعها بغيره من العوض قال قال فاس جاز على قياس قول ابن حنبله قلت فان باعها واشترى بغيرها
ارضا تكون وقفها على ما كانت عليه الارض الاولى قال نعم قلت ان يبيع هذه الارض الثانية ويستبدل
بها قال لا يكون له ذلك الا ان يشترط ذلك فان قال ارضي مدته موقوفه على ان ياتي ان يبيعها ويستبدل
بها فباعها وقضى النكاح فضاء في ربه قال فلا يمان عليه والقول قوله مع يمينه وقد بطل الوقت قلت
فاذا كان مشروط البيع قلت يبطل الوقت بغيره من الارض ويجوز الوقت وقد تكون في هذا الشرط ابطال
الوقت وقد بدلت ارباب كل وقت فيه شرط يبطل (اصلة فالوقت باطل والمطر في البيع قد يكون فيه ابطال

س

الوصف قال لا يشبه هذا الشرط كون في عقد الوقت وانما يصاحبه العن منزله رجل وقف ارضا فبطل
عليها المالك او بطلت فالوقت كان فيها جائزا وبطلت وكذلك العن اذا ضاع كان الوقت جائزا
فما بيعت وضاع العن بطل الوقت واستهلكه وقت ارباب رجل قال قد جعلت ارضي مدته موقوفه على
ان ياتي ان يستبدل بها فباعها بغيره اثنى فصاح وعلى ذلك ان الوقت كان جائزا قال نعم الا ترى ان رجلا اشترى
وقد اخل عليه بيمينته اخذت من يده فضاء ان الوقت باطل كذا في النكاح ارباب ارباب ارباب الارض
وقضى النكاح اربابا قبل ان يتزوج شيئا قال قال فاس جاز في ماله وكذلك لو بعت النكاح فاسم بيمينته
عليه وكذلك لو قال العن على المشتري قال نعم قلت ارباب ان باع الوقت للاستبدال فوجب البطلان
قبل ان يبيعه قال قال فاس جاز في قول ابن حنبله وهو ضمان النكاح فاسم بيمينته ارباب ارباب ارباب
اي يوسف فالحاجة باطل والنكاح في قول ابن حنبله على حاله قلت ارباب ان يبيع ثم يبيع بعد ذلك قال فالحاجة
باطلة لا يجوز ونزد العن ويشترى به ارضا تكون وقت ارباب رجل قال ارضي مدته موقوفه له ابد على ان
ياتي ان يبيعها فاسم بيمينته بها فباعها بغيره من العوض قال نعم قلت ارباب ارضي مدته موقوفه له ابد على ان
يبيعها فاسم بيمينته بها فباعها بغيره من العوض قال نعم قلت ارباب ارضي مدته موقوفه له ابد على ان
او ارضا تكون سببا لها قلت ارباب ان يبيعها فاسم بيمينته بها فباعها بغيره من العوض قال نعم قلت ارباب
جائزا عليه وهو له خاصة وهو ضمان النكاح الا ان يوجد النكاح في نفسه فوجدت وكذلك لو باعها بغيره
باي ذلك العرض بدنا بغيره ودارهم عليه ان يشتري هذه الدار والدارهم الا فعهه كون وقفها وان اشترى
لها غرض ذلك كان المشتري ضمانا للنكاح فان ارباب لو قال مدته موقوفه له ابد او بغيره بيمينته ان يبيعها
ولست يدرك لها ما يبيعها فان يكون له ذلك الا ان يكون شرط البيع والا فليس له ان يبيع وقت ولا يجوز له
ذلك وهو خير الوقت قال لان الوقت لا يبطل بها التجارة ولا يطل بها الا ببيعها وانما سميت وقتا لانها باع
وانما حوت ذلك اذ استرط في الوقت عقدة على امور الناس ولان الواقف انما وقف على مثل ذلك ولو جاز له
بيع الوقت بغيره طه في اصله كان له ان يبيعها ما استبدل بالوقت فكون الوقت باي كل يوم وليس كذلك الوقت
قلت ارباب ان كان الارض الموقوفة سبعة لا يفتق بها فان كانت سبعة لا يفتق بها فليس له ان يبيعها الا ان
يشترط ذلك وقت لجوزت له ان يبيعها قال لا له ان يشتري بيمينته ارضا بدله ارضا قال فاسم بيمينته
له بعد ما يبيعها فاذا اشترط ان يبيعها ويستبدل بها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
ذلك قال لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول مكانه باي الوقت واشترى بيمينته
ارضا ففقهها فليس له ان يبيعها ابد لا له لشرط بيع ابد قلت ولو ارادت عليه بيمينته بعد البيع نقضها
مصل العوض او يبيع قال نعم ان يبيعها ويستبدل بها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
غير نقضها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا ويستبدل بها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
لوعاها على ان المشتري ما يبيعها وما يبيعها على الذي له الحيا را البيع قال قد عادت على ذلك الاول ولما اشترى
قلت ارباب رجل قال ارضي مدته موقوفه له ابد على ان ياتي ان يبيعها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا
نعم عادت على الملك الاول وله ان يبيعها وقت ارباب رجل قال ارضي مدته موقوفه له ابد على ان ياتي ان يبيعها
لها قال فهو جائز فان باعها واشترى بيمينته ارضا ففقهها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
اي الوقت واما الارض التي اشترها وقتها فهي الواقف بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
ان رجلا لو اوجب له ان يبيعها عليه واجب ففقهها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
ان يبيعها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا ويستبدل بها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا قال لا له ولا يوزنه
قلت ارباب رجل ارضي ففقهها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا ففقهها فاسم بيمينته ارضا بدله ارضا

ل

مطلب في العلم والشرع
وغيره من الشرعيات

لغير واحد اخرجهم منها فاما ان يعطيه حتم منها احبته على اعطائهم وكذا ان لولم يجرها اخبرته على عارضا
فان اخبرته في الجاه او قال ساعت وهو منهم فيها اخبرته من يده فقلت ارايت اذا اجعل ارضه مدته موقوفه
وشروط ولايتها لنفسه او لغيره فقلت ان يري بولايتها قال نعم يري ان يحب شرط ذلك او لغيره فقلت
فولم يه ان يري بذلك قال نعم فقلت وسوا شرط ذلك الواقف او لغيره فقلت وهذا على قياس قول ابي حنيفة
يرى فقلت ارايت اذا اجعل ارضه مدته موقوفه في محبة من مات ولم يوص الى احد قال قلت ان يوليها
من يشاء فقلت ان كان الواقف وفيها محبة من قال لرجل فقلت انت وفيكي ولم يرد على ذلك انك
له ولاية هذه المدة قال نعم وهو في كل وقت له ويملك في يده من الوقوف في ماله ولده اذا
قال انت وفيكي ولم يرد على ذلك فقلت ارايت ان كان اوصي اليه في الوقف حاصه قال نعم ومضى في الوقف
على قولنا قول ابي يوسف وعلى قول ابي حنيفة هو في الاشيا كما قلت ارايت ان اوصي لرجل في الوقف
واوصي لآخر ولده قال نعم فقلت واحد منها وصي فيما اوصي اليه فيه حاصه وده صاحب وقت وكذلك لو كانت
كل ارضين قد وثقها وصي في كل واحدة منها الى رجل قال نعم فقلت كل رجل منهم وصي في الارض التي اوصي
اليه حاصه دون الارضين الباقية قلت ارايت اذا قال اوصي مدته موقوفه الى فلان من فلان قال نعم فقلت
جائز والولاية لفلان قلت فلو اوقف ان يهدا دون فلان الذي شرط له الولاية قال نعم فقلت فله اخرج الذي
شرط له الولاية من ولاية هذه المدة قال نعم فله اخرج منها وانما يمتنع له الوكيل له ان يخرج منها
كما بدله قلت فان مات الواقف اكون لهذا الرجل ولاية من بعد وفاته الواقف قال لا وقد بطل ما جعل
اليه منها لا كما لو كان الواقف تلامات الواقف بطلت وكالته قلت فاذا كان شرط الواقف ان يهدا هذا الرجل
في حياته الواقف وبعد وفاته الوقف صحيح في حياته وبعد وفاته اراه الى الحياة فهو كالوكيل واما بعد الوفاة
فهو كالوصي يقول الواقف بعد الوفاة فله من ماله اليه ولا يهدا قلت ارايت اذا اوقفها على ان
لفلان ولا يهدا حياته وبعد وفاته على ان يهدا لغيره من ذلك قال نعم فقلت جائز والولاية لفلان وجاه
الواقف وبعد وفاته والواقف اخرجها والشرط الذي شرط له ان يهدا لغيره اخرجها ما بطل لا يجوز ولا يترك
ان رجلا لوقف جعلت فلا توكيل في حياته وصي بعد وفاته على ان يهدا لغيره وهذا
الشرط باطل لا يجوز وكذلك الشرط في الوقف قلت ارايت اذا قال ارضي مدته موقوفه على ان اوفد ولايتها
في حياتي وبعد وفاتي ثم اوصي بعد ذلك الى رجل قال نعم فقلت ان يبي ذلك الواقف في الذي شرط له
ولا يهدا الوقف جميعا لوصيه الميت في ولاية الوقف قلت ارايت لو وقف ارضين لكل ارض منهما على رجل معلق
واوصي الى كل رجل منهما فماتت عليه ثم حصصته الوفاة بعد ذلك فمات الى رجل قال نعم فقلت الوقي ان
سار كل واحد منهم الى الارض التي وثقها عليه لا يهدا لغيره ما وصي الميت في جميع الوقف قلت فان
اراد واحد من هؤلاء ان يولي حاصه وبقية قال نعم فقلت ان يولي في جميع الوقف قلت فان
الذي اوصي به اليه قلت ارايت ان كان اوصي الى هذا الرجل في شيء بعينه قال نعم فقلت ان يولي في جميع الوقف
في ماله ولا يهدا لوصيه اليه حاصه دون ما سوي ذلك قلت اذا كان هذا الواقف اوصي الى كل واحد
من هؤلاء الموقوفه عليهم هذه الارضين في الارض الذي اوقفها عليه ثم حصصته الوفاة فقلت قد وصيت الى
فلان ورحمت عن كل وصيه في قال فقد بطل ما قد اوصي به الى هؤلاء وصارت ولاية هذا الوقف الى هذا
الرجل قلت فان قال قد وصيت عن ما اوصيت به ولم يوص الى احد قال نعم فقلت ان يولي في جميع الوقف
الى من يشاء وقد بطلت وصاها هو الموقوفه عليهم هذه الارضين فيما اوصي اليه ما وقف عليهم قلت
ارايك رجلا وقف ارضه على رجل واوصي اليه فيها وكان الموقوف عليه الارض ليس بما وصي اليه فقلت
الفاقي من يده ولولم يجرها قلت ولم تفت ذلك وانما التزمها له قال لان الوقف مرجعه الى المساكين فاذا

اوصي لرجل في الوقف والآخر
في ولده

كان من يوقف يده ليس بما وصي اليه فقلت ان يوليها المساكين لم يرد شي منه او يبيع ارضه
فيحدث منه خلافا يولي اليه قلت ارايت اذا اوقف ارضه على رجلين فقلت فلاحدا ان يولي مع
علائق هذه الارضين دون الاخر قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
على قياس قول ابي يوسف ان يكون لكل واحد منهما نصف الوقف قلت ارايت اذا اوقف ارضه على رجلين فقلت
احدهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الاخر وهذا قول ابي حنيفة وقلت ان يولي على قياس قول ابي يوسف ان يكون لكل واحد منهما نصف الوقف
الاخر لا يرى ان ابا يوسف كان يقول اذا اوصي لرجل في الوقف فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
دينه ويهدا وصاياه دون الاخر وكذلك الوقف واما ابي حنيفة فكان يقول لهما ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
دون الاخر وهو قولنا قلت ارايت اذا قال اوصي لرجل في الوقف فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الباقية فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
كان يقول لرجل مات واوصي الى رجلين ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
احدهما دون الاخر واما على قولنا فقلت ارايت اذا اوصي لرجل في الوقف فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
فلان في الوقف لرجل في الميت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
قد مات تمام الميت فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
بم فقلت فكيف يكون مال هذا الوقف في ابي يوسف فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الصف الثاني في هذا يدين اوصي الذي يملك اليه قلت ارايت اذا اوصي الوقف الى جماعة كان بعضهم
بعض ما وصي قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
بذلك قلت ارايت اذا اوصي الوقف الى جماعة فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
رجلا دون الجماعة فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
ثم هذا كله على ما وصفت لك قلت ارايت هذا الوقف اذا اوصي الى رجل في وقفه وشرط ان يهدا لغيره
الى احد قال نعم فقلت جائز والوصي ان يولي لوقف في حياته وليس له ان يري في ذلك فان شرط الواقف ان ولاية
هذا الوقف الى رجل بعد الوفاة قال نعم فقلت جائز والولاية بعد الوفاة الى من شرط الواقف ذلك فقلت وكذلك
لو شرط الواقف ولاية الوقف لرجل بعد ذلك قال نعم فقلت ارايت اذا اوصي الوقف الى رجلين فقلت ان يولي لهما
ان يدخل في الوصاية قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الى جماعة قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
بدل الصبي رجلا قلت ارايت اذا اوصي الوقف الى افضل ولده في الوقف قال نعم فقلت جائز ولم يهدا لغيره
ذكر الكان واخي بعد ان يكون موصيا ذلك قلت ارايت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
رجلا فقلت وكذلك لو اوصي الى افضل فالافضل من ولده قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
ان مات افضل منهم قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الى افضلهم ان يدخل في الولاية قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
الى افضلهم في الفضل قلت وكذلك لو مات الباقى قال نعم فقلت ارايت اذا اوصي الوقف الى افضلهم فقلت ان يولي لهما
عبر موضع لولايتها قال نعم فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما
ارايك ان ولاها الثاني افضلهم ثم صار الاول بعد ذلك فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما فقلت ان يولي لهما

مطلب

مطلب

مطلب

شهدا اجمعين
واختلاف في ما بين
عبد الله

فالمهاد جاره في نيل هذا وكون الارض ونفاقت وكذلك اوقاف احد ما جعلها صدقة موقوفه في وجوه
الخير والبر وقال الآخر لا يسيل وفي سبيل قال المهاد جاره في هذا اكثر وكون الارض ونفاقت
المهاد قلت ارايت شاهد من شهدا على رجل انه وقف ارضه وجردها وقال اجمعيا جعلها صدقة موقوفه فقال
احدنا على عبد الله وقال الآخر على زيد قال المهاد جاره في الوقت وكون الغلة للفقراء والمساكين ولا يسند
على ما وصفت لك المهاد على اصل الوقت قلت ولم يزل ذلك قال اجزب شهدا فيهما لان جعلها صدقة موقوفه
واستل ما اختلفا فيه واذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين لانها قد اجتمعا على ان قال صدقة موقوفه
واختلفا بما سوي ذلك وكذلك لو قال احد ما هي صدقة موقوفه شهدا بذلك على عبد الله وقال الآخر
مثل وقال جعلها لولدي عبد الله من بعده قال المهاد جاره في المهاد ولعبد الله ولا يكون لولده قلت ارايت لو قال
احد ما هي لعبد الله وقال الآخر مثل ذلك وقال لعبد الله من بعده قال المهاد جاره في المهاد ولا يكون لولده قلت ارايت لو قال
احد ما هي لعبد الله وقال الآخر مثل ذلك وقال لعبد الله من بعده قال المهاد جاره في المهاد ولا يكون لولده قلت ارايت لو قال
الآخر على عبد الله احد ما قال اجزب الوقت واجعل لنفسك الاخرى القوت قلت وكذلك لو قال احد ما جعلها لعبد الله
وزيد وشرو وقال الآخر لعبد الله وزيد قال اجعل لعبد الله وزيد الاثنين وابطل لك الذي في
لحم فاجعل في المساكين قلت وكذلك لو سوي احد ما عشره والاخر تسعة اجزب التسعة التي اجتمع بها السادة
وجعلت الخمسة الباقية للفقراء والمساكين قلت ارايت لو قال احد ما جعلها صدقة موقوفه على ان لعبد
الله نصفه والآخر نصفه قال المهاد جاره في المهاد قلت الغلة وابطل لك الذي اختلفا فيه
واجعل باقي غلات هذه الصدقة بعد الثلث الذي لعبد الله للفقراء والمساكين قلت ارايت لو قال احد ما جعل لعبد
مايه درهم في كل سنة من غلات هذه الارض وقال الآخر ما بين قال اجزب له ما به في كل سنة وابطل
الحاجة الاخرى قلت ولذلك لو قال احد ما جعل لعبد الله ما به في كل سنة وقال الآخر في سنة واحدة
قال في كل ما به في سنة واحدة لا زاد على ذلك قلت ارايت اذا قال احد ما جعلها صدقة موقوفه لعبد الله
وولده وقال الآخر لعبد الله ولا احفظ ولده قال اجزب الوقت ولا تنظر الى ليد ولعبد الله كرم ثم اقيم
الغلات على عديم وعلى عبد الله فما اصاب عبد الله من ذلك اعطيه واجعل ما بقي بعد ذلك للفقراء والمساكين
قلت ولم يزل ذلك قال لانها قد اجتمعا على ان لعبد الله في هذه الصدقة وقال احد ما من ذلك فدرجته
لوصيت الغلة منه وبين ولده وقال الآخر مثل الغلات فاجزب ما اجمع عليه وابطل ما اختلفا فيه قلت
وكذلك لو قال احد ما جعلها صدقة موقوفه ولده وقال الآخر لعبد الله واخوته قال المهاد جاره في المهاد اعطى عليه
الانل ما اصبه من الغلات لوصيت عليه وعلى اخوته او عليه وعلى ولده قلت ارايت لو قال احد ما جعلها صدقة
موقوفه على عبد الله ولده وقال الآخر على عبد الله وكان ولعبد الله ثلاثة قال لعبد الله ربع الغلات
وكون ثلاثة ارباع الباقي للفقراء والمساكين قلت ارايت لو مات واحد من ولدي عبد الله قال لعبد الله الثلث
من الغلات قلت ولو قال لان السادة من جميعا لو كانوا اثنين على عبد الله وولده ثلث الغلات على عبد الله
وولده يوم خلق الله واعطيت عبد الله ما نصيبه من ذلك فان مات بعينه لم اقسب ميراث منهم وتبعت
الغلة على عبد الله وولده وعلى من بقي من الولد فاذا كان هذا على ما وصفت لك تنظر في الباب الاول ولعبد الله
كرم بولعك المخلعة فاعطى عبد الله ما نصيبه من الغلة لو كان ولده معه وابطل ما سوي ذلك فاجعل للفقراء
ارباب لومات ولعبد الله كرم في الباب الاول قال المهاد جاره في المهاد قلت ولم يزل ذلك قال الاخرى ان
رجل لو قال ارضي صدقة موقوفه على عبد الله وولده فاقترض ولده عبد الله ان الغلة كلها لعبد الله خاصة كذا قلت
الباب الاول الاخرى ان سرقوا في رجل قال فدا وصيت بثلث ما لي لعبد الله وولده ثلث ولعبد الله ثلث
موت الوصي ان الثلث كله لعبد الله كذلك هذا ارايت اذا شهد السادة ان عليا جعلها صدقة موقوفه فقال
احدنا

احد ما جعلها فقرا وانه قال الاخر على فقرا وانه قال المهاد في الوقت جاره في الوقت لا ينفرد والمساكين
قلت ارايت لو قال احد ما جعلها صدقة موقوفه في سبيل الله وقال الآخر صدقة موقوفه في سبيل الله
المهاد جاره في الوقت وكون الغلة للفقراء والمساكين اجزب منها ما اجمع عليه موقوفه موقوفه وابطل
ما اختلفا فيه فاذا اجرت ذلك كانت للفقراء والمساكين الاخرى ان رجلا لو قال ارضي صدقة موقوفه وسكت
انها للفقراء والمساكين كذلك الباب الاول اجزب ما اجمع عليه وادع ما اختلفا فيه فكل ما سكتا منه قلت
وكذلك لو قال احد ما جعلها صدقة موقوفه على الفقراء والمساكين وقال الاخر مثل ذلك الا انه قال
وامر ان يجزبه منها حجة قال لم يجزها للفقراء والمساكين وابطل الحجة قلت ارايت لو قال احد ما جعلها
للفقراء والمساكين وفي حجة وقال الاخر لا احفظ الحجة وقال احد ما منه ينسب عنه وقال الاخر لا احفظ الغلة
قال اجزب الوقت وابطل الغلة والحجة واصل هذا القول صدقنا انما اذا اجتمعا على ان جعلها صدقة
موقوفه وزاد احد ما شيئا لربيه الاخر اجزب ما احتج عليه وابطل ما زاد الاخر قلت وكذلك لو زاد كل
واحد منهما زيادة لم يرد ما فيه اسقط الزيادة واجرت ما اجتمعا عليه قال نعم والله اعلم بالكتاب
باب الوقف الشائع قلت ارايت رجلا وقف نصف دار له او نصف ارض شاع في جماعة عبيد
مقصودها قال الوقف جائز قلت ولم اجزب الوقف وبوشاع غير مقصود وانما يجزب لغيره ولا العبد
شايه ويجزب الوقف اذا كان شاعا بالما مختلفان الوقف الشائع والغلة الشايه لا يجوز لان الوقف لا يحتاج
الى قبض اذا كان محذورا فاذا كان لا يحتاج فالوقف في الشاع جائز وفي المحذود محذور واذا كان يحتاج اليه
قبض فلا يجوز ولا بعد ولا ان الوقف يزول من سلك الوقف الى غير ذلك كذا لا يجزى الى قبض واقعية تزول
بغير سلك الواجب الى سلك الموقوف لانه كذلك يحتاج الى قبض قلت ولو وقف بها من ارضه كان وقفا وكانت
جائزا قلت نعم قلت ارايت ان وقف نصف ارضه على وجوه اخرى قال الوقف كله جائز ما شرط الواقف قلت
ارابت ان وقف ارضه وتفاهح بها جازا واستحق رجل ما بينه منها شايه غير مقصود قال الوقف فيما بقي منها
جائز قلت وكذلك ما استحق منها شايه كان او مقصودا فالوقف فيما بقي جائز قال نعم قلت ارايت ارضا بين رجلين
وقف احد ما حصته منها قال فالوقف جائز قلت فان وتفاها جميعا فلو جاز قال نعم قلت وسواء وقف كل واحد
منهما على الوجوه التي وتفاها جميعا او على غيره قال هما سواء والوقف كله جائز قلت ارايت ارضا بين رجلين وقف
احد ما على وجه سبي فاراد شريكه ان يقاسمه الارض قال فله ذلك وبوخد يقاسمه شريكه قلت فان قاسمه
الاخر ومن العاقبة قال القاسمة جازة لان الولاية الى الواقف فاذا كانت الولاية للواقف كان له ان يقسم ما وقف
بينما وقفه وكذلك لو كان الواقف قد هلك واوصى برجل كان لوصيه ان يقاسم الشريك في الارض قال
نعم قلت وكذلك لو كان وكل الواقف مقاسمة شريكه وكذا كانت الوكالة جازة قال نعم قلت ارايت ان مات الواقف
ولم ير من احد قال فلا يجوز التقسيم في الوقف الا بالقبض قلت ارايت ان وقف نصف ارضه ثم اراد ان يقسم
ذلك وعجز قال لا يجوز له ان يقاسم هذه الارض لانه يقاسم نفسه حتى تكون الداعي هو الذي يقسمه وبولك بذلك
من يقسم ارايت ان باع نصيبه منها بيعا صحيحا قال فله ان يقاسم المشتري ويجوز ان يوقف ذلك ارايت ان اوصى
في موصيه بوقف ارضه على وجوه سباعا فالوصية جازة قلت وسواء اوصى بذلك شايه او ستمرها قال
شامسا وبوخد بوقف ارايت الوصي ان يقاسم هذه الارض قال نعم اذا كانا قاسمهم فقلت قلت
ارابت ان كان بينهم العتيق والكثير قال للوصي ان يجعل الوقف حصصا للاساقم جزوا واحدا وعاسم الكار وبوخد انهم
حصصهم مقصودا قلت ارايت ان تم الوصي الارض فاخذ الكار حصصهم وجزا حصصهم المتبقية في الوقف بقسم بين
الوقت والبيع قال لا يجوز من ذلك وليس للوصي ان يقاسم من الموقوف عليهم واليقيم قلت ودرت ذلك الاخرى
انه ليس للوصي ان يقسم بين الانعام وله ان يحل سهمهم جزوا واحدا وكذلك ما وصفت لك قلت ارايت ان كان للوصي

وبعد على قرابته بعد ذلك وبما من قرابة الوقت قال تأملوا ما طلع لا يجوز ملكه ولا يملك ذلك قالوا من مرجع القدر
الهما فاذا كان مرجع العدة اليهما ارباعا سبعا ما في امر رجة اليها ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده
سبعا موطونة ثم قرأته وها من قرابته الوقت قال تأملوا ما طلع وقت ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
على القرابة قال ثم يجوز انهما في هذا اجمع قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
وكذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ولهما من الجيران وقد شهدا انهما ما من ان قرأ هذا في الجيران ولهما من القرابة ولهما من الجيران ولهما من الجيران
الجيران قال هما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
والجيران اذا اخلا انقطع الجوار وذهب فانما انظر الى الجيران يوم يقيم العدة وانظر الى القرابة يوم
على الله الاربي ان اعطى الجيران من محول واعطى القرابة حيث كان الا ترى ان ايا حبيبة قال في رجل
حصرت الوفاة والوفاء به يوم يقيم العدة وانظر الى الجيران يوم يقيم العدة وانظر الى القرابة يوم
لا مراه يومين ثم تزوجها قبل ان يموت ان الدين جائز وفصل بين الوارث اذا كان قريبا يوم اقره بين الوارث
اذا ابرئ يبرئ يوم اقره فان قال قائل اذا اقره قبل ان يموت يوم يقيم العدة مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
يعملون لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
تبيع وان قال الرجل على في قرابة الجيران فانما انظر اليهم يوم يقيم العدة وانظر الى الجيران يوم يقيم العدة
العدة ولا من محول ولا انزل ذلك لولا القرابة ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
من كان منهم في يوم يقيم العدة ولا انزل ذلك لولا القرابة ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
الحسن واهل النور وكلهم مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
اشاب وانما اعطى من محول قوام على الله او العدة كذلك اجرت شهداءهم الجيران واهل المسجد واهل
النور واهل الجيران واهل القرابة مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ان رجلا وقف ارضه على قفرا قرابته والساهدان الا من من القرابة تأملوا ما طلع لا يجوز ملكه ولا يملك ذلك
الاصحاب الذين شهدوا على شهداءها لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
لولا الا لا ان خبيثين وهذا ان شهدا عندني من القرابة قال ثم يجوز انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
من القرابة وتأملوا ما طلع لا يجوز ملكه ولا يملك ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
وقد ماتا وهما لا يحران الى انهما ما قال لان انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ما من الله وبقية ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ان وقف ارضه في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
البيت وابلج الباقي الا ان يجوز ذلك الورثة مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
قال فيكون منها بقية ذلك بعد الذين شهدوا ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
في وجهه البر قال ثم جاز على ما قال قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
سائر الورثة فهو جاز على ما قال قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
انقرض الوارث المودة عليه هذه الارض كانت اقله لغيره والمساكين قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
الوقوف عليه هذه الارض حتى لم يمت قال فقلت الوقت جمع الورثة ولورثة من ذلك منهم يوم يقيم العدة وانظر الى الجيران يوم يقيم العدة

شهدوا بها من الجيران
بالوقت على قرابته

من الوقف ما كان الموقوف عليه هذه الارض ما اذا انقرض الموقوف عليه هذه الارض كل كانت الارض
للقفرا فقلت ان في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ذلك يجوز وانما كانت الله عليهم لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
قلت وسواء ذكرها في الوقت او لم يذكرها فان لم يكن في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
هاك منهم مثل ما كان في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
وكذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
كلهم على مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
قال في ذلك اربعة اعطى ولدا بعض ولد العبد باق لا يجوز ان اعطيه شيئا وهو وارث ولا اعطى من ورثة
البيت على حساب ما يصيبه مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
وقيل ما سألوا وواو في ذلك بعد وفاته قال فما سألوا وكون الارض من الثلث ان لم يكن ذلك الورثة فان
اجازوا ذلك كانت الارض وقفا وكانت العدة بين الولد وولد الولد والثلث على عدد القريتين الروس فان لم
يجزوا ذلك كانت من الثلث فان كان في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
على كتاب الله وما اصاب ولد الولد والثلث كان في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
وهم ولد العبد وليس وارث وهم ولد الولد والثلث كان في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
العبد كان ذلك منهم ومن سائر الورثة على قدر ما يثبت في الوصية لا يجوز لغيره قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
العبد بعد ذلك وبعض ولد الولد واهل البيت لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
على ذلك فما اصاب من مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
او للثلث فهو جاز لغيره قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
دين سائر الورثة من هلك منهم على قدر ما يثبت في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
العبد لولا الولد والثلث على عدد مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
فهو جاز في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
لغيره الوقت ولغيره مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
لواصل الوقت وابلج الباقي من العدة لغيره مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
رثتهم عن الوقت وكذلك لولا العدة لغيره اجرت ذلك فاذا انقرضت رثتهم الى القفرا ولا يثبت هذه الوصية
لوارث فان الوصية لوارث مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
العدة في مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
من ولدي وليس ما سألوا اذا اوفى ان يوقف ارضه بعد وفاته على ذلك قال فما سألوا وهو جاز من الثلث
قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
اغنيا كان العدة لولا الولد القفرا فان كان بعض ولد الابن جميعا اغنيا قال فالثلث كان
غيره من ولد الوارث مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
كلها منهم ومن سائر الورثة على كتاب الله مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
العدة كلها كان قبرا ومن ولد العبد وسائر الورثة من الاغنيا والقفرا لغيره مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
ارباب ان لم يكن منهم قبرا الاولاد او احد منهم قال فالعدة كلها وسائر الورثة الاغنيا والقفرا لغيره مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
عن الوقت قلت ارباعا لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك
على القفرا ومن ولد العبد وولد الولد والثلث على عدد مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك لولا انهما مودة مودة مودة على ولده من بعد ذلك

وإن سائر الورثة من الأنثى والنقرا على قدر ما يرثهم قلت وكذلك لو تروى من ولد الصلب الأول واحد قد قيل
نظرت إليه ما يصيبه من الخدم فجعلت ذلك لغير الورثة على قدر ما يرثه قلت أرايت أن كان الوارث قد أحضر
وما صنع الميت فوجاز على ما صنع شرط الواقف قلت أرايت إذا قال أرى صدقة موقوفه على فقرا قرابتي وولدي
ونسلي إذا أوى بذلك قاله هو جاز من الثلث قلت فإن كان في ولده محتاج قال انظر إلى جميع الغلة فاقسمها بين الفقرا
من أهل الوقف الذي شرط الواقف عليهم فما أصاب ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين نسلي الورثة على قدر ما يرثهم
عن الميت أرايت من انقضى بهم بعد موت الموصي قال يدخل في الوقف ويضع بحسبه ما وهبته له قلت أرايت من استأجرهم
بعد موت الموصي لا يخرج من الوقف وينضم الوقف من الفقرا بينهم ويضع بحسبه الغلة الوارث ما وهبته له قلت يدخل
في حصه الوارث جميع الورثة من الأنثى والنقرا يكون ذلك بينهم على قدر ما يرثهم من الوقف قال نعم قلت أرايت
إذا قال الرجل في مرضه أرى صدقة موقوفه على نسلي وولدي ونسلي ما تناسلوا علي يعني كل واحد منهم ما يكتفيه
من طعامه وكسوته بالمعروف وما فضل بعد ذلك فهو للفقرا والمساكين قال الوقف جاز من الثلث قلت أرايت من انقضى
من ولد الولد والنسب قال يعني غلات هذه المدة ما يكتفيه بالمعروف وبهله جاز في الوصية جازة له
قلت أرايت من انقضى من ولد الصلب قال يعني ما يكتفيه على ما شرط الواقف يكون ذلك بينه وبين سائر الورثة
على كتاب أمه قلت ورح إذا أخذ منه الورثة من وقوفه ما أخذ ونسبها له في باقي غلات هذه المدة قال
نعم قلت ولو قال أرى لومة أروى غلات هذه المدة ليرثها غيره ذلك فلم يخرج ولد له وارث مكان
بينه وبين سائر الورثة قلت وكذلك ليعمل كل من استغنى من ولد الصلب قال نعم قلت من استغنى عنه وأبطلت
مكانه من الغلة ومن انقضى له من الغلة على ما وهبته لك قال نعم قلت أرايت إذا أحضر أرى صدقة موقوفه
وعلى الأخرى من المدة ثم أجد ذلك وصنع ثم مات بعد ذلك قال به جاز على ما وقف عليه وارث من الورثة ثم
برأ بعد ذلك وصنع قال نعم قلت فإذا جعلها صدقة موقوفه على الفقرا وهي الأخرى من المدة فجاز ذلك بعض الورثة
وورث بعض قال يجوز منها قدر حصته من المال وحصته من أراهم بما ينبغي منها وتبطل بها بقدر حصته من الميراث
ذلك ثم بعد ذلك قال قلت وكذلك لو أوى بذلك وصيه بعد وفاة ماله ثم لم يمت أرايت إذا جعل
أرضه أو أوى لخفافى أرضه صدقة موقوفه على وجوه سماه معلومة وأوى بوصاى سوى ذلك لم يخرج هذه الأرض
في الوصايا من الثلث وإلى الورثة أن يجزوا ذلك قال ينضم الثلث بين الوصايا والأوى بها وبين الوقف فيصير
أهل الوقف صدقة بذرة الأرض ويصير أهل الوصايا بقدر ما يملكهم من ذلك عليهم على ذلك وما أصاب أهل
الوصايا بينهم وما أصاب بقية الأرض الوقف جاز ذلك من الأرض فكان وقفا على ما شرط الميت قلت أرايت أوتى
الوقف في الثلث سواء قال نعم قلت ولا يكون الوقف بمنزلة العتق الذي بعده قال نعم قلت أرايت أن كان الميراث
يلامح هذه الأشياء التي وصفت لك قال يبدأ بالحق فيقسمها بعد ذلك كما وصفت لك قلت أرايت إذا قال
أرى هذه بعد فاني نطقا علاتها ولدي عوادة ونسب ما تناسلوا وليرث صدقة موقوفه وتجزع صدقة موقوفه
وليرثها غيرها للفقرا قال يجوز في الوصية من الثلث ويكون الغلة لولدي عوادة الميراث دون من يكتفي من الوصية
والنسب ما بقوا فإذا انقضى رجعت الأرض إلى ورثة الميت فكانت بينهم على ما يرثهم ونسبوا أهلها ولا يكون وقفا
قلت ولا يعمل من يكتفي من الولد والنسب في غلة هذه الأرض حقا قال لأن هذه وصية وليت يوقف فإذا كانت وصية
فالوصية لا يجوز أن يكتفي ولا يكون لها من موقوفات الموصي دون من يكتفي وإذا كانت ارشادا وحسبها للفقرا
أو قال صدقة موقوفه جاز أن يكتفي من الولد يكون للنسب الذي لم يخلو أسلاف هذه لا يوصى بها ولا يملك أهلها ولو
ترجع إلى الورثة بعد ما عاون الأوى لهم بالغلة أرايت لو قال أرى بعد وفاتي لولدي فلان ونسبها قال يكون الميراث
كان يخلو بقوم موت الموصي من الولد والنسب دون من يكتفي فإذا رجع الأصل إلى الورثة قلت ومن عكس هذه الأرض
إذا كانت على ما وصفت لك قال لورثة الميت قلت أرايت لو قال أرى وقف بعد وفاتي على ولدي عوادة ونسبها

موت الموصي دون من يكتفي منهم فإذا انقضى رجع الأصل إلى الورثة قلت ذلك قال لا ليرث
صدقه موقوفه وليرثها المساكين قلت وقف بالبلد وصارت بمنزلة رجل أوى صدقة موقوفه لم يجر
ذلك كان يخلو بقوم دون من يكتفي من الثلث لو قال أحسبها بعد وفاتي على ولدي فلان ونسبها قال نعم جاز
لأنه لا يقول صدقة موقوفه ويحلل أخيرا للمساكين يكون وقفا لأرضه ولا يملكه ويكون الغلة لمن
كان من الموقوفه عليهم ويكون ما تناسلوا على ما شرط الواقف قلت وكذلك لو قال أرى بعد وفاتي موقوفه لأرضي ولا يورث
على فلان ونسبها قال نعم فهذا وبالاب الأول سواء فإذا انقضى رجعت الأرض إلى ورثة الميت وسوا شرط ذلك للورثة
أو لغير شرطه قال نعم قلت أرايت لو قال أرى بعد وفاتي موقوفه على المساكين أو قال حبس على المساكين قال نعم
جاز من الثلث وهو على ما قال الواقف الأوى أنه لو قال هذا في العتق كأنه جازا وكان وقفا على ما شرط وكذلك
إذا أوى بذلك جاز ذلك من الثلث قلت أرايت لو قال غلات أرى بعد وفاتي لولدي عوادة ونسبها
سنتين قال يكون لهم ما قال من الثلث ثم يرجع إلى الورثة قلت أرايت لو قال أرى صدقة موقوفه في مرضه بعد
وفاتي على ولدي عوادة ونسبها ما تناسلوا فإذا انقضى أوى لورثتي قال وقف على ولدي عوادة ونسبها الميراث
يوم موت الموصي دون من يكتفي فإذا انقضى رجعت إلى الورثة فاقسموا ما عليها بينهم على قدر ما يرثهم من الوقف
قلت ولا يراعى من يكتفي من الورثة الولد والنسب بعد وفاته الموصي وتجزعها صدقة موقوفه قال لا شرط مرجع
الأصل إلى الورثة فإذا اشترط ذلك خرج من أن يكون وقفا وأما ما لا يجوز في الوقف الأوى أنه لو قال في فسخه غلاتي
ما بقى كانت من كان يوم موت دون من يكتفي الأوى أنه لو قال في فسخه صدقة موقوفه على ولدي عوادة
ونسبها فإذا انقضى ما بقى لورثتي أن الوقت ما طلع فإذا كان يكتفي في العتق كان باطلا فإذا كان يكتفي
وصيه جاز ذلك من الثلث الأوى أنه لو قال في فسخه غلاتي سنة بعد ما كان ذلك باطلا يجوز فاني به فان دفعا جاز ولا يجوز ولو أوى بذلك كان جازا فقد
يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف في العتق كذلك يكتفي ما شرط لك في المسألة الأولى قلت وإذا اشترط
الرجل الرجعة في أرض وقف في وصيته جاز ذلك لمن كان يخلو فانيهم دون من يكتفي في وصيه والوصية
لا يكون لمن يكتفي بعد قال نعم قلت أرايت إذا قال أرى صدقة موقوفه بعد وفاتي على قرابتي قال نعم يجوز من الثلث
كان يخلو فانيهم دون من يكتفي قلت فإن قال صدقة موقوفه على قرابتي بعد وفاتي قال أعطيت من كان منهم ومن
يكون على ما وصفته لك في البأس الأول قال نعم قلت أرايت إذا أحضر أرضه صدقة موقوفه بعد وفاته على قوم
ومن بعدهم جاز ذلك للورثة قال يكون الغلة جازة للفقرا الذين حصل ذلك لهم فإذا انقضى رجعت الغلة
إلى الورثة فكانت بينهم على قدر ما يرثهم ما بقى ثم إذا انقضى كانت للفقرا قلت أرايت لو قال أرى بعد وفاتي
صدقة موقوفه على قرابتي وعلى ولديهم ونسبها ما تناسلوا فإذا انقضى أوى لولدي ونسبها ما تناسلوا فإذا انقضى
صارت لولد الواقف ولولده ونسبها ما أصاب ولد الصلب من ذلك كان بينهم وبين سائر الورثة على قدر ما يرثهم
عن الميت قلت وكذلك كل وقف في مرض الواقف أو وقفا بعد وفاته مكان يرجع إلى بعض الورثة مئة مئة وثلث
وليرث لورثة ذلك فأرجع إلى ذلك الواقف من الغلة يورث الورثة ويصير على قدر ما يرثهم من الميراث قال
نعم وسواء كان ذلك هذا الواقف أو غيره قال نعم هاسوا لأنه وصية للوارث ولا يجوز الوصية للوارث
بشيء فقد لا يورث ذلك لئلا يكون للمنفقين من ولدي عوادة قلت من أن انقضى هذا الوقف وقد قلت
إذا قال أرى صدقة موقوفه على ولدي عوادة لغيرهم هاك حدثت الغلة لمن يكتفي منهم ما بقى أحد قال هو فلان
إذا كان ذلك وقفا رجعه إلى الفقرا والمساكين بعد ما قال انظر إلى الغلة يوم علق على من يكتفي من ولدي عوادة
أعطيه ذلك لأنه ولدي عوادة يوم حلفت الغلة وأما إذا أوى بغيره أرضه فقد وجبت الوصية لمن كان
يخلو بقوم موت الموصي في ذلك منهم رجع نصيبه إلى الورثة الأوى أن من حدث من ولدي عوادة إلى لا

[illegible]

صدقه موقوفه على ان يلقاها بعين الصدقة الفخر من ولدي وسنيلي والنفق لآخر الزمان وكاتب ولدي
سوي ولده فقرأنا ليعطون من صدقة المساكين على ما وصفت لك واما اوله والنفق فلزاداد على من سميهم
الواقف قلت اريت لوسى الفزابة من المندش والبوليش والمساكين ما لي ابرو على احد من الفزابين منهم المساكين
قال لا قلت اريت اذ اقل ارضي صدقه موقوفه على الفارسين ولده ولده فقرأنا محتاجون قال لا يعطون منها الا ان
يكونوا فارسين فيعطون منها فيما يريد بهم قبل سائر العاديين كادرات بقولهم قل سائر المساكين قلت وكذلك لو قال
في السبيل قال نعم قلت اريت لو قال في سبيل الله ايعطى فقرأنا فزابة قال لا اعطاه في السبيل قلت وكذلك
لو قال في الحج او في الزكاة قال نعم وهذا كله سواء وليس يصرف من ذلك الا وجهه الا ان يكون الفزابة من ذلك
الوجه فيعطون ويبداء بهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ارباب الفزابة اذا كانوا المحتاجين
قبل سائر المساكين على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال في سبيل الله يعطونه فزابتهم الا ان تكون بمنزلة
السبيل قال نعم قلت اريت لو قال في سبيل الله يعطى فقرأنا فزابتهم ما شاء قال لا اعطاه في السبيل قلت وكذلك
لو قال في الحج او في الزكاة قال نعم هذا كله سواء وليس يصرف من ذلك الا وجهه الا ان يكون الفزابة من ذلك
الوجه فيعطون ويبداء بهم قبل سائر اهل ذلك الوجه وكذلك سهم المساكين ارباب الفزابة اذا كانوا المحتاجين قبل
سائر المساكين على ما وصفت لك قلت اريت لخير ان التمس ان يبداء بهم قبل المساكين قال نعم ثم يعطون
ما يعطى الفزابة قال لا ولكن يعطون على قدر سائر القام ما لم يعدد قلت وكذلك لو قال نعم قلت اريت اذا
قال ارضي صدقه موقوفه على المساكين واضاح فزابتهم فرف ذلك الماني فاعطاهم بها الفزابة ارى ذلك حكما
لهم فيها بالاثبات قال لا اعطاه اري منه فاذا عزل قبل ذلك ويرى القاضي نفسه الرجوع عن ذلك قلت
وكذلك لو كان القام ما لم يعدد ان يجري ذلك عليهم قال نعم فحسوا وقلت ان قال قد كنت في ذلك قد علمت
بابها لهم في هذه الصدقة فهو جائز فان رفع ذلك افاض بوى حاله جو وقال نعم قلت اريت ان رغبته في هذه
الفاض فان سار يعطى كل واحد عشرة دراهم او اقل من ذلك نعم رفع ذلك ابلغ قال لا اجل ساكن من ان
الاول حكما واعطاهم عند يدي اري رواه وليس يحكم الا ان ياتوا بحسنه وما له فاجيز ذلك قلت اريت اذا
قال صدقه موقوفه على المساكين وله قرابة فقرا لا يعطوا شيئا يعطى لهم ما بقي قال لا يعطون لما يصح واعطاهم
ما بقي ويعطون اقل من ما بقي درهم وليس يشبه هذا عندنا الوقت اذا كان عليهم قلت اريت اذا قال ارضي
صدقه موقوفه على المساكين في رجل من الفزابة فعالة ايتت قال اذا عرفت انه ذير اعطى منها على ما وصفت لك
قلت ويعطى امراته اذا كانت فقيرة قال لا يعطى الا ان تكون من الفزابة قلت وكذلك لو كانت امراته فقيرة ولها
زوج فقير وهي من الفزابة فاعطيتها ولو لم تنظر وجع الا ان يكون من الفزابة قال نعم قلت يعطى ولده الفزابة منها
قال نعم قلت يعطى ولده الفزابة منها قال نعم من الفزابة اذا كان فقيرا قلت اريت اذا وقف ارض على المساكين
ابيعت بائة ولده اذا كانوا فقرا قال هم ابيعوا المساكين قلت اريت اذا قال صدقه موقوفه على المساكين والما
لجار من الفزابة فقير عارم اعطى من السهمي جميعا قال نعم قلت وكذلك لوسى انما تختلف عطيته العرب
من هذه الاصناف كلها اذا كان من اهلها وبدان به على ما يرى له القام ما لم يعدد قلت اريت القام
ما لم يعدد اذا امره القاضي ان يعطى فقرا الفزابة فاعطى غيرهم ارى عليه ضمان قال لا الا ان يكون ذات
منه على وجه الحكم فان كان ذلك القاضي حكما كان القام ما لم يعدد الصدقة ضمانا كذلك قلت اريت القاضي الجير
لدي ان يصرف في فقرا الفزابة على ما وصفت لك قال نعم يجزوه ولو اعطاه غيرهم لم يضمن قلت فكيف يصرف ولو
اعطاه غيرهم لم يضمن قال انما التمس ان يبداء بهم في هذه الصدقة ففزعها اليه فقرا الفزابة فاما اذا
انقضا ولا شيء عليه وكذلك لخير ان التمس ان يبداء بهم في هذه الصدقة ففزعها اليه فقرا الفزابة فاما اذا
المساكين او يفتي منها دين المسنة قال لا قلت فيكون يفتيها مسائلا ولا لا يعطى فاما يسجد ولا يجعها واعطاه

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

آخر من الغاصب ومعهما الثاني دورهم في دور على الارض ولا على وجه الغاصب والغاصب الغاصب
قال يبيع طعاما بمرور هذه المدة فان لم يبعه بالثمن الذي كان عليه ولا يبيع له ان كان
اسم الغاصب الاول ما قيمه لا في ذلك الوقت وفي هذا الوجه في الموقوفه عليهم وهذا اما لاعتبار الناس فيه فليس
فلا يبيعون في الموقوفه ولا في الارض لو كان موصيا بالثمن المالك في هذا العام بمرور هذه المدة فله ان
انما اختار الغاصب بمرور هذه المدة اسم الثاني الذي يبيع في الاول قال لا يرجع على الاول وقدر من الغاصب
وقد اريت ان احار ارباع المثل فما حوز به القيمة رث عليه الارض بعد ذلك قال لمود وقفا على من وصفت
لست بالباب الاول قلت اريت الثاني ان كان غير مملوك وكان الخط ٥٧ في الوقت اشاع الاول قال يبيع فان يبعه
لذلك فان اسمه فما حوز به المثل في الارض يوم يبيعها فالرجع الغاصب الاول على الغاصب الثاني بالقيمة
فان في الثاني وقت فاذا رجع على الارض وقت وراجعوا جميعا على ما وصفت قلت قال لم يثبت ارباب الغاصب الاول
انما اخذ منه القيمة لم يثبت الارض انما يجرى في يوم عليه القيمة قال لا يثبت ليرثها انما يكون وهذا وكل ما
لا يجرى فيه لا يجرى في رهنه قلت اريت الارض الوقت اذا اعياها رجل فقتل عليه العاقبة بالقيمة فاخذها الثاني
في يومه المدة فضا عت في يده فلا يجرى عليه القول قوله من حينه قلت اريت ان ضاعت القيمة وردت
في يد الغاصب الوقت قال يكون وقفا على من كان عليه مخرج الغاصب على الغاصب بمرور هذه المدة ما قيمه الثاني اخذها
في يومه ما عليه لست وليرث ذلك قال لا يثبت لانه اخذ بدل من الارض وهو ما كان له ارباب اذا عاودت
في يومه ما كانت عليه وادى الغاصب بمرور هذه المدة القيمة الغاصب من ماله لا يرجع به على احد قال
التياس فلاحرج بها على احد واماني الا سقنا فتعود الاوثر وقفا على من كان عليه مخرج الغاصب
في يومه القيمة التي ادها في غلات هذه الارض من الوقت فما حوز من ادوات قبل اهل الوقت فاذا استوفى ذلك
على المدة لم يجرى لانه انما يبيع القيمة لم يجرى في نفسه فاذا كان القبض لم يفسد ان يرجع في يومه
انما يجرى من الوقت قلت ليرثها في يومه اذ كان القبض لم يجرى في ان الوقت لم يجرى لغيره من الناس
فلا يجرى في ذلك عليهم خاصة ولكن اجعل ذلك في الغدا انما ان رجلا يبيع لرجل بدينار فباعه من ثمنه
معه المدينين نصف فاض ومات المدين بعد الوكيل او استحق ان يبيع المشتري على ارباب مخرج البائع
على المشتري القبض كان له وكذلك اهل الوقت القبض لم يجرى الا انهم قوم لسوا ما لم يجرى به عليهم مخرج بذلك
في ملاحق الوقت قلت اريت العام بمرور هذه المدة اذ قبض القيمة من الغاصب فاشترى بها ارضا بدل ارض
او قفلا م ردت الارض الاولى فعاود وقفا كانت م باع العام بمرور هذه المدة القيمة الارض الثاني القيمة
انما على الغاصب فكان يبيعان من القيمة قال هو على خاصة ولا يرجع بذلك في غلات الوقت في الاحتيا
والغاصب لانه لم يفسد ان يرجع بالقيمة في الباب الاول في الغلات قال لها كل ثلثان اما التقصان
منه كانا سواها لنفسه فعليه التقصان وله واما اذا ما عت القيمة ولم يرها فها على حوله
في يومه القيمة لنفسه قلت اريت رجلا وقع ارضا وشرط له ان يبيعها بها ثمانية وبيعها ثمانية فضا
في ردت الارض الاولى عليه بعت بفضا فاض قال نعم الثمن من ماله ومع الارض الوقت التي
عليه في الثمن الذي اذا كان في ذلك فضا من كان عليه لست ولم يجرى في هذا الى الغصب
او انما يبيع العام بمرور هذه المدة القيمة فضا عت في يده م ردت الارض الاولى ان القيمة على العام بمرور هذه
المدة في جميع الارض الوقت فياخذ القيمة التي ادها من الثمن كانت اذ اردت بيع وتذاع الثمن ان
يودي الثمن ويبيع الارض فياخذ من ثمن الثمن الذي ادى الى المشتري قال لا يثبت الوقت الذي لا يشرط فيه
ان يبيع الوقت الذي قد شرط صاحبه ان يبيع في يومه الذي شرط به صاحبه ان يبيع سطر الوقت من اذا
رجع لست اريت الارض والدار اذا كانا وقفا وقبض رجلا فضا عت في يده م ردت الارض وشرط على الارض ولم

بعد رجعي ودعي من ذلك قال قالنا صاحب حسن فليتها يوم عشرين فان حمله انما القيمة بمرور عام ما يجرى
الارض والدار والدين الذي كان فيها موقوفنا قال رد الزهدة الى الوقت على ما وصفت للدار والدار الباقول للغاصب
م ردت العام بمرور هذه المدة على الغاصب من القيمة لست اس اخل عندك البناء والزهدة قال لست
الزهدة لا رجوع في الوقت لوجه من الرجوع وان البناء يدور على الوقت في حال الضرورة انما ان البناء لا يجرى ليرث
العام بمرور هذه المدة ان لم يجرى بمرور هذا ان كان في ذلك خطا في البناء ولوان الزهدة مملوك لمرور عام ما يجرى
حالة من الحالات لست اريت رجلا في دار وقفا فلهما قال فضا من كان في ذلك وقت فاذ من قيمة البناء
مكرر التفتي للغاصب الثاني واعلم **باب الرجل في حيايته الاقرب قال لا رجوع**
قلت اريت رجلا قال ارضي مدته موقوفه ابد على ثمنه الا ارباب الاقرب قال لا رجوع ليعتد هذه المدة منهم قال لست
يحدث الاقرب قرابته المدة على جميع غلات هذه المدة م ردت من هو بعد مدة ارباب ان كانا بمرور الوقت
رجل واحد قال سئل انك ابا له ولته وكذلك لكان اكثر من ذلك قال نعم انما السطر الاقرب من الوقت يكون هذه
له واحدا او اكثر من ذلك مدة اريت ان كان ارضي موقوفه على اوقات جماعة فملاك بعضهم قال يكون الثلث من ارضي
منهم احد فله فاذا انقضت ان يكون الثلث فله على من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
على ما وصفت لك وقال ابو يوسف اذا قال الرجل ارضي مدته موقوفه على قرابتي الاقرب قال لا رجوع فانه لم يجرى في يومه
بالسود واقر بغيره من الوقت او بعد م ردت من هذا الاول م ردت من الثاني الاول فولا وقفا م ردت من الثاني
قلت وكذلك لو قال على قرابتي م الاقرب قال لا رجوع قال نعم قلت وكذلك لو قال على قرابتي م الاقرب
قال نعم هذا والباب الاول سوا ذلك اريت لو قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
الاقرب قال نعم قلت وكذلك لو قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
والباب الاول سوا وعلى ارضي جميع المدة وسوا عت ان قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
قلت وكذلك لو قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
بالاقرب قال لا رجوع قال نعم قلت اريت لو قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
سوا وعلى من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
قال لا رجوع من قرابتي لست اريت لو قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
يعلقها على ما وصفت لك وانما موقوفه على ارضي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
في القرابة قال هذا والباب الاول سوا وعلى ارضي جميع المدة وسوا عت ان قال موقوفه على قرابتي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
اقرب قرابتي الى نسب ورحم الذي يبيع في القرابة بعد ذلك قال هذا والباب الاول سوا ذلك اريت لو قال موقوفه
علاقت هذه المدة اقرب الناس من نسب ورحم الاقرب قال نعم الاقرب م الاقرب قال لا رجوع قال نعم قلت
هذه المدة من يبيع في القرابة لست اريت لو قال موقوفه على ارضي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
ونوله الاقرب قال لا رجوع سوا ذلك وكدلك لو قال موقوفه على ارضي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
قال نعم هذا الاول سوا ذلك اريت لو قال موقوفه على قرابتي الاقرب قال لا رجوع قال هذا كله سوا واما القرابة
قلت وكذلك لو قال موقوفه على قرابتي الاقرب قال لا رجوع سوا وعلى من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
مدته موقوفه على ارضي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
قال لا رجوع قال نعم هذا كله سوا والحد لا يجرى اليه قلت وكذلك لو قال موقوفه على قرابتي الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة
من اهل بيت قال نعم هذا كله سوا والقرابة واهل البيت يخلط فاما القرابة فله على ما وصفت لك لست اريت
لو قال موقوفه على ارضي م الاقرب فله على من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة م ردت من القرابة
سوا سدا باقر بغيره م ردت من هذا كله سوا واما يبيع بثلث ذلك انما كان قال يبيع على القرابة الاقرب

الوقت

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال اقصى ما يمكن ان يثبت ارباب لو كان في يد رجل فقال اشهدوا اني قد
 اعتقت هذا العبد قال كون حرا والى حب صدي ان الحكمة له اولئك انما عرفت في يده وهذا
 مخالف للباب الاول لان العبد في يده وقد ذكر انما اعتقه فالولا لان ايد له واما اذا اقره بعتق وسير
 يس من اعتقه ولم يثبت ملكه فاني لا احمل الولا وكيف جعل الولا له ولم يثبت العتق الى نفسه ولست اذكر
 العبد له الا قال القابل اذا اقر الرجل بارض في يده انما صدمته موقوفه حرك ان الحق هو ارباب
 له قبل له لما تقول في رجل في يده ارض قال هذه صدمته موقوفه على فلان قال هذا جابر فقد ترك قوله لانها
 في يده يثبت ان حكمه ما هو الوفاق فعلا وبطل الوقت فاذ يجوز ان يثبت له ما تعلق عليه ان مال صدمته موقوفه
 على ولد جدي وسلم قال قال هذا جابر فقد ترك قوله لان من ولد جده مكانه وقف بنفسه بعينه يثبت
 ان يثبت الوقت فان قال هذا يجوز ان يثبت له ارض في يده صدمته موقوفه
 على توبة فلان لرجل اقر وهو من توبه فلان فان قال هذا جابر فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فاي شيء
 اتفق من هذا وقال له ما يقول لو لم يثبت صدمته موقوفه على جابر فلان فان جابر قد ترك قوله وان قال
 لا يجوز من ل ما تعلق في رجل قال هذه الارض صدمته موقوفه على الفقرا فان احتاج اليها احد من توبه فلان
 اعطى سائرهم وهو في توبه فلان فان قال هذا جابر فقد ترك قوله وان قال لا يجوز فيخرج من امور الناس
 وبطل كل وقف في يد رجل وهو من توبه فلان فان قال هذا جابر فقد ترك قوله وان قال
 لا يعلم ملكا فانما صدمته موقوفه فعصمت باقراره لست ولايتها ولست ولفظك ذلك قال في يده
 في يده ولم يثبت لها والباقي غيره وكسر ما في يده كالا يده لها فالا يده له عندي حتى اعلم انما والى غيره
 ملك اذا جعلت الولا له مكانه هو الوفاق لما قال لست احكم بانه هو الوفاق لها وانما اجوز اقراره على
 نفسه ووجدتها في يده فلم اقص عليه ما يترفع من يده حتى اعلم ان الولا له لست له الا في ارضها
 من يده كنت نصيب عليها بانه لم يكن له ولم يثبت عندي وكنت ارضها في يده على شكل ما وجدتها عليه واجوز اقراره
 حتى يثبت عندي خلاف ذلك ملك ارباب اقر لعبد في يده انه حر فعصمت من يده ما اقراره فلما تعلق فاذ لا يخرج
 لولا الولا ليعلم ان الولا قد جعل انما اقر لعبد في يده انه حر فعصمت من يده ما اقراره فلما تعلق فاذ لا يخرج
 الولا له على حالها ملك ارباب ارض في يده رجل او ما صدمته موقوفه من والده قال ان لم يكن لوالده وارث
 غيره فالارث جابر ان لم يكن على والده ذنب ولم يوص لوصيه وان كان على والده ذنب وارثي وصيه وقد
 اتفقا جميعا وقتنا فالارث جابر ملك ارباب ان لم يرض الدار ولم يرض الوصيه قال اس من الارض يدور الدار
 والوصيه واحمل ما بقي موقوفه على ما اقره الابن ملك ارباب ان كان له وارث غيره قال ان اقر الوارث
 سائر ما اقره الذي يده فاجوز ان ادعى الغنا بانه حرك حصة الفقرا وقتنا وحصة الاخر الغنا بانه حرك
 سدان الميراث في ذلك فان تيسر عنده حركه له على ما وصفت لك ملك ارباب لو كان وارثه من اقر
 منه جزوت اقراره حركه حصة من هذه الارض وقتنا ومن تجدد له منهم اطلعت حصة من ميراثها وهذا
 كله بعد الثاني والثلث قال قلت وكذا لو قال الذي في يده كانت هذه الارض لاني حين وقتها قال هذا ارباب
 الاول سواء والحوال فيه على ما وصفت لك قلت وكذا لو قال ارضي الى بها وقتنا ويخرج من ثلاثة قال نعم
 هذا كله سواء وهو على ما وصفت لك قلت ارباب لو اقرها كانت لرجل ثمنه عامه معروف حين وقتها قال
 ان كان هذا الرجل حيا فقد اقره بذكر جزوت اقراره وان اكر ذلك اطلعت الوقت حتى يثبت عندي ان
 واده وقتها على مثل ما اقره الذي كانت في يده ملك ارباب وجلا في يده ارض فقال هذه الارض صدمته
 موقوفه عن والدي فلان على الفقرا وانما كان قال هذا جابر ملك ارباب ان كان لوالده وارث غيره لم يثبت
 قال قال اقر جابر وليس له ذلك الا في يده حتى يثبت عنده انما قال في يده ارضه ملك ارباب

ليس
لوالده

لانه قال صدمته عن والدي فلان قال قلت لربنا انما لوالده لانه قد يجوز ان يكون هو واعبره
 الوفاق لها عن والده فان كان هذا جابر لرجل الوارث الاخر من حق لوالده الا ارضي حركه عنده انما
 كانت ملك ارباب اذا جازت ذلك من جعل الوارث لوالده الا ارضي حركه عنده انما لوالده لانه قد يجوز ان يكون هو واعبره
 انما صدمته ولا احكم العاصم بارتق عليه ان لا يثبت ان الذي كانت في يده كان ملكا فان ثبت ذلك جعلها
 وقفها الذي اقرها عن والده كانه موقوفه على ارباب الوارث لانه لم يجعلها قال الذي في يده ملك
 الارض في يده وقد اقرها وقت فلا يخرج من يده لا يثبت ان الولا له لست له الا في يده ملك ارباب
 لو قال هذا العبد حري في مال هذا ارباب الاول سواء ويكون حرا ويكون الولا له ولا لوالده الا
 ان يثبت ان الحكمة كان له لوالده فاحمل له الولا ملك ارباب لولا ملك هذه الارض صدمته موقوفه عن
 فلان رجل غريب والارض في يده الفقرا وليست بينه وبين فلان قرابة قال هذا الاول سواء وهي موقوفه
 على ما شرطت لك ملك ارباب وصلى بن قوله على فلان وصلى بن قوله من فلان قال هذا موقوفه على ما شرطت لك ملك ارباب
 وكذلك انما قال اذا قال هذا العبد حري فلان حري فلان في يده قال نعم هذا موقوفه على
 ارباب لو قال هذه الارض التي في يدي صدمته موقوفه على عيسى وعلي والدي ونسلي ما سألوا قال قال فلان
 جابر وصلى بن قوله على ما قال حتى اعلم المالكات للفقرا وفي ملكه حين اقرها على ما وصفت لك اطلعت الوقت
 لانه وانما صدمته موقوفه على ارباب الوارث وان لم يرض ذلك جازت اقراره ولم يثبت له الا في يده ملك ارباب
 هو الوارث فان كان هذا جابر وصدمته ملك جازت اقراره ولم يثبت له الا في يده ملك ارباب
 على نفسه وكل من كان في يده شي فان جازت اقراره عليه حتى يثبت ذلك ملك ارباب لو قال هذه الارض
 صدمته موقوفه على فلان يثبت فلان هذا ارباب الوارث والولا له لانه لم يثبت عنده اقراره ملك ارباب
 اذا قال صدمته موقوفه على فلان امر في يده ارباب من الوجه قال نعم ملك ارباب ان كان على ولد فلان
 على ان افضل بعلم على بعض قال نعم هذا كله جاز في يده وجد في يده شيئا فان اقراره جاز على ما اقره حتى يثبت
 عندي خلاف ذلك ملك ارباب لو قال هذه الارض التي في يدي صدمته موقوفه على ولد جدي فلان قال هذا
 جازت ملك ويكون هو الموقوف عليهم قال نعم لانه منهم ملك ارباب ملك ارباب الوارث جازت ملك ارباب
 حتى يثبت خلاف ذلك قال نعم ملك ارباب اذا اذنت عنك المالكات في يده وملكه حين اقرها بالعدالة الاقرار
 قال اخبر من ذلك ما يجوز للرجل ان يوقفه وبطل من ذلك ما يجوز للرجل ان يوقفه ملك ارباب وجلا
 اقر بارض في يده انما صدمته موقوفه من والده على الفقرا والمساكين على ان ولايتها ايد وليس لوالده وارث
 غيره قال فان اقره انما يورثه جابرا ما قاله على ان ولايتها الى فلان الفياس في هذا ان لا يكون له ولا لانه
 اقرها وانما يورثها او الدعا انه الولا له الولا له لا يورثه ولكن استحسن ان احمل الولا له ملك ارباب
 لو قال هذه الارض كانت لوالدي فلان جابرها صدمته موقوفه على المساكين وارجى ولايتها الى فلان هذا ارباب
 الاول سواء ويكون وقتها يكون وصية في الفياس لموله ولكن استحسن اذ لم يكن له وارث غيره ان اجوز
 وقال اصحابنا في رجل كان هذا العبد لوالدي فباعته ان العتق جاز وان الفياس انما يورثه ملك ارباب
 يستحسن ان يحمله الولا له ملك ارباب انما يورثه الفياس في الارام والوالد الوارث استحسن ان يحمله
 وصيا لوالده ولم يثبت على ذلك كانه موقوفه على الولا ملك ارباب اقر الرجل بارض في يده انما صدمته موقوفه
 من فلان على ان ولايتها اليه وفلان رجل حفيص ومقدمه ان الوفاق ولست له وارث غيره قال يكون وقتها جابرها
 الابن ويكون للفقرا والاية في الفياس ولا يثبت قول الابن في الولاية وكذلك لو قال صدمته موقوفه من فلان من فلان
 وارجى ولايتها الى وصدمته الوارث قال نعم هذا ارباب ارباب الوارث سواء ملك ارباب ان كان له وارث غيره
 فانما وجبها بذلك واقر بعلم الولاية له ولا يثبت له الباقي قال قال وقتها جابرها ولا يكون للفقرا ولا لوالده

ليس
لوالده

ان اجعل له الولايه اذا اتوا سبيها له ولا وصاياه له قلت ارايت ان شهد شاهد من الولايه محمد
ابا فون وكان لشاهد عدلين بالاجور الماده واجعل الولايه للصدقه ونهاه وابكره واحسنه بالايه
سواء كنت اربا لولاه مدته من موفقه من احيى فلان على ولايتها الى مال هذا الاول سواء كنت قال كنت
لاحيه وارث بنير جوزت امراره وان لم تكن له وارث غيره فالجواب فيه على ما سئلتك قلت ارايت رجلا
في يده ارض فارقا فلان كانت حده وانما بها صدقه موقوفه على هذا فقول له لو امكن سوا على ما سئلتك قلت
ارابت اذا قال هذه الارض صدقه موقوفه من فلان من فلان ارض في يده ولم يحضر فلان من فلان وارث
لفلان قال امره اقراره ولا حكم في خلاصه حتى يثبت وما يثبت من فلان قلت فاذا حضر وارث فلان فلان
كان الجواب عليه ما سئلتك قال نعم قلت ارايت اذا مال هذه الارض صدقه موقوفه من رجل لم يسهه مال قال لا
جائز واحدا وقفا والعاسم يحد بان لا يكون له ولا يسهه موقوفه قلت قال لا فارقا موقوفه من غيره يثبت
اقراره على نفسه لا في يده ثبوت انقضى خلاصه مال نعم قلت ولو فصلت بين هذا والباب الاول قال هذا
مستحلفان اذا اقرارا صدقه من رجل سبي معلوم اضطرت اقراره واقراره ان كان ميتا واذا لم يسهه الى رجل
فاقراره جائز واقسم بغيره لانه ليس ههنا احد يضطر اقراره الاركان الموقوفه لولاه الذي وقفا قال
لم اقبل ذلك متناهيا ثم صارت موقوفه ما قرأه الاول ولا اصل منه اقراره الاخر لا في ثبوت ذلته متناهيه
فلان يبي ولا اقرارها جديلا لم يطلعت فاذا فعلت ذلك اطلب الوقت ولا يجوز اقراره بعدا يثبت وقفا وانما
اقبل اقراره اذا قال مستحلفا ما اذا اطلع لم اجوز اقراره ان جعله لرجل بعينه قبل ارايت الولايه مال
يكون له في القياس ولكن احسن ان اجعل ذلك له قلت ولو كان كذلك في القياس لا يكون له ولا يسهه
عداقران واقفا ارض غيره وادعى ان ولايتها اليه فلا يقبل قوله حتى يثبت الجنيه على الولايه بنسب ارايت رجلا
في يده ارض اقرارها لرجل وانما وكذا يسهه او قال يبي لصغيره وانا وصيه ابي القاسم ان يترجى سوا قال لا يسهه
تة ويعد الاشيا فيه على ما يسهه عليه قلت في ان تترك هذا الوقت قال بما سئلتك ان اذا مال هذه الارض
مدته موقوفه من غيري على ولايتها الى عداقران ليس لاحد اصل الارض ما كنت والها للعقد والمساكين
واديها ولا يسهه فلا يقبل قوله على الولايه والعاسم يقوم مقام الفقرا والمساكين ولا يسهه في القياس حتى يثبت
به الولايه وانما اذا مال هذه الارض فلان الغايب وانا وكذا او قال فلان الصغير وانا وصيه فقد اقرارها
لوجله معروف بعينه وذكر ان لاصل ما كانا معا لول قوله ولا ينقض له العاسم في الاقرار لو اتهم من يده
م حضر الغايب فقال ذلكت وكلته كنت قد حكمت عليه بما سئلتك له صاحبه وانتزعت ارض صاحب الملك بغير
محصونه وكذا ليد العصى الصغير اذا اذرك صدقه ولا يسهه هذا الوقت لانه ليس للرافق احد يضطر اقراره
واكراهه والارض اذا كانت لغايبه ولصغيره فقول له يسهه لك انظر اقرارها واكراهها ولم تكن عليها
بني قلت ارايت رجلا في يده ارض فقال هذه الارض ولايتها للعاسم فلان وفي صدقه موقوفه قال لا يسهه قوله
على ما ادعى من ولايه العاسم اياه هذه الارض ولا يكون موقوفه في القياس حتى يثبت ذلك عند العاسم الا ترى ان
ما كل القاسم يحد بان لا يكون له ولا يسهه موقوفه من فلان على ولايتها الى عداقران ولا يسهه اقراره جائز
اذا امر ارض في يده وقال حكم بذلك مستحلفا لم اقول في رجل ياب ربح الى العاسم فلان هذه
الارض وفي موفقه على ولدي ونسلي فان قال لا يجوز نعتك قوله وان قال جائز نعتك قوله وسأ
له كذا كذا لولاه وفي صدقه موقوفه على ولدي ونسلي فان قال نعم جائز مصل ما تقول فيه لولاه فغضب
انت ابا العاسم وفي صدقه موقوفه فلان قال هذا لا يجوز قيل له في ان تترك قوله فدعا الى ابي القاسم
وقوله فدعا الى العاسم فاحض كان فضلك وقال له ما تقول فيه ان قال العاسم نعم وقلت ابيك انك لا ترى كيف
كان امرها فلان قال لا يصل هذا من القدر نعتك قوله وهذا كله سواء وقال له رابت اذا قال فدعا الى فلان

من فلان وفي صدقه موقوفه فلان قال لا يجوز قيل له فاذا قال فدعا الى العاسم جوزت ذلك واذا مال
دعا الى رجل لم يجوز ذلك من اشراف العاسم وغيره قلت ارايت اذا قال هذه الارض ولايتها للعاسم او
ولاها العاسم والى ذلك فلان وفي صدقه موقوفه على وجود سهاها او شهد له الشهود بالولايه قالوا لا تدري
ما وجوه الارض ولا حاتم مال نعم هذا كله سواء والجواب في ذلته اذا كانت في يده مولا من العاسم ان لا يقبل
ذلته سها لاجته على وجوه الوقت ولكن مستحسن فاذا كان وتنافس الزوف المتفق في الموم في ذلك اما قاله
طال ذلك ولم يثبت غيرا فترس في يده ان اجوز ذلته عليه والزوم اقراره وامرهم اقبله في ذلته قلت ارايت
اذا مال هذه الارض الى يدك ولايتها للعاسم فلان وفي فلان البتم قال فاما الاول سواء لم يكن لفلان
البتم في القياس ولكن القاسم سأل في ذلك ويومر فان سمح له امرها ولا بد منها الى الموقوفه كذا قلت لولاه العاسم
وليس في هذه الارض ودعا الى فلان فلان البتم والعاسم لا يخط ذل ولا يحفظه من ذل ولا يحفظه البتم و
الغيب صدقه البتم على قولنا القاسم اياه ولم يثبت احد له في هذه كله سواء ولا يصل اقراره في القياس قلت
ارابت رجلا قال للعاسم صبي القاسم الذي كان قبل الف درهم لهذا البتم قال مصل قوله وعلمه عليه
في القياس والاستحسان ولا يسهه هذه الباب الاول الا ثبت ان المال من امانته وانما يدعى من ماله معاصن
ذلك وان الزوف ابي يدها بها للدفع فاقراوه جائز واما الارض فانها ليست في امانه ولا يسهه فلا يسهه
قوله على ذلك قلت وكذلك لو قال صبي القاسم الف درهم من عمره هذه الارض الوقت وحدها قال نعم
هذا كله سواء واقراره ذلك هل الوقت في القياس والاستحسان الا ترى ان القاسم يرحم مكانه ديوان العاسم فيه
شان على رجل ان درهم من صدقه مدته وده معروفه واما بتم فساله العاسم عنه فاقوله ان اقراره جائز
وسره العاسم في ذلك من اقراره قلت ارايت لو اقره مال درهمان العاسم فدعا اليه لهذا البتم وفي تأييده
بعينه قال اجوز ذلك عليه وابقبل قوله ولا يسهه هذا العقارات والامول عندي الدرهم والدينار لا يسهه
اذا قبلت اذا قبلت اقراره في العقارات فتدعى له بقوله في الامل واما المعروف اتي سواء ذلك فاقبل اجوز
اقراره لانه كذلك وقاله اوحى يقولون يوما اقراره عداقران في الرض في ابيهم ان اباهم مات وتركها لغيره
لما قسم لهم ما اباهم رضى حتى يثبت عندي وقالوا لو اقراروا بذلك في دارهم قسمه ذلك بينهم ونوف اوحينه
في القفار ومن ماسوى ذلك وكذلك نقول في العقارات اذا اقراره لرجل وفي داره ان فاض فدعا اليه
لم يسهه اقراره فيها لاحد وقبل قوله فيما سوي ذلك قلت ارايت اذا قال هذه الارض ولاها العاسم والى ذلك
من ياب ولدي وادعى الى وفي صدقه موقوفه من فلان وكذا قاله هذا كله سواء والعاسم ان لا يقبل ذلك منه وادعى
بف العاسم اذ وعلم بهما حتى يثبت اصلها عنده قلت ارايت لو قال هذه كانت في يدي فلان قاضي يسهه
الى وفي صدقه موقوفه قال هذا لا يسهه قوله ويقت العاسم ولا يكون بينهما حتى يحضر وارث فلان قلت ارايت
لو قال العاسم ان فلان وكانت في يده وكانت في يده فلان قيل ذلك وادعى بها الى فلان الذي ادعى بها اليه
فلان المولى قول الوارث الذي ذكره ادعى بها اليه ولا يصل قوله على فلان كانت في يدي وادعى بها اليه الذي
ادعى بها اليه لا بد فاقراوا ليدواصل قوله على فلان كانت في يدي فغير الذي اقراره بلسا راب ورحم في ايدهم ارض
فاقراروا ان اباهم جعل هذه صدقه موقوفه فلان لا اقراره جائز وتكون موقوفه ذلك ارايت لو اقر بذلك فعلم دون بعض
قاله يجوز اقرار الذي ارسم في حصته الباقي مطلقا سكا بعد العاسم والموم من ابا العاسم من ارضه لاما قريبه قلت
صدقه موقوفه مني نعم وجها معلومه وسما اخر يحد ما معلومه غير الوجوه التي سهاها الاخر وتقال اخبار اقراره
من واحد منهم في حصته واجعل حصته على الرجوع الى اقلها وان اختلف اذا اراهم من ارضه الارض لاما قريبه قلت
ارايه الولايه ليد يصنع لها فلان يوليها العاسم وجلا موم بها انهم على حصه كل واحد منهم على اقراره قلت ارايت
ان كان فلان غير واكبر والقبيل قال اما الصغير والغايب فلا يسهه في حصته فيحيى يحد ذلك الصغير ولعدم الغايب

للمرئى الا فرما كانوا وانما علم بالقبول **باب** الرجل يفتراض على قرابه فارجل فقال اناس العراج
 قلت ارايت رجلا قال ارى هذه صفة مرفوعة على راسي رقت فسمعت على عدد راسي قلت والقبول
 منهم واكبر سواد قال نعم قلت ارايت العرق والقبول فيها والعرق سواد قال نعم قلت ارايت رجلا فقال
 انا مرفوع هذا الوقت من يكون حصصه في ذلك قال العرق الذي الارض في يديه ملك ولم يجز له اوى حصا
 له قال لا العرق الذي يدعى في يديه هو الحصر في ذلك قلت ارايت ان قال القريب انا حاضر وارث
 الميت فاجبت عليه ورايت قال لا يكون حصصا له قلت ارايت ذلك قال لا ان الوارث لم يرث غير الميت في هذه
 الارض المرفوعة شيئا وتسمى يديه منها فلا يكون حصصا له قلت ارايت الوارث لو لا علم مقام الوارث
 فما قال لا يقوم مقامه وحي الميت اولى بالقيام بذلك من الوارث لان الميت ولاه ذلك دون الوارث
 الذي يدعى الميت في يديه خاصة دون الوارث وليس هذه الارض ميراث فكون الوارث حصصا فيها
 قلت ارايت الوقت لنفسه لو كان حيالا فقول للعلم في ذلك قلت ليراق لان الارض في يده فالحق عليه يدعا
 قبله وكل ما يدعى فيه حقا كان ما خلفه الحصر في ذلك قلت ارايت رجلا قال ورايت رجلا وديده
 عنده لرجل مصارفت في يدى الرضى فادعاهما رجل واحضر الوارث اكون الوارث حصصا له في ذلك قال
 نعم قلت من ايت اشرف الوقت والوديعة وانما اجتمعت في الوقت ان قلت الوارث لم يرث عن الميت الوقت
 شيئا لا يكون حصصا والوديعة لم يرث الوارث عن الميت شيئا فكيف حصصه حصصا قال نعم فمترقان الوارث
 حصر عنده على اوديعة ولا يكون حصصا في الوقت من قبل ان الوديعة حصار وديان مال الميت فامات الوارث
 احصر للوديعة في البات ذلك عليه وللوارث ان يحصر في ابطال ذلك عليه والوقت اذا مات ولم يرث الوقت
 يرث ذلك دينا قال له ان الوديعة يكون دينا ما له قلت ارايت القريب اذا حضر الرضى وامام شاهدين انه
 مرفوع هذا الوقت قال لا يقبل الثاني هذا ارجوه قلت ارايت ان قال له يورثه من قبل ابيه فلا يقبل ذلك
 منه ايضا قلت ارايت اذا قال لا يقبل من قبل حال الميت قال لا يقبل هذا حتى يموت الابن حال الاب وامر اواب
 او ام قلت ارايت لو شهد انه اخر الوقت قال لا يقبل هذه الشهادة حتى يموتوا اخوه كايه وامر الارى الثاني
 لو قيل ذلك كان قد قصد بنسب بغيره فلا يقبل الثاني ان يقبل ذلك وقال المجاب لو ان شاهدين شهدا انه
 اخر الميت ووارثه لا وارث له غيره لم يقبل بها دهما حتى يقولوا له وامر اواب وكذا لو شهد انه مرفوع حقا
 وادعاه لم يرث ذلك منه حتى يموت اعزته وهو مملوك واعتقه ابوه وبويكده والقريب عندي على الثاني ما قال
 المجاب في الموارث قلت ارايت لو شهد ان هذا من عتقه واسمائه اوسى البعد من ذلك قال لا يقبل ذلك حتى يمس
 القريب فكان الثاني يفتى باسم معلوم والوصية والميراث سواء في هذا قلت ارايت شهدا هذه القرابة الوقت
 وسروا القريب ايقض الغد بينهم قال لا اشهد حتى يموتوا لانهم له وارثا غير الوارث ولو علم ذلك قال لا اترك
 الى الظاهر هذا الموارث ولو شهد ان هذا اخوه لا يبره وامة ليراجل الميراث حتى يموتوا لانهم له وارثا غير
 ذلك وكذلك الوقت والوصية ليست اخرا لغيره حتى يثبت عندي انهم لا يملكون للوقت قريبا غير عتق وتلك ارايت
 ان لم يرثها وبذلك وقد ثبتت قرابة هذه القوم وطال الامر قال احسن ان اسم الله في يدي الرضى يثبت قريتهم
 واحد منهم كقيل وقد قال المجاب لو ان رجلا اقام البيعة انه ابن الميت واخوه له وامر وارثه لم يقبل
 الفهر ولا وارث له غيره انه لا يثبت الميراث الا ان يقول ذلك فاحسن المجاب ان يقول الفهر والارث واخوه وامر
 بذلك كقيل مكرن الوصية والوقت قلت ارايت ان كان قرابة الميت عيب قال يكون طهر ايضا ومنهم من الوقت قلت
 ارايت لمن لم يرثه ولم يتركه بهم طال فقال للفرج احصوا طروقا قولوا لا يبره وكذا قلت ارايت الميت اذا اوصى
 رجلين فاجاز رجل علف القرابة على احدهما احسن حصصا قال نعم قلت ومنه ذلك قال لا يري لو ان رجلا مات وادعى
 الى رجلين فادعى رجل عليه دعوى ان اخذ الوصيتين يكون حصصا لكل من ادعى والقضا عليه قضاء على الميت
 فله ذلك

جيرة
 بنتها
 خلوان

مطل الوارث اذا
 مات بغيره
 من ذلك وقتها
 ماله

اذا اصاب

تلك الوقت قلت وكذلك لو كان نواذعه فاحضر واحدا منهم فهو حصر ويثبت عليه القرابة قال نعم قلت
 ارايت رجلا من القرابة ان جاء اشاهد من شهد ان الثاني قضا بانه اولى الميت الوقت وان من قرابه
 الميت قال على الثاني ان يمسهم عن سيرة القرابة قال فذكروا قرابه لهما فلهما وقتا فذكر ذلك وقت ارايت
 ان قال لا اقيم ذلك وكان حصبيا قال القياس عندنا ان يفتى له بالقرابة ومحمد اسره العراج في الوقت
 وقال المجاب لو ان شاهدين شهدا ان الثاني يفتى بان هذا وارث فلان وليس على ذلك ان يقر ذلك
 وقالوا في هذا على الصلة وكذلك القرابة وهو عندنا كالوثة الا ان يمسوا ورايه لغيره ولا يكون لهما عند
 ورايه قلت ارايت رجلا من القرابة ان جاء اشاهد من شهد ان الثاني يفتى بان هذا وارث فلان وليس على ذلك ان يقر ذلك
 فيه قد يفتى في دعوى فيشهد قال لا لان اليهود اجماعا واليه يفتى بان قرابة الوقت ولم يرثها لاني يا سنة
 من وقت عليه ثبت ارايت لوقال ذلك قال احسن ذلك وان كان خلاف رأي في القرابة اذا كان يعمل القضا
 لغيره ولو ثبتت ارايت رجلا جئت ورايه من الميت وفتى العاين بذلك فاجاز له ان يمس
 ورايه من الميت واحضر القريب الذي يمس العاين بالقرابة يكون حصصا قال ان كان اخذ من الوقت شيئا فهو
 حصر له وان لم يرث اخذ شيئا لنفسه لم يمس وقت ولربت قال لا ان اخذ من الغد شيئا لم يمس القريب
 ان جاءه من ذلك وهو حصر له واذا لم يمس اخذ من الغد شيئا لنفسه يمس قبله شيئا فكون حصارا قال المجاب لو ان
 رجلا اقام البيعة ان الميت اولى له بالثمن واحضر الرضى له الذي يفتى في الثاني بالثمن فان الرضى لم يكون
 حصارا يفتى عليه الخامسة بعد ذلك وكذلك الوقت عندنا وهو كما يمس في البيعة وكذلك لو كان العاين
 يفتى لارث بعد اولى له به فاجاز له اقام البيعة ان الميت اولى له بعد اولى العاين يفتى في ذلك الرضى له ان
 للرضى له حصر لغيره الذي كذلك الوقت قلت ارايت القريب الذي يمس بالقرابة لو لم يمس من الغد
 شيئا لا يكون حصارا لغيره القريب الذي قال احسن ذلك وراه ثوبا ان يفتى في قريته يمس قبله
 شيئا قال المجاب لو ان رجلا اقام البيعة ان الميت اولى له بثلث ماله ففتى له العاين بذلك فاجاز له حتى
 فاقب الوارث وجاز له يفتى ان الميت اولى له بثلث ماله واحضر الرضى له الاول الذي يفتى له العاين بذلك
 الثلث حتى يمس عليه فان يمس له غيره لم يمس له عليه لا لم يمس من الثلث شيئا والى العاين عندنا في ذلك ان
 يمس القريب الذي يفتى بالقرابة العاين الذي يفتى له بالقرابة في الوقت الى العاين الذي يفتى له بالقرابة ان
 يفتى له بالثمن وان لم يمس من وقت شيئا قال ابو بكر اما انا فاحسن ذلك قلت ارايت رجلا ادعى
 على ميت انه درهم واحضر دارته مفتى لها عليه احد القوم الدوام من مال الميت فاقب الوارث وجاز له
 يدعى الله على الميت درهم واحضر القوم الاول فادعاهما فكون حصارا قال لا يكون حصارا ولا يمس
 من عزم على عزم بثلث من ابن مسكين الموزع له بالثمن ومن الرضى في الوقت على من يمس قال لا يمسه الرضى
 هذا ان القوم العاضة انما يمس على الميت لا يمس من العزم على عزم واما الرضى في الوقت فاما يفتى في الرضى
 له على الرضى ومن الموقوف على الموقوف وهذا المجاب في القوم والمولى له وهو قولنا قلت ارايت رجلا
 من قرابه الوقت ان يثبت البيعة انه قريب للوقت وفسر القوم ذلك ورا العاين بذلك وفتى العاين بذلك
 ثم حضره فاراد ان يثبت ورايته امحاج الى ان يثبت من القرابة على ما ثبتت اياه قال لا يحتاج الى ذلك وانما
 يحتاج الى ان حصة البيعة الذي جعل الثاني لا يمس من القرابة وانه من القرابة المسمى في المجمل ما فاعمل
 فوجاز ولا يحتاج الى غير ذلك فله ذلك لو كانت امرا يفتى لها العاين بالقرابة حسب معروف فارادها
 ان يثبت قرابه من الوقت لم يمس الى ان يمس من ذلك ان شهدوا انها لا يحتاج الى غير ذلك قال نعم قلت
 ولما اراد ان يفتى بالقرابة هو نساء ولا يحتاجون الى اكثر اثبات احصاهم من حصرهم الذي يفتى له بالقرابة قال
 نعم قلت ارايت الثاني ان يفتى لرجل انه قريب للميت حصر القرابة فاجاز له اقام البيعة على نفسه بالقرابة قال

[illegible]

عنه وهذا احتياط عندنا وكذلك الوقت فلهذا رأت العاصي سخطه القبر الذي بئس تقرر في الوقت
 ما لم ين مال ولا احد يلزمه نفقته قال سخطه العاصي على ذلك ولا ينبغي للعاصي ان ينفذ له نفقه واعدا
 لا بعد الامين ولست وبقوله سخطه قال ان اليهود اعانته وباعلي العلم الطاهر ويقولون لا نعلم له مال الا باليمن
 سخطه على ذلك قلت وكذلك سخطه ما له مال ولا احد يلزمه نفقته قال نعم لان اليهود يقولون لا نعلم له احد
 يلزمه نفقته فلكذلك ينبغي ان سخطه رأت ان شهده اليهود ما نفقوا وجاهل المسئلة ان يحيى اقبل اليه العاصي فنقرو
 له اذا ابصر في المسئلة رجلا من عدلان عن يحيى او وصفا له ما راه العاصي به عن يحيى ليس ينبغي للعاصي ان يقبل نقرو
 ويعد له كالحق ويكون قول ابي بن كاسا ههنا ان الذي ان رجلا لو ثبت شاهدان انهم نقرو وبئس هذا العاصي
 شاهدان ان يحيى كان العاصي او اخاه وينبغي له العاصي كذلك ما ومنعتك ذلك رأت اربعه العاصي لم يكلفه
 شاهدان انه ليس له قريب يلزمه نفقته قال لا نه لو كان له قريب يلزمه نفقته لم يكن له في الوقت في قس
 وكين يكون بالاعلاعه له له قريب عن يلمه نفقته قال لا نه لو كان له قريب يلزمه نفقته لم يكن له في الوقت في قس
 وان كانا معا فصحها اذا كان الابن غنيا قلت رأت ان قال لا يلزمه قريب يلزمه نفقته يجوز هذا قال في هذا ما رفته
 رأت ان شهده شاهدان من الفراه على نفقه اقبل هذا قال قلت رأت ان شهده شاهدان انه فقير ليعطيه من نفقه
 عند الحاجة قال لا يحيى به انه فقير ان لا يرأى له ولا لغيره من هذه النفقه رأت ان اذا بينت
 اليهود انه قريب فقير فذكر انكره انه قال جعله الثاني جمعة في هذه المسئلة قال قلت رأت ان اذا بينت
 له ان كان فقيرا في ذلك بذكر انكره انه قال بين العاصي ان معنى بذلك وعنده فقامدوم شهده اليهود انه فقير
 قلت رأت الاول ان اخذت قراه ولده ونفقه في الوقت قال نه انه بينت ذلك اذا كانا معا رأت
 ان كانا معا قال نه ان بينت قراه نفسه واما الكا لم يقبوا رآه انهم وقروهم قلت رأت امراه جات فثبتت
 نواهيها وتراه ولدها ونفقه في الوقت وفي صفار في حجرها قال لما اثبت ذلك لنفسها ولها من الصفات
 ذلك لولدها قال ان كان لهم ولد بيت ذلك والامام في ذلك ان لم يكن له وحي ولا الدلالة فاستحسن
 ان اجعل لهم ان ثبت ذلك قلت وكذلك اذا جازع لم يثبت قراه ولدها ونفقه في الوقت قال
 نعم لهذا الباب الاول سوا وحسن ان قبل ذلك من العود الا اننا معا في حجره وقال ابو حنيفة اذا كانت
 العاصي في حجرهم او في حجر رجل يوم لم يقبل نفقه به ذهبت له نفقه في رآه ان لم يكن له لم يلا في ذلك لست
 العاصي وان حسن ان اجعل ذلك رأت ان اذا ثبتت للعاصي نفقته ونفقه اسعيا ما اصاب من الوقت
 قال ان كان موصلا لذلك ولا توانى حجره وليتم ما له وقت ذلك ايده فلكذلك الامم وان لم يكن لها موصلا فلكذلك
 ما لم يوجع وامراه ما حذر انفق عليهم ثلث ارباع رجلا رأت ان ثبت قراه ولده من الوقت ونفقه في
 للعاصي اقبل ذلك من نفقه اذا كانا معا فثبتت وكذلك الامم قال نه ثلث ارباع رجلا من الفراه عشرين شهرا رجل
 من الفراه نفقه ونفقه اقبل شهرا دهما قال ان كانت قراه لم يثبت ان الوقت شهرا دهما لرا قبل ذلك وان كانت وانها
 كان نفقه لقرابه الذي شهده وامر شرا لم يثبت واما لم يثبت شهرا دهما ما رآه اذا كانت قراه وراة العاصي واعده اذا
 كانا معا في حال قراه لم يثبت بشفه دهما الذي انها في حاجا دخلا في الوقت شهرا دهما ولا اقبل ذلك الذي ان
 رجلين من الفراه عشرين شهرا على اصل الوقت لرا قبل شهرا دهما وان كانا عشرين شهرا ان احتاجا في الوقت فلكذلك
 شهرا دهما ما رآه رأت ان شهده رجلا من عشرين لقرابه نفقه وشفه دهما رجلا من عشرين من القرابه له نفقه
 قال شهرا دهما جازره وينبغي للعاصي ان ينفذ ذلك قلت ولم يوشده العربيان ان من العربوا الاحبيانه على الفقير
 قال ان كانا معا فثبت من الوقت شهرا دهما لرا قبل ذلك وهذا الباب الاول سواء رأت ان اذا شهده
 رجل وامرأان على القرابه وعلى الفقير قال شهرا دهما جازره وبشفه العاصي له القرابه والنفق رأت ان اذا غنى
 العاصي لرجل نفقا به ونفقه الى وقت رجل جازا وطلب بذلك الفقير الذي انذره من نفقه اخر قبل الثاني

کتابخانه

والله اعلم

اے کار اکبر اتنا دفع دیکھ اہم عت اراستہ عم

ک

الاجابة قلت ارات ان كان ذك ما لا يقع على احد قال هذا والباب الاول سؤالت ارايت
ان الله ورث ما لا وكان على دين من ارث ما ورث انت قبل ذلك منه قال لا قبل ذلك منه الاجابة نعم على الذين
قبل الميراث قلت ارات ان قاله ورثت المال ولما كن يفتحه الا بعد الميراث قال نعم يورثه الا على من ارثوا فيه
قلت ارات ان كان له دين على رجل قال اذا كان الرجل مليا هذا الباب الاول سؤالت فان كان الدين
عليه الدين يمس على قال نعم يورث قلت ارات ان كان الميراث عند رجل يجره ويقره عليه قال نعم يورثه
ولا يكون بذلك شيئا قلت ارات ان كان الميراث عاليا عن نكته البلاء او يورثها الله ويرثها من الميراث
شيئا ويورثها الله الناس ان يعطى من الوفق يكون اسوة الفقراء والاحتياقي رجل له مال غريب ولا يرث
يقبل الصدقة قلت ارات اذا ائتم الله يورثه الله يورثه الله يورثه الله قال لا كان ثقل لا يورثه فهو مودود قلت ارايت
ان قالوا الهاء او اخذه الميراث قال لا يقبل ذلك منه ولا يعطى مع القران قلت وكذلك لو حبسه في دس فالحال انه
لم يرحبه من الحبس قال نعم قلت ارات شاذ من هذا الرجل ان يقر ميراثا له قال نعم يمكن ان يقر قال نعم قلت ارات
ان قالوا لا يورثه ما قال نعم قلت ان هذا الا يكون الشاهدان من اهل الخبرة فاذا كان ذلك ذلك قبلت نعم قال
وان لم يكن من اهل الخبرة فاجل نعم والله تعالى اعلم بالصواب **باب في الرجل ينفق امرأته في وجه ماله او ينفق ماله في وجه امرأته**
قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة بوقوفه بدأ على عبد الله وزيد قال فقلت بينهما نصفان قلت ارات ان مات
احدهما مال للميت نصف الله وما بقي للفقراء والمساكين قلت وكذلك لو سعى جماعة فابستم قال نعم قلت ارات
لو قال ارضي صدقة بوقوفه على ولدي عبد الله ومن ثلثي قال فقلت بينهما جميعا قلت ارات ان سعى كل واحد منهن
الفقراء ولا يورثها واحد منهن على حصته قال نعم قلت ولا يشبهه هذا عن علي ان سئل على ولد لثلاث وسكت قال ٧
ها تكتفون قلت ارات قال ارضي صدقة بوقوفه على عمرو وزيد بينهما الثلث وما بقي لعمرو قال نعم
وذاك سؤالت قال نعم على زيد وعمرو وعبد الله وزيد الثلث والعمرو والنصف قال فلهما ماسي لهما والباقي
هو ميسر لعبد الله قلت وكذلك كل ماسي يحمل لاهل التسمية ماسي لعمرو والباقي لزيد قال نعم قلت ارايت
اذا قال ارضي صدقة بوقوفه على زيد وعمرو وزيد بينهما مائة درهم كل سنة قال فزيد ماسي لعمرو والباقي لزيد
او اكرز قلت ارات الباقى اكرز لعمرو قال نعم قلت وكذلك لو سعى جماعة وهمي ليعظم ارضي مملوكة وسكت عن الباقي
قال نعم قلت ارات في الثلث الاول ان يركب الله الاما به درهم قال نعم يورثها النصف والعمرو والثلث كيف
نعم الله قال نعم على سبعة منهم بقر زيد بنه والعمرو واربعة بقسمات الله على ذلك قلت ارات لو قال
لزيد بنه النصف والعمرو الثلث وسكت عن باقي قال فزيد النصف والعمرو الثلث وما بقي بينهما نصفان قلت ارات
لو قال لزيد بينهما مائة درهم واما ما بين قال فزيد مائة درهم والعمرو ما بين وما بقي بينهما نصفان قلت ارات
لو لم يركب الاما به درهم قال نعم مائة درهم والعمرو مائة درهم ولصاحب المائتين مائة درهم وكذلك كل ماسي
الله لعمرو مائة درهم وما زاد من مائة درهم على القسمة والزيادة نصفان قال نعم قلت ارات لو سعى جماعة وهمي
يحمل انسان منهم شيئا معلوما مغزا منه قال نعم يملك كل انسان من ماسي له وكان ما بقي بينهما مائة درهم
نعم قلت ارات لو وصفت الله قال نعم يورثها من على وصفت كل ماسي له ارات ان قيل ارضي صدقة بوقوفه
انه من غلاف مائة درهم والعمرو ما بين ثلثه اذ الله قال نعم يملك كل واحد منهما جميعا ولا يفضل احد ذلك
هو الفقراء والمساكين قلت نعم قلت ذلك قال نعم قال صدقة بوقوفه لعمرو او لزيد او لعمرو او لزيد او لعمرو او لزيد
ولزيد ما بين قال نعم مائة درهم والعمرو مائة درهم ولا يشبه هذا الباب الاول اذ ائتم الله مائة درهم
لزيد وعمرو وزيد مائة درهم والعمرو مائة درهم هذا كل من ماسي له الله شيئا لعمرو او لزيد او لعمرو او لزيد
لعبد الله وزيد يحمل الله جميعا م لزيد بينهما اذ اكرز او لعبد الله مائة درهم يملك كل واحد منهما مائة
في اول كل سنة صدقة بوقوفه لعبد الله وزيد ما اذا قال صدقة بوقوفه لزيد مائة درهم ولزيد مائة درهم

درهم نيت ما ن ذلك حتى يكون ما يبيع من ماله فاذا بلغت العدة اعطى زيد النصف من ماله واعطى عمرو ما به فان
 دخل ابراهيم ذلك فمضى من النصف الباقي من ثلاث هذه الصدقة كان للفقراء والمساكين وقرى من ثلثه صدقة موروثة
 فما اخرج الله من غلاتها ليعبد الله ولعمرو من ذلك ما به درهم في كل سنة وقال اذا سمي الجميع الاول سمي الثاني شيا بعد الثاني
 ليعبد الله ولعمرو من ذلك ما به درهم في كل سنة وقال اذا سمي الجميع الاول سمي الثاني شيا بعد الثاني
 الغنية فاعطيت فان فضل بعد ذلك اعطى الاخر وقال اذا سمي الجميع الاول سمي الاخر شيا بعد الثاني فاعطى
 لهذا الاخر ما سمي له فابقي بعد التسمية بمائة من اذ انقصت العدة وقال في الباب هذه الكثرة لا يرجع قلت ارايت
 رجلا قال ارضي صدقة موروثة للفقراء ابني يولي كل واحد منهم ما يكتفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فاعطى
 ذلك فقلت فقلت الاوقات والنفقات من سمي الاثري ان نفقة الكبير نفقة الصغير وغاية يشرب لكل واحد
 منهم بقدر ما يكتفيه والذي يكتفي كل واحد منهم بخلاف ما يكتفي صاحبه قلت ارايت ان كان في علة هذه الصدقة ففضل
 عن هذه النفقات قال يعطى كل واحد منهم ما سمي له من هذه النفقة وما فضل بعد ذلك فهو لهم على يد درهم
 قلت ولم قلت ذلك قال لا قال صدقة موروثة على ما اخرج الله من غلاتها للفقراء ابني فقلت جعلها
 كلها لعمرو فبقي منهم ثلثا قال يعطى كل واحد منهم ما يكتفيه في طعامه وكسوته اعطيت كل واحد منهم ما سمي له
 وصار ما بقي فجميعا فنقله في اول الكلام وما اخرج الله من غلاتها للفقراء ابني الاثري لو ان رجلا
 قال او سميت ثلث مالي للفقراء ابني يعطى كل واحد منهم ما به بفصل من اقله كان الفضل
 لهم على يد الدوس لقوله في اول الكلام للفقراء ابني لان الملك كله قد صار لهم ذلك الا ان رجلا لوقال
 هذا وصيت من سمي مالي ثلث درهم على ليعبد الله وزيد ولعمرو ليعبد الله من ماله درهم ولعمرو ما به درهم
 وزيد ثلثا ما به اعطيت كل واحد منهم ما به وما بقي بعد فمضى على يد الدوس وكذلك في الوقف على ما وصيت له ذلك
 ارايت اذا قال صدقة موروثة على ما اخرج الله من غلاتها للفقراء ابني يعطى كل واحد منهم ما يكتفيه في طعامه وكسوته
 فاستغنى بعضهم اومات بعضهم فانه يعطى من ثلثهم وكان فقرا ما يكتفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فافضل بعد
 ذلك هو يعطى على يد الدوس قلت ولو قلت ذلك لاني انما انظر الى ان كان في فضل يوم خلف العدة فاعطيه
 واقتطع من استغنى منهم او هكذا قلت ارايت اذا قال صدقة موروثة للفقراء ابني يعطى كل واحد منهم ذلك ما يكتفيه منها
 في طعامه وكسوته بالمعروف فافضل بعد ذلك من غلات هذه الصدقة فهو للفقراء ابني فقلت لو قلت
 ذلك قال لا تعد عن القرب الى الفقراء بقوله فافضل بعد ذلك هو الفقراء الاثري لو ان رجلا قال ثلث مالي لعمرو
 يعطى كل واحد منهم من ذلك ما به درهم فافضل بعد ذلك من غلات هذه الصدقة كان للمساكين لا تعد عن
 الفضل ليعبد الله والمساكين وكذلك غلة الوقف بعد ذلك ارايت لو قال لعمرو وصيت ثلث مالي ليعبد الله ولعمرو ليعبد
 فيه ما به درهم ولعمرو ما يتان فافضل بعد ذلك هو الفقراء ابني فقلت لو قلت هذا اخرج الله من غلاتها ليعبد الله اعطى
 ما يتان فافضل بعد ذلك هو الفقراء ابني فقلت لو قلت هذا اخرج الله من غلاتها ليعبد الله اعطى
 من كان فقرا من ثلثه ما به درهم في كل سنة ما يكتفيه في طعامه وكسوته بالمعروف فنقصت العدة عن مائة من اذ انقصت القرباء فكتب
 فمضى الله منهم قال يعطى لكل واحد منهم ما به من ثلاث هذه الصدقة ويقتطع منهم على ذلك ثلث ارايت لو كان
 في غلاتها فضل عن مائة لعمرو قال يعطى كل واحد منهم ما به من ثلاث هذه الصدقة ويقتطع منهم على ذلك ثلث ارايت لو كان
 النفقات لما فضل منهم كان ذلك الله للفقراء ولا يشبه هذا قوله ما اخرج الله من غلاتها للفقراء ابني فقلت
 يعطى كل واحد منهم ما يكتفيه في طعامه وكسوته لانه حينئذ جعل الله لكل واحد منهم ثلثا من ثلثه في الباب الاول
 ليعبد الله واحد منهم الا مائة من ثلثهم فكل واحد منهم ثلثا من ثلثهم فكل واحد منهم ثلثا من ثلثهم فكل واحد منهم ثلثا من ثلثهم
 ان رجلا لوقال تد او سميت ثلثه لعمرو واحد من ثلثي ثمانية درهم من ثلثي مالي فواذا الله على ما سمي ان ازاد للدوس
 كذلك العدة من الغلة للفقراء ابني ارايت اذا قال ارضي صدقة موروثة ليعبد الله وزيد الف درهم ليعبد الله من ذلك ما به

لا تكلم

درهم قال يحيى من ثلاث هذه العدة التي درهم يعطى عبد الله منها ما به درهم وما بقي من الغلة ليعبد الله
 ارايت ان كانت ثمانية مال تقسم على عبد الله وزيد على عشرة اسم ليعبد الله درهم ولزيد عشرة اسم ليعبد الله لوقال
 ليعبد الله ما به درهم ولزيد ما به هذا والا لا يشبه سواء وان نصبت الغلة لعمرو على ما وصيتك قلت ولو
 قلت ذلك قال لا قال الف درهم ليعبد الله ولزيد ليعبد الله منها ما به درهم فقلت قال ليعبد الله
 ثمانية ليعبد الله وزيد الف درهم قلت ارايت لو قال ما اخرج الله من غلاتها ليعبد الله
 في كل سنة الف درهم يعطى عبد الله منها ما به درهم ولزيد ما به بقدر ما يكتفيه في طعامه وكسوته بالمعروف
 قال ليعبد الله يعطى ما به درهم فافضل بعد ذلك كان لزيد ولا يشبه هذا قوله ليعبد الله
 ولزيد ليعبد الله منها ما به درهم وكذلك قولنا في الوصية على مثل ما وصيت لك في الوقف قلت
 ارايت رجلا قال ارضي صدقة موروثة ما اخرج الله من غلاتها ليعبد الله وللفقراء والمساكين قال
 يعطى عبد الله النصف من ثلاث هذه العدة والمصدق الباقي للمساكين وبها اقول اخرج الله
 تقسم على ثلثة اسم ليعبد الله والثلثان الباقيان للفقراء والمساكين وقال ارضي من بيع عبد
 اسم المساكين اثنان فاصرب للمساكين تسعين ولعبد الله بسم وقال ارحمني في رجل قال بعد
 هذه الدرهم لعمرو فاني على المساكين واعطى الوصي مسكيا واحدا اجراه والافضل ان يعطى
 اثنين منها فقول اخر لا يجوز ان يعطى الا اثنين كذلك الوقت على ما وصيتك قلت ارايت
 لوقال ليعبد الله ولعمرو والمساكين قال كون الغلة اثنتا ليعبد الله ثلث ولعمرو الثلث والثلث
 الباقي للمساكين وصح على قياس هذا القول الا ان كون نصف ليعبد الله ولعمرو النصف والثلث
 الباقي للمساكين لان اهل ما يقع عليه اسم المساكين اثنان فاصرب لهما تسعين قلت كذلك لوسمي
 قال والمساكين فالتسعين بغير لكل واحد منهم والمساكين بسم وفي القول الاخر للمساكين بسم
 ارايت لو قال صدقة موروثة لعمرو ابني والمساكين قال خذ على قياس قول المحايين ان يعرب لعمرو
 واحد من القرباء بسمهم وللعمرو والمساكين بسم وفي القول الاخر بسمهم وبوعندنا ببيع وبوعندنا
 على قياس قول المحايين الوصايا وصح على قياس قول المحايين اذا قال ما اخرج الله من غلاتها هذه الارض
 لعمرو ابني وجبرني وولايي والمساكين يعرب لكل واحد من الدراية والحجران والارابي بسمهم والمساكين
 بسمهم وفي القول الاخر بسمهم بهذا عندنا ببيع وكذلك لو قال على ولدي وصلي والغراب والموالي بسمهم
 والحجران بسمهم بسمهم عندنا ببيع قلت ارايت لو قال ليعبد الله وللفقراء والمساكين قال الفقراء والمساكين
 صفت واحد يعرب لهم ما كان يعرب احد الصنفين لوسمي في القياس ما شئت الصدقات فهو بسمهم
 حتى اخلاص عندنا قلت ارايت لو قال صدقة موروثة لعمرو ابني وللفقراء والمساكين والعاديين وفي سبيل
 الوقاب وابن السبيل قال صح على قياس قول المحايين ان يعرب لكل واحد من القرباء بسمهم وللفقراء
 بسمهم وفي سبيل الله بسمهم وفي الوقاب بسمهم ولا ين السبيل بسمهم على قياس قول الفقهاء الا ان يعرب للمساكين بسمهم
 والوقاب بسمهم وللغار بسمهم ولكل واحد من الغراب بسمهم قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موروثة
 في جزوه الصدقات قال يكون للفقراء والمساكين وفي الوقاب والعاديين وفي سبيل الله بسمهم قلت ارايت
 منهم العاديين عليهم قال هو عندنا في الصدقات مردود على الجاهل ولا يملكه فقرا ابنا له واذا كان ذلك في الوقف
 كان مردودا على الجاهل بسمهم قلت ارايت الموقوفون لهم قال هو في الصدقات عندنا مردود على الجاهل بسمهم قلت ارايت
 هذا الوقت ان يزيد بعض هذه الوجوه بالسوية قلت ولو قلت ذلك ونقوله الفقهاء الصدقات ولو فيها
 في وجه واحد من وجوه الصدقات اخرجك قال انما اخرجك في الصدقات لان الفقراء رخصت في ذلك
 ولم يرفعنا انما رخصت في الوصايا قلت ارايت لو قال ارضي صدقة موروثة للفقراء والمساكين وسائر سبيل الصدقات

نك ما الى الملان يعطيه من شاعرات الوحي قد خرج الملك من ملكه ولم يورث عنه والوحي له ان يعطيه من
اجب كذلك الوقت الذي وصفتك بمرحلت الارض من ملك صاحبها بقوله موقوفه وليس ملكا احد
ان يعطي انفسه من شاعرات الوحي في حقيقته في الوصيه وهو قولنا ان ارباب اذا جعلت هذا الوقت جازوا الوقت
ان ما كان من غيرنا بالبرك ذلك قلت وليرود قال اعطى عليا من شيت لم لا يكون له ان يأخذ الفقه نفسه كالان
له ان يعطي انفسه بالبرك ذلك وانما معني قوله اعطى عليا من شيت من الناس غيري وليس يعني بذلك نفسه لانه
لا يكون من غيرنا نفسه انما معني ذلك اني غيره ولوان رجلا قال قد وصيت بثلث مالي الى فلان يعطيه من شاعرات
فلان وانما اخذ الملك لنفسه ليس كذلك وكذلك اذا قال علي اني اعطى عليا من شيت وليس له ان يأخذ الفقه
نفسه وهذا قول في حقيقته وتوالت في الوصيه والوقت على قياسه الا اني لو ان رجلا قال لامرأة طوطي نسا شيت
لمرسل فلان طوطي نسا وانما هذا علي غير هاتين النساء وكذلك لو ان امرأه قالت لرجل زوجتي من شيت ليرسل له حرا
منه والامر على غيره وكذلك الوقت انما هو على غيره وليس له ان يعطي نفسه من ثلث الوقت شيئا اذا قال امرأه موقوفه
موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت م قال انه قد جعلت عليا فلان دما عاشر قال فذلك جاز وفلان عليا
قلت وليرسل ذلك قال ان الوقت قال علي اني اعطى عليا من شيت فلان قال قد جعلت عليا فلان دما عاشر فكانت
سواء عند الوقت وبسوطه ذلك قلت ارباب ان قال بعد ذلك قد جعلت عليا فلان وحده فلان لرجل اخر له ذلك قال
لا قلت وليرسل ذلك قال لانه لما جعل فلان قد صار كانه كانه وقتا في الاصل عليه وليس له ان يحول الفقه
بعد ذلك عنه وقد انقطعت مسبقته في هذه الصدقه ما دام فلان حي وحيث فلان حيانه الا اني ان رجلا
لوقال قد وصيت بثلث مالي لفلان يعطيه من شيت فلان قد شيت ان يعطيه فلان بعد موت الوحي م قال بعد ذلك
بل اعطيه فلانا لاعطيه الاول لم يرسل له ذلك لانه لما قال قد اعطيته فلانا فقد ملكه فلان ساه حمله له وانقطعت
مسبقته هذا الرجل بينه وصار الملك لهذا الرجل المجهول له فكان الميت اولى له به وسماه حركاته وكذلك الوقت
اذا قال الوقت بعد جعلت بعد هذا الوقت فلان كانه ساه في عقده الوقت وليس له الرجوع كانه ليس لهذا الرجل
في الوصيه وجمع وهذا قول امتناعا في الوصيه وكذلك قولنا قال اعطيتا لوان رجلا قال اعطيتا لوان رجلا
هذين بعد وفاتي ان الورثه ان يعطوا الفقه شافا قالوا سينا ان يكون هذا الذي يعطى ثم قالوا بعد ذلك لا يلحق
هذا الاخره ليس لغير ذلك ان الوصيه وجبت للاول كذلك الوقت قلت ارباب هذا الذي جعلت له فله هذا الوقت
لم لا يكون للوقت ان يرجع فيما جعل له من ذلك ويؤخره في ما جعل له ذلك ولم لا يجعل هذا لغيره لانه
هذا امر من شيت وقت ثلثه وسى في عقده الوقت فلا ياتي في شيت ذلك ام لم يعطيه وهو جاز الا اني ان رجلا قال
ملك مالي الى فلان يعطيه من شيت فلان قال في عقده الوقت فلان لرجل اخر غايه ان ذلك جاز فان لم يعطيه
فان هذا امر له الوصيه على جازوه وان لم يعطيه وكذلك الوقت بمرحله وان لم يعطيه ولا يشبه هذا الفقه قلت ارباب
ان مات الرجل الذي جعل اليه الوقت م قال الوقت قال فلان قال ان يعطى فلان شيئا ودعا له شيت فيخرج
من بعد الوقت بعد موت الرجل البكر كانه لم يزل ذلك ان يجعله لغيره الرجل قلت ولم قلت ذلك وتوالت
ان مسبقته قد انقطعت قال انما انقطعت مسبقته ما دام هذا الرجل حيا فاذا ماتت الرجل عادت مسبقته على
حاله لانه شرط الشيت في جميع ما اخرج انفسه من ثلثه هذا الوقت ابرامات عليه وانقطع مسبقته في بعض الفقه
فان ان يشا يبرأ ليرسل من غير مسبقه الا اني ان رجلا قال بثلث مالي الى فلان يعطيه من شيت اعطى نفسه رجلا ان
ذلك جاز وقد انقطعت مسبقته في الثمن الذي اعطاه هذا الرجل وانما الثمن الذي لم يعطيه منه احد فثبتت فيه
نايه بعد حالها فذلك الوقت على ما وصيتك على ما وصيتك ارباب هذا الوقت ان مات فلان لم يعطوا الفقه لادن من الناس
كثيرا فقلت في ذلك ما لم يجمع على الصدقه للفقراء والمساكين قلت ولم قلت ذلك قال لانه قال في مده هذا الوقت
موقوفه فلانا مال ذلك صار من غيرنا اذا انقطعت سببها وانقضت السبيل الذي سببت فلانا للفقراء
لان

لان مرحومهم اليهم فان مال قابل اذا قال الرجل ارضي صدقه موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت
نفسه له ان يعطى غلاته احد من الاغنيا وانما له ان يرضيها في الفقراء لانه قال صدقه موقوفه فلانا مال صدقه
موقوفه واذا قال صدقه موقوفه لغير الفقراء وله ان يعطى الصدقه من ارضه من غير ان يعطى اليه غيرهم فثبت
له فقلت في الرجل لوقال ارضي صدقه موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت من ثوابي وفي ثوابي اغنيا فقلت
ان اعطى منها احد من ثوابي قال نعم فقد ترك ذلك وسال له امرأه فجعلها للفقراء منهم وان الاغنيا من ثوابي
لان الصدقات لا يكون للاغنيا وان قال ليرسل له ان يعطى احد من الاغنيا من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
تقبل له لما يقول ليرسل له ارضي صدقه موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
الغنى والفقير له ان يعطى منهم احد من الاغنيا فان قال نعم فقد ترك ذلك وقال لا يعطى منها احد من الاغنيا
تقبل له ما يقول منه لوقال علي اني اعطى عليا من شيت من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
فقلت نعم قيل له هذا وذاك سواء وان اسبق يوما ما عايناه من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
ويقال ان ارضي هذه صدقه موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت فقال الوقت في حياهه قد جعلت عليا فلان ثبات
في الوقت بعد ذلك وان فلان مال بالصدق للفقراء على ما وصيتك له قلت ولم قلت ذلك قال لانه قد انقطع مسبقته في
حيوته ما دام فلان حيا وان لم يشيخه فيما عدا ذلك لم يزل الصدقه بعد ذلك فلان فلما ماتت انقطعت مسبقته لئلا
يعتزله الذي مات قبل ان يشيخه ووجهها الا ان رجلا لوقال ارضي صدقه موقوفه علي فلان فقلت بعد ذلك
ان جمع هذه الصدقه المده للفقراء والمساكين لانه ساه في قوله صدقه موقوفه هو والاول سواء وكانه ساهي هذا
الرجل في عقد الوقت ثبات ما قلنا للمساكين ذلك وكذلك لو مات قبل ان يعمل الفقه لاحد كما جعلها صدقه موقوفه
وليرسله على ذلك اذا لم يرسل منه شيئا فاذا كانت فيه شيه فكيف كانت في عقد الوقت قلت ارباب اذا قال جعلت
عليه فلان فلان قال ليس له من ذلك الا فله هذه المسه وقد انقطعت مسبقته هذا الوقت في غده هذه المسه وسبقته
فيما بيني من فلان على ما عاينت ليس له ان يرجع قال وهذا انوي يعتزله رجل قال ارضي صدقه موقوفه لغيره علي فلان
عليه المسه الفقه بعد ذلك الى اعطى من شيت ليس له ان يحول بين فلان وبين غده هذه المسه فاذا انقضت
غده هذه المسه فلان يعطى الصدقه من ارضه من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا وان الاغنيا من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
وكذا ساهي بعد ذلك ليرسل له ما قلنا هذا على ما قلنا وليس له ان يحول شيئا من ذلك على جعله عليه وكانه ساهي هذا
اجم في عقد الوقت من جعل له المسه بعد انقضائها من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا وان الاغنيا من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
هذه الصدقه قال نعم وليس له ان يرضي احد من جعل له منها شيئا من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا وان الاغنيا من ثوابي لان الصدقات لا يكون للاغنيا
فيه قال نعم قلت فاذا ماتت بعد موقوفه فلان ليس فيها احد ثم جعلها للفقراء والمساكين قال هذا امر يعتزله
رجل قال ارضي صدقه موقوفه علي الفقراء والمساكين الا ان اعطى عليا من شيت قال ذلك جاز فان مات قبل
ان ساهي للفقراء على ما وصيتك له كذلك الاول قلت ارباب ان قال عليا من ثوابي فلان فلان قال ليرسل لها ما عايناه
فان مات احد بهما في الخصمه من ذلك الى الوقت بغيرها حيث احب وهذا قياس الاول قلت ارباب لوقال قد جعلت
عليها ليرسل قال فذلك جاز وكانه وثق على ولد فقلت ولم جازت له ان يعطى لولده قال نعم قد تركت مسبقته
لولده الا ان رجلا لوقال قد وصيت بثلث مالي الى فلان يعطيه من شيت فلان قال ذلك جاز وكذلك
الوقت على ما وصيتك له قلت ارباب لوقال قد جعلت عليا لولدي وشي لي قال فذلك جاز على ما قال الفقه
لولده وشي له ما ساسوا وهذا الذي وثق على ولده وشي له فلان فلان قال ليرسل لها ما عايناه
بعد ذلك قال نعم قلت ولم قلت ذلك اذا قال صدقه موقوفه علي اني اعطى عليا من شيت انه جاز قال
لا يشبه هذا الذي وصيتك له قال نعم علي اني اعطى عليا من شيت فان الوقت على من شيت هو فصار الوقت
كانه على من يعطى فغير ذلك جاز ان يعطى لولده او ثوبا او ما الذي قال ارضي صدقه موقوفه علي الاغنيا ولم يشرط

ثم هذا كله جازر وهو على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال جعلتها لو اذ الواف وتسد ما تاسا لو قال
 ثم هذا كله سواء وهو جازر كله ما رايت ان قال في جعلتها غلها سنة للواف قال فالوقت باطل قلت
 ولو قال هذا عيني بجزله الذي قال ارضي هذه صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 ذلك قال فالوقت على هذا باطل لا لما لا يكون وقتا في هذه السنة لا في غيرها لنفسه ولا يكون وقتا بعد
 ذلك لا في انا وقتا ولا في انفسه السنة ولا ان الوقت لا يكون على غايه قلت وكذلك لو قال غلها في ثلاث
 بغيره من شاة ذلك جازر فان جعل غلها للواف سنة واكثر من ذلك فالوقت باطل فان لم يكن هذا سبي
 في عقد الوقت واسماعيل الصواب ما **الرجل يقول** ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 على ذلك جازر وله ان يعطي غلها من شاة سنة ارباب ان قال لا ان شاة اعطى احد منهم قال فالوقت جازر والاف
 فهو جميعا باطل ولو قال لا في طاعة صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 ان اعطى غلها من شاة سنة ارباب ان قال لا ان شاة اعطى احد منهم قال فالوقت جازر والاف
 قد اقبل من سنة وكانه قاله صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 قد اوصيت شاة مالي للفقراء والمساكين على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 من شاة من فان قال فلان اعطى احد منهم ولا شاة قلت كان الثلث للفقراء وثلثه من سنة قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 الذي وصفت لك قلت ارباب ان مات الواف قبل ان يسبي احد منهم قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 فلان ان فلان وصيهم بالمدى لا ما مات قد انقضت من سنة وكان هذا من سنة الذي فرضه وقت
 مسبته وعملها وقتا تاثيرا على فلان فذلك جازر الا ان رجلا قال قلت مالي الى فلان في عقد شاة
 من وجوه البرقات فلان قبل ان يشاء ان الثلث في وجوه البروق فاسقطت المسبته فذلك الذي وصفت
 لك في الوقت قلت ارباب ان قال جعلها لابن فلان هذا دون الثلث قال فذلك جازر ولو لم يكن ما قاله
 قلت فان مات ذلك الابن قال فاسقطت اليه بعد ذلك ما وصفت لك في ابنا الاول قلت وكذلك
 لو قال قد جعلها فلان وفلان دون اخوتهم قال قلت وكذلك لو قال فلان من ذلك الثلث وعلان الثلث
 او اهل من ذلك واكثر قال قلت وكذلك لو قال قد جعلت الثلث لابن فلان حتى سماه جميعا
 قال قلت وكذلك جازر وهو على ما قاله قلت وليس له ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه قال لا
 ارباب ان قال قد وصفت لي ميراث فلان قال فقل ذلك اقل وانما المسبته في من فلان قلت فلان يشاء بعد
 ذلك ويعطي من فلان قال قلت وليس له ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه قال لا
 جازر وصيهم على ما وصفت لك وهذا القياس في هذا واعطى الاحسان فلان يعطي ذلك على ناس ابنا
 الاول قلت وكذلك لو قال قد جعلها لعلان ابن فلان دون اخوته ومن بعده اوموم شاة من موصعه
 جازر والله فلان ما عاش فاذا اهلك الابن فالثلث من اخوته على ما وصفت لك لا قد اقبلت مسبته في من فلان
 من الذي قال لا ان فلان لم يشاء ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه قال لا
 هذه المسبته لعلان وسكت عن ما في من فلان او قال قد جعلت ميراثه هذه السنة لعلان فاذا اجازته الثلث انما
 رايته في ارضه فان ذلك جازر كذا في هذا من سنة من سبي سبي بعد
 قال قلت وكذلك جازر وهو على ما قاله قلت وليس له ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه قال لا
 سماه ذلك قال قلت وكذلك لو قال صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 كذا جازر وهو على ما وصفت لك قلت ارباب ان قال صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 فلان قال فذلك جازر وهو على ما قاله قلت وليس له ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه قال لا

وقد على بيتي فلان على ان يعطي
 من شاة وشاه
 لو كان على ابنا ابنتي اهل
 او من شاة على ابنتي
 لو كان على ابنتي

فقد قلت من سنة في اعطاهم وليس لادن يعطيه غيرهم والوقت جازر وهو على انفقوا المسكين قلت وكذلك
 لو مات اذن شاة قال قلت ولدت ذلك قال لا ما قاله صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 فلان من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 الى مني لان حاصه فان صرفها اليهم فذلك جازر وان لم يصرفها اليهم اقبلت مسبته في ذلك اومات قبل ان يكون
 من سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 على ان في ان اعطى غلها من شاة سنة ارباب ان قال لا ان شاة اعطى احد منهم قال فالوقت جازر والاف
 لنفسه من المسبته من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 في الاحسان وامان القياس وليس له الا ان يعطي غلها من شاة سنة ارباب ان قال لا ان شاة اعطى احد منهم قال فالوقت جازر والاف
 فلان من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 في حصة المالك من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 قال قلت وكذلك جازر قلت وكذلك لو قال فلان على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 من ذلك ولا يجوز له ان يمس من غلها لانه شاة من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 والمساكين وقد وصية وصارت للفقراء لا انما استثنى لاهل خاصة وليس له ان يعطيها في غيرهم قلت ارباب ان قال قد
 وصفتها في من فلان الذي استثنى لاهل في اولادهم وسلم ما تاسا لو قال فذلك جازر لاهل خاصة وليس له ان يعطيها في غيرهم
 ذلك شاة من سنة قال لا انما بشرط المسبته في خاصة من اولادهم ودون الناس كلهم فذلك لاهل خاصة قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 حصة اولادهم وانما استثنى من غيرهم ليس له ان يعطيها في غيرهم ولا يستثنى من هذه الصدفه شاة من شاة من سبي سبي بعد
 ويطلب الباقي على ما وصفت لك قلت وكذلك لو قال قد جعلها لاهل فلان ولز يدعها من حصة زيد من ذلك للفقراء وكذلك
 لو يدعها لزيد يدعها فلان قال قد جعلها لابن فلان ولز يدعها من حصة زيد من ذلك جازر وامامه زيد
 لو للفقراء والمساكين على ما وصفت لك وقد انقضت من سنة قلت ارباب ان قال اقال الرجل ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 فلان ان يعطي غلها من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 سبي سبي في عقد الوقت قلت فلان قال صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 جازر من سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 اترق هذا والباب الاول قال لا يشبه هذا الذي وصفت لاهل خاصة في من فلان قال لا يشبه هذا الذي وصفت لاهل خاصة في من فلان
 على الوقت الا يجوز ذلك كسواء الوقت جازر والمسبته باطل لا في موصعه في ذلك اما اقال على ان فلان
 ان يعطي من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 في عقد الوقت واسماعيل الصواب ما **الرجل يقول** ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 قلت ارباب رجلا ان ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 ان يعطي غلها من شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 على هذه الصدفه قال قلت وكذلك لو قال فلان على ان غلها سنة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 منهم واحد فذلك ليس بغيره انما هذا الخصاص ولا بد من ان يعطي لكل رجل منهم شاة من سبي سبي بعد
 يكون هذا ان يعطي على ما شرط الا يري ان رجلا لو قال قد وصفت لك شاة من سبي سبي بعد قلت ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 ولا يجوز واحدا منهم ولا يعطيه شاة فذلك الوقت على ما وصفت لك قلت ارباب ان قال اقال الرجل ارضي صدفه موقوفه على ان غلها سنة من سبي سبي بعد
 وسلم على ان في ان افضل بعضهم على بعض فقال قد جعلت غلها نصف الصدفه لاهل منهم وسماه ما تاسا لو قال فذلك جازر
 جازر وهو على ما قاله قلت ويرى هذا افضل قال قلت فلان هذا كان شرط في عقد الوقت قلت وكذلك لو قال
 قد جعلت شاة من سنة هذه الصدفه لعلان وسماه ما تاسا لو قال فذلك جازر وهو على ما قاله قلت وليس له ان يعطي شاة من موصعه ولا يتركه

قلت
 لو كان على ابنتي

قائمة



لهم بالسويج قال ان اجاز واجاز و ابراد ذلت كانت الغد لهم المذكر كمثل حظ الانثيين وشروط الميت في هذا
 باطل وان كانت له زوجة كان الثمن من هذه الغلة ثلث ارباب رجل قال في ارثي بعد وفاتي صدقة موقوفة
 على ولدي لصلي في هذه المدة من ثلث هذه الصدقة وما كان نصيبه من لو كان جاولده
 في ذلك قال الغد ولده وولد الصلب لهم المذكر كمثل حظ الانثيين ذلت ارباب ان هلك منهم واحد وله ولد وولد
 ولد ونسل فالصبي ماسي لهما كمثلهم ولده وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد
 على عود ولدا الصبي كان نصيب المالك لو كان جاولده وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد
 وبين جميع ورثة الميت على قدر وارثهم من البنت ثلث فاحد ولدا البنت وسدس ما اصاب ولدا الصلب قال
 ثم باحد ورثته من وارثهم لو كان جاولده ما كان نصيبه من وارثهم من الميت ثلث فاخذون من ارث
 الوفاة من جميع قال ثم انما كان نصيب والدهم لو كان جاولده من الوفاة لم يواخذون حصته والدم ما صار
 لولد الصلب ميراثهم عنه وكيف ذلت هذا قال اما ما كان لولداهم فعولهم نصيبه من الوفاة والوصية
 من الوفاة لم يواخذوا فلما رجع الى والدهم من نصيب ولدا الصلب الباقيين فعولهم ميراث فاخذون من
 جميع واخذون ماسي لولد الولد لانه قد جعل ذلك لميراثهم وهو من ميراثهم الوفاة واخذون ميراثهم
 عن والدهم ما كان نصيب والدهم ما صار الباقي من ولدا الصلب فكان قد صار لميراث الوفاة جميعا قلت
 ارباب ان كان المالك من ولدا الصلب امرأة قال باخذ من ميراثهم ما صار لولد الصلب ولا يواخذ ما كان
 للميت شيئا لان ما كان للبنت قد صار وصية لولد وله والوصية لولد الولد جازية وما صار لولداهم ما صار
 لميراثهم من ولدا الصلب فلم ذلت من ميراثهم من البنت يكون لهما الثمن من ذلك قلت ارباب ان كان لي المالك
 من ولدا الصلب ذين قال اما ما كان له فعولهم وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد
 فعولهم وبها يواخذون من الوفاة ما كان له فعولهم ولا يجوز ان ياخذ ولدا المالك من جميع ماسي لولداهم من الوفاة
 وباخذون من حصص لولد الباقيين ما كان نصيب والدهم على طريق الميراث ليكون لميراثهم من جميع ما لا يجوز ذلك
 وقال بعضهم ما كان نصيب والدهم حصة ولا يواخذون من ميراثهم من ذلك قلت ان قال هذا اما يقول في رجل قال ارجي
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على فلان وفلان في هذه المدة من ثلث هذه الصدقة وما كان نصيبه لولد وله وولد وله وولد
 نصيب المالك لولد وله وولد يكون الثلث الباقي من الباقيين ولا يواخذ ولدا البنت من ذلك قلت اما يقول
 فيه ان قال ارثي بعد وفاتي صدقة موقوفة على فلان وفلان في هذه المدة من ثلث هذه الصدقة وما كان نصيبه
 لولد وله وولد ولدا يكون نصيبه للفقراء والمساكين فذلت
 ثم قلنا قد صار لولد الصلب من مال الميت شيء لم ير الى ورثته ابنته من ذلت في الوفاة للمساكين انما في
 نصيب المالك منهم يجوز للبنت ان يوري في نصيب احد ورثته تكون الوصية في حصته دون حصته الباقيين وهذا
 لا احب احدا يقول ذلك ولدا الولد من ميراث الوفاة نصيبه لولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد
 من الغد وصية الميراث للمساكين سواء جاوزهم ما جاوز للفقراء والمساكين ويقول ورثة الميت لهم ارباب
 ما باخذ من هذا الوقف البس انما ياخذ ميراثك على انك كيف يكون كذا ميراثك على انك لا تكون ماله ولا يواخذ
 الوفاة في حصه اجسام الوقف من ميراث الوفاة نصيبه فلان جاز هذا فعولهم ان يوري في نصيب بعض الورثة دون بعض
 ورثة ارباب رجل قال ارثي بعد وفاتي صدقة موقوفة على فلان وفلان في هذه المدة من ثلث هذه الصدقة وما كان نصيبه
 لولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد وله وولد
 قال لولد المالك ان يشاركوا الباقيين في الثلثين الذين لهما من غلته هذه الصدقة يتوزعون بينهم والدم ان اجد
 فذلك ارجي لميراثهم من ميراث الوفاة وانما ياخذ من الوقف على حصة الميراث ولا يجوز لميراثهم ما كان ماسي

المؤلف

[illegible]

لم

[illegible]

الولد والنسل باذاتك انك كرهت سبها جميع غلات هذه الارض لهم على عدد رومهم فكان الذي يعيب
ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه المصدق اكثر من غلات هذا الفلك الذي وقتناه من غلات هذه الارض
لم خامة دون ولد العلب وان كان الذي يعيب ولد الولد والنسل من جميع غلات هذه الارض اقل من غلات
الفلك الذي وقتناه من غلات هذه الارض اعطينا جميع ما كان يعيبهم من جميع غلات هذه الارض من غلات الفلك
الذي وقتناه من غلات الارض ونظير ما بين غلات الفلك الذي وقتناه من غلات الارض بعد ان ولد الولد والنسل
جميع ما كان ينسب من غلات هذا الفلك ميراث بين ولد العلب على كتاب الله وقرايضة عري ذلك غير على جهة المالك
وكون الامم موقوفاً على ما وصفت لك فلت ارب ولد العلب ان راد او انقص على ما ينسب انفسه على عدد
رومهم جميعاً بما بقي غلة الفلك الذي وقتناه ولا يلتقي الى من مات منهم قبل ذلك وبعد ان يحدث سهم بعد ذلك قلت
ارباب اذا اطلعت القئين ودفعتمها الى الورم ثم حدثت بها غير بعد ذلك قال لا يلتقي الى ذلك وانما انقصه
عزري في غلات الفلك وغلات القئين يوم وقعت القصة ولا يلتقي الى زياده غلات القئين بعد ذلك ولا الى
انقصها على ما ولولا يلتقي الى ذلك ونسب الوقت على عدد رومهم وعلى الغلة التي كانت فيها رومهم وقتت القصة قال
لاي قسمت القئين ودفعتمها الى الورم فقد اخرج من مال الميت ولا احسب بما زاد في مال الميت ولا ما نقص لانها قد خرجت
من مال الميت وكما قلت القئين لا يحسب به لجهان ما لم يمت لان القاضي قد وقفها واخرجها من مال الميت بالقصة
وبصرها صدق موقوفه على ما وصفتنا ولا يلتقي الى الزيادة في مال المتصا وانما يتبقى ذلك يوم تم
القصة وقال اصحابنا رجل امانة ما يملك واحدة من الغلابة لاما له غير من قاضي سواحه من رجل ورث
الخارجية بدور غلات الميت وكذا ما لو احتسب ذلك من مال الميت ومحل الوصية في الام والايهم اختلفوا فقال
اواحد منهم رحمه الله اجعل الميت كله في الام وما فضل من الفلك جعلته في الابن وقال آخرون الميت بينهما نصفان
وقال اصحابنا لو كانت القصة وقتت فصار للميت له بالخارجية الى ارضي ساهل واخذ الورم الخارجيتين ابايتين ثم
ولدت واد لورعته بذلك في مال الميت وجعلنا من صاله شيء من بول الخيل وهو له زياده وهو عليه نصيبان ولم
يلتقي الى الزيادة التي يكون بعد القصة في الميت ولا في القئين ولا في الخارجية التي اوى بها للخارجيتين ابايتين
ووصلوا الغلة ما بين يوم يتم الميراث ولا يلتقي الى ما زاد بعد ذلك ولا الى ما نقص كذلك الارض التي وقفها رجل
في رومته ولا مال له غيرها على ولده وولد ولده ونسبه وابن الورعان يحز وانما احتسب لغلات يوم تمسها
فينظر الى غلات القئين يوم قسمت الارض فيعادل الولد وولد الولد على ذلك ولا يلتقي الى زياده الاخذ بعد ذلك ولا الى
انقصها ويحسب في بعد من يحدث من الولد وولد الولد والنسل وتقسم غلة القئين يوم يملكه وتقسما القئين
يوم قسمت الارض بين الورثة لهم يورس الورثة ولا يلتقي الى زياده غلة القئين ولا الى نقصها الا اذا قلنا طعنا
ومار حيرانا الا في ان الورثة لو باعوها جازهم ولا يلتقي الى انهما في يد المشتري وكذلك لو اشترى اسعادت
فيها لم يرتفع اليه زياده الغلة ولا الى نقصها ونسب غلات الوقت الذي تمسها الغلة وعلى غلات القئين يوم اطلعت
نقلت ارباب من مات من ولد العلب ولا يحسب به في البعد ونسب ان اصاب ولد العلب من غلات الفلك الذي
وقتناه شيء كان لميت من ولد العلب ما يعيب من ذلك لا ميراث بين الورثة ولا يأخذ الورثة احداً من ذلك قلت
ارباب رجالنا ارضي عدتي على ولدي قال فالوقت جازرو الغلة لولده خاصة قلت فان كان له ولد وولد وولد قال
فالغلة لولده والعبرة وقت ذلك والولد دون من يراسل من ذلك فله ارباب من حدثت غلة الولد لمصلحة بعد الفداء
الا وبن قال لهم في الوقت جميعاً سواء ويدخل في الولد من كان من الولد لمصلحة ومن حدث من اوارع لعلبه وانما ينظر
الى من الغلة يوم كان من ولد الولد لمصلحة يوم يملك الغلة لمصر ولا يلتقي الى عدمه يوم وقف الوقت ولا يلتقي الى
من مات منهم بعد الوقت وانما يجعل الغلة من كان من ولد العلب لم يبق منهم الا واحد من الغلة لم يمت ارباب
اذا القرض وولد العلب لم ينسبهم الا واحد لولد وولد ارباب من كان من الولد لمصلحة ومن حدث من اوارع لعلبه وانما ينظر

باسم الله الرحمن الرحيم وبسمه ولا تحسروا
 لشدة له وكفى سلام على عباد الذين اضلوا سبيلا علامته زمانه اقصى قضاء المحققين القاطنين نور الدين
 الطرابلسي توفى الله بالرضوان عن بيع الوقت حاله باطلا وفساد فاجاب ربي الله عنه بان بعض المشتري
 قال بطلانه وقال غيره بفساده وبهذا يدور الوجه من المذهب فان اقتصار ربي الله عليه من عرفوا الباطل
 والفساد فقالوا كان اصله غير مشروعي لم يكن مالا بيعه ولو لم يكن له درهم ولطيفه ولو كان سدا كان
 اصله مشروعا انما لا اشتق ما اشتقنا به ولا شك ان الوقت ما يتقدم محتمل متفقد به معصون بالاطلاق فهو
 على الباطل فروعا على الفاسد فروعا فقالوا فروع الباطل الوجه بين محذور وهو باعها صفة واحدة كان البيع
 باطلا فيها فان وقع الباطل سرت لا العبد فاطلته وكذا الوجه بين شاة وخنيز وباعها صفة واحدة كان البيع
 باطلا فيها وقالوا فروع الفاسد الوجه بين عبيد وعبيد غير وباعها صفة واحدة كان البيع صحيحا
 نافذا لا اذ كان في عبيد غير محذور فاهل اجازة ما كان ان اجازة نفذ وان رقا وكذا الوجه بين عبيد وب
 ومكاتب او عبيد وام ولد وباعها صفة واحدة كان البيع في الملك صحيحا نافذا لا اذ كان في البيع والوقت فاسدا لا
 لو كان باطلا لطلت الملك ايضا كما قدمناه في العبد ولو اختلفنا في تعريف الباطل والفساد
 والتفريع عليهما ان بيع الوقت فاسد لا باطل في التعريف والزعم المذكور في كتب ائمتنا من المتون
 والشروح كالكتن وشروحه والهداية وشروحه وغير ذلك من المتون والشروح المعتمدة على المذهب وقدرنا
 امتنا اصلا وهو ان البيع صحيحا فاسدا اذا لم يكن مستحقا للحرية من وجهه على بالنقض واحترزنا بقولنا ولم يكن
 مستحقا من وجهه عن بيع الميراث والمكاتب وام الولد فان البيع فيه من وجهه لا يمكنه بالنقض بالتحقق
 كل منهما للحرية من وجهه وقالوا يجب على كل من المتعاقدين في بيع الميراث والمكاتب ان يقر بان رغب الفساد حق
 القصد يجب رفعه بهذا اذا اشتهر فيه المشتري فان توقف فيه ببيع او عبيد او مكاتب من غير علم كان
 البيع صحيحا نافذا لا اذ كان له تحليف به حتى العبد واذا اشتهر حق الله وحق العبد كان حق العبد مقدما على
 حق الله كما احتياج العبد وغنى الله فاذ علم هذا ونقرر وباع الوقت او الباطل الوقت على وجه الاستبدال
 فان وجدت المستوفات الشرعية بان فقد الربح مثلا او نقص بقضاها حقا او ما اشتهر به كان البيع صحيحا
 لا اذ علمها هو المفقود من المذهب وان لم يكن المستوفات الشرعية موجودة او باع الاعلى وجه الاستبدال
 كان البيع فاسدا فاذا اقصى المشتري ملكه بالنقض فاذا ابعده لاحد كان البيع صحيحا نافذا لا اذ كان لا يجوز
 لاحد ابطاله كما قرناه فاذا علم هذا فقد وقع حاله ووقع فيما حبط كبيره وان لم يتخصص في ابطاله
 اشترى ما كان من وقت مدرسه مخلومه على وجه الاستبدال من ثالث المشتري او من ثابته سدا كان الاستبدال
 صحيحا او لا وكان البيع الاعلى وجه الاستبدال كان سدا العشر المذكور صحيحا نافذا لا اذ كان قد توقف في حكم
 ببيع الوقت ولو ربه قاضي حلف فاذا رفع هذا النقص المذكور امره الاولى الامر بالملك لله في الدين وجعل عليه
 ان يمكنه من وضع بين على وقته ومنع من بيعه في ذلك ويناب الى الامر ببيع الله في الثواب للذين
 وان امتنع من ذلك والحيلا بالله كان آخا وكان الله كما حظه في الدنيا والاخر ولا يرد عليه ما قرناه
 من القواعد المذكورة في الفروع المشهورة ببيع المساجد والمواضع فان ملكها حتى جوا عنها حروجا حاصلا لله
 فصارا بمنزلة الاحرار صرح بذلك غيره وادعى اعتنا ربي الله تعالى عنهم اجمعين في جميع ما ذكرته وقررت منقلا
 من كتب ائمتنا ربي الله عنهم ومن نازعه في شيء مما ذكرته وقررت فهو بعد عن العلم وعلى مما سنده وقال في الحيط ولوباع
 الوقت في الملك صفة واحدة فيسبى في الملك لان البيع لا ينعكس الوقت فيقال في بيع البيع في الملك وبهذا الوجه
 لان البيع ينعقد على العطف لانه ما يتقدم الاثرى انه لو تلف انسان الوقت بان مدهم العتار واجرى الماء على

الباطل

وكان في الميراث وام الولد
 فاسدا وكذا الوجه بين مكاتب
 ووقت وباعها صفة واحدة
 كان البيع في الملك صحيحا نافذا لا اذ

الارض حتى جارت حال الانصاف للزراعة يختم في ذلك مبالا في وقته قال لوباع المتوفى الوقت لا يجوز
 فان مدهم المشتري الثمن فلما عني ان يضمن البايح قيمة البناء او المشتري فان ضمن البايح نفذ ببعده لا يملكه
 بالضمان فصا كان مباحا ممكن نفذ ولو ضمن المشتري لا ينفذ البيع ويملك البناء قوله ان الوقت قال بالقليل
 والملك فان عقد البيع عليه فظهر فاعلم ان العقد في هذه البيعة على الملك كما لو باع فناء وميراثا انتهى في هذه البيعة
 المحقق في هذا الشرح شراب الدين احمد بن يوسف الحلي ان يوافق بما افاد به الاسلام ابو الحسن نور الدين
 الطرابلسي الحلي حكمه كما اجله وضمته بالضا كانت علنا وعلمه من ان بيع الوقت فاسد لا باطلا على الوجه
 وكتب مستأخرا رحمهم الله طائفة بذلك ولو تبعنا كلامهم لا تصحدا القام واورثنا السام والمحقق اثنان ان
 يتبع فاما بعد المحقق الا الضلال
 ولله اعلم بالصواب

To: www.al-mostafa.com

بيانات المخطوط

-- اسم الكتاب : احكام الوقف

: المؤلف

هلال الراى : هلال بن يحيى بن مسلم البصرى

المقدمة

. . . قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا قال الرجل ارض هذه صدقه وموقوفه سما موضعها

الخاتمة

. ولو تتبعنا كلامهم لاتعبنا القلم واورثنا السام والحق احق ان يتبع فماذا بعد الحق الا الضلال

رقم النسخة : 333642

عدد الأوراق : 57 ورقة / ورقات

مصدر المخطوط : موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر جزى الله القائمين عليه خيرا

عنوان موقع مخطوطات مكتبة الأزهر : <http://www.alazharonline.org>

كتبه أبو يعلى البيضاوي

ادعوا لايحكم واستغفروا له ولوالديه

Source: www.ahlalhdeth.com

To: www.al-mostafa.com